العدد ٦٣
فبراير/شباط ٢٠٢٠

نشرة الهِجْرة القسرية

المُدُنُ والبَلْدَات

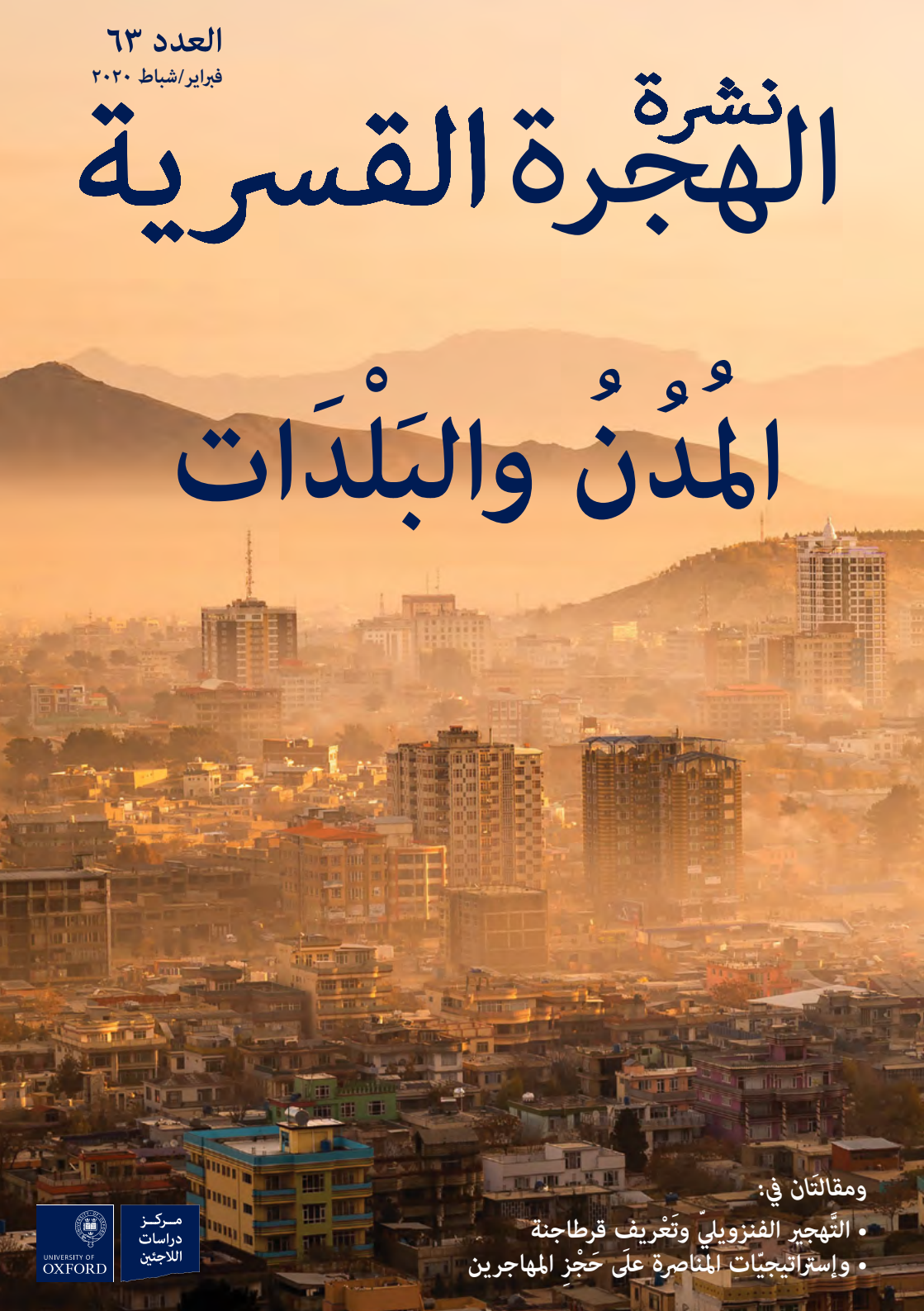

ومقالتَان في:

- التَّهجير الفنزويليّ وتَعْريف قرطاجنة
- وإستراتيجيّات المناصرة على حَجْزِ المهاجرين

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية هي منبرٌ للأخذ والعطاء في الخبرة العمليّة والمعلومات والأفكار بينَ الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً ومَن يَعْملُ معهم. وتَصْدُرُ باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية عن مركز دراسات اللاجئين، في قسم الإنماء الدولي بجامعة أكسفورد.

أسرة النَّشرة

مارِيون كولديري وجيني بيبلز
(المُحرِّرتان)
مورين شونفيلد
(مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
سكايب: fmreview
هاتف: 281700 1865 (0) 44+

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

ليس بالضرورة أنْ تستوي الآراء الواردة في أعداد نشرة الهجرة القسرية هي وآراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين أو آراء جامعة أكسفورد.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. ولمزيد من المعلومات في حقوق الطبع، انقر هذه الوصلة:
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Oxuniprint
www.oxuniprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

المُدُنُ والبلداتُ اليومَ مُتصدّرةٌ الأمكنةَ التي تقبَلُ النّاسَ المهجَّرين وتُرحّب بهم. وفي المقالات العشرين، الدائرة حول **المُدُن والبَلَدات**، التي يُقدِّمُها هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية بين يديه، يُنَاقشُ راسمو السياسة، والمزاولونَ، والباحثون، وممثلو المدن والأحلاف التي تَرْكُزُ همّها في شؤون المدن، والمهجّرون أنفسهم، كلُّ هؤلاء، يناقشون التحدّيات الواقعة على سلطات الحَضَر وشُرَكائها وعلى طالبي اللجوء.

فيَسْبُرُ عددٌ من الكَتَبة طرقاً جديدة للعمل في الأماكن الحضريّة –ومن ذلك المقارباتُ المُخصّصةُ لكلِّ منطقة على حدَتها، وإقامةُ المشاركاتِ بينَ أصحاب المصلحة المعنيّين المتعدّدين، والتعاوُنُ بين المدن– ويُوردُ غيرُهم ما عندهم من فَهْم عميق مُحْكم وخواطرَ تَحْفِزُ المرءَ على قَدْح زِناد فكره، استقوها من الاستجابات المحليّة، ومنظورات المهجّرينَ والمجتمعاتِ المحليّة التي تُضيفُهم. ويُنعِمُ كَتَبَةٌ آخرون النظرَ ليَرَوا كيف يمكن تطبيق سنن إدارة المخيّمات على الأماكن الحضريّة؟ وكيف يُشَدُّ أزرُ الصُّمود بتحسين التواصل وتشارُك المعلومات؟ وكيف تُقوَّى قُدرَةُ البلديّات ويُعزَّزُ التحاوُرُ المجتمعيّ لتحسين الحماية في الأحياء الشديدة الخطر؟ ويَسْتخلِصُ هذا العدَدُ أيضاً دروساً عمليّة، تُفيدُ في إنجاح الأعمال المُناخيّة الشاملة، والمُفاوضة في السلطة المُتنازَع فيها، والحثّ على التخطيط الحضريّ الذي يراعي حاجات كلٍّ من المهجَّرين والمجتمعات التي تَضيفُهم.

يطيب لنا أن نَشْكُرَ جِف كرِسْب (من جامعة أكسفورد)، وتشارلز سِمْبسُن (من جامعة تفتس)، ومارسيا فيرا إسبنوسا (من كُلّيّة الملكة ماري بجامعة لندن)، ورتشرد وِلْيَمْز (مستشارٌ مستقلٌ في شركة مغْريشن وُرك الاستشاريّة)، وذلك على مساعدتهم فقد كانوا مُستشارِينَ في موضوع هذا العدد. ونَشْكُرُ أيضاً مشروعَ مدن اللجوء البحثيّ الذي تُموِّلُهُ المنظمة الهولنديّة للبحوث العلميّة من خلال برنامج فتشي (Cities of Refuge NWO VICI research project)، ومؤسّسةَ هابِلد الخيريّة، ووزارةَ الخارجيّة الاتحاديّة السويسريّة، ومشروعَ اللاجئين في المدن (Refugees in Towns) الذي يَتْبَعُ جامعةَ تفتس، وذلك على ما جادت بهِ هذه الجهات من دَعْمٍ مالي لهذا العدد خصوصاً.

العدد ٦٣ من نشرة الهجرة القسرية موجودٌ في الشّابكة بأنساقه ويُحصَل عليه من طريق www.fmreview.org/ar/cities

- **المجلّةُ** كلُّها
- **المُلخّص** (وهو قائمة محتوى موسَّعةٌ ومعها رموز الاستجابة السريعة [QR] ووصلات وِبْ)

ومَن يرغَبُ في نسخةٍ مطبوعةٍ من هذا العدد، يرجى أنْ يُراسِلنا بالبريد الإلكترونيِّ من طريق **fmr@qeh.ox.ac.uk**.

المواضيعُ الرئيسَةُ المُقبِلةُ في عام ٢٠٢٠ (انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming):

- يونيو/حزيران: الاتِّجار في البشر وتهريبهم / وأزْمَة المُناخ والمجتمعات المحليّة (موضوعٌ مُزْدَوِج)
- أكتوبر/تشرين الأول: الاعتراف باللّاجئين (ينتهي الأمَدُ المَضْروبُ لإرسال المقالات إلينا في ١٥ يونيو/حزيران)

على الخَيْر والبركة
ماريون كولدري وجيني بيبلز
مُحرِّرَتا نشرة الهجرة القسرية

شكراً لكل المانحين الحاليين والسابقين

Act Church of Sweden • ADRA International • Catholic Relief Services - USCCB • Cities of Refuge NWO VICI research project • Danish Refugee Council • Dubai Cares • Government of the Principality of Liechtenstein • Happold Foundation • International Rescue Committee • IOM • Jesuit Refugee Service • Luxembourg Ministry of Foreign and European Affairs • Martin James Foundation • Oxfam • Refugees International • Rosa Luxemburg Stiftung • Southern New Hampshire University • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • Tufts University Refugees in Towns project • UK Research and Innovation/Global Challenges Research Fund • UNHCR • Women's Refugee Commission

وإنّا نتشكّرُ لقرّاء نشرتنا دَعمَهم، وكلِّ ما ورد علينا من تبرُّع. **إن كنت تقرأ نشرة الهجرة القسرية وتقدِّرُها حقّ قدرها نرجو منك العطاءَ من طريق www.fmreview.org/ar/online-giving فأعِنّا على الاستمرار في إصدار هذا المرجع!**

المُدُنُ والبَلْدات

٤ **تقديم: آنَ للمُدُنِ أن تصيرَ مَرْكَزَ الهمِّ في شأن الهجرة القسرية**
مارفن ريس

٦ **النُّزوحُ الداخليُّ في الحَضَر: معطياتٌ وأدلّة**
فِسنت آنشليني وكليمُنس لدُوك

٨ **الاستجابة الحَضَريّة: ثلاثةُ مبادئَ للسُّنَنِ الحسنة**
دافيد سَندرسُن

١١ **التّخطيط الحضريّ لإسكان اللاجئين: استجابةٌ للحاجات المُلحّة**
جِسكا سَيْدي وُلف

١٤ **المُواطَنَةُ الحقَّة في أثينا**
كريم القباني، ووائل حبال، وتوم وِسْترن

١٦ **المقارباتُ المُخصّصةُ لكلِّ منطقةٍ على حِدَتِها: بديلٌ في سياقات التَّهجير الحضريّ**
جِمْس شل ومحمد حلمي وسيكي هيرانو

١٩ **المقاربة التي يُقارِبُ بها عِدَّةٌ من أصحاب المصلحة التَّهجيرَ الحضريَّ في الصومال**
محمد تاروري ولورا بِنسن وشَزان كيروبي وأَوْد غالي

٢٣ **التّخطيطُ الحَضَريّ عند التَّهجير: المُدُنُ الثانويّة في أُكرانيَا والنّيجَر**
جِرمي وِترولَد ولُويس ڤالر

٢٦ **تَطْبيقُ أَسَاليب إدارَة المخيَّمات على التَّهجيرِ الحضريّ في أفغانستان**
آنَا هِرش هُولْنْد

٣٠ **مقارَبةُ إعدادِ برامجَ تشمل المدينة كُلّها في حَضَرِ بنغلاديش**
بِبَاشا دَتَا

٣٢ **الأعمَالُ المُناخيّةُ التحويليّة في المدن**
فرونسوا جِمن، وكارُلين زِكغراف، وأَنَاليس ديبو، ولِتيشِيَا بيتينوتي، وأكاثا كافيكيوُلِي، وَسارة روزنغرتر

٣٦ **اللّاجئاتُ وأماكنُ قضاءِ وقت الفراغ والمدينةُ**
سارة لن

٣٨ **أهو طَريق إلى أقلِّ مقاومة؟ مدن الاتحاد الأوروبيّ وإعادة التوطين المنظمةَ محليّاً**
تِيُومر سَبْشف ومُورتز باومغرتل

٤١ **اتّخاذُ المُدُنِ شَريكةً: حالة كامپالا**
سامر صليبا وإنسَنت سلفر

مقالات عامة

٤٣ **الهَمَليّةُ وقُوّةُ الانْتشارِ في الاستجابَةِ الإيوائيّة الحضريّة**
جِنفر وُرد جورج ودَافيد هجكِن

٤٧ **تَحْسينُ المعلومات والتواصل لزيادَةِ اندماجِ لاجئي الحَضَر واعتمادهم على أنفسهم**
لاورا بوڤوني وجيل هُبكنز

٥٠ **لاجئو الحَضَرِ في باكستان: خطوات في الطريق إلى الاعتماد على النفس**
محمد عبّاس خان

٥٢ **السّلطَةُ العموميّة المُتنازَعُ فيها في المناطق الحضريّة المُهمّشة: تحدّياتٌ واقعة على العاملين في ميدان العمل الإنساني**
دُلف تو لِنْتلو، وهَرت فورد، وتِم لِيْتَرت، ووسام منصور، وألِن رحباني

٥٥ **مَلْجأٌ من الخَطَرِ مُخْطِرٌ: دروسٌ من سان بيدرو سولا**
يولَنْدَا سَباتَا

٥٨ **دعوةٌ إلى العمل الجادّ: حشد الموارد المحليّة في إثيوبيا للنّازحين داخلياً في الحَضَر**
إيڤان إسْتّ كلابريا ودِلينا أبادي وجَزَهِن جَرْميدن

صورة الغلاف الأماميّ:
مَنْظرٌ كابُلَ من علٍ، في أفغانستان.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/جِم هُوِيلبرُك

مَنْ يُسْتمعُ إلى صوته من خلال نشرة الهجرة القسرية؟

إنَّا لنَبْذلُ الجُهدَ لإدراج ضروب كثيرة ومختلفة من الأصوات في نشرة الهجرة القسرية لنُعينَ على أنْ يكون وَضْعُ السياسية والبرامج مُعبِّراً عن تجارب **المهجَّرين** وما عندهم من رأي وفَهْم. ثم إنَّا نحضُّ **المزاولين المتخصِّصين** على الكتابة في ما تعلَّموه في عملهم، فيتعلَّمُ الآخرون منهم. هذه هي الأصوات التي يجب أن يُسْتَمعَ إليها، للتأثير في جداول الأعمال العالمية التي تُحدِثُ أثراً في عَيْش المهجَّرين. فلعلَّك:

- تفكِّر في أن تجد فيما تعلَّمته أو خَبِرْته ما يستفيد منه قُرَّاءَ نشرة الهجرة القسرية فائدةً جليلةً
- تفكِّر في التأليف المُشْتَرَك... أو 'التَّزامُل' مع آخرين من جهات فاعلةٍ محليّة أو ممارسين متخصِّصين، فذلك يمكن أن يُوسِّعَ نطاق تأثيرك ويبني ثقتك بكتابتك
- تنظُرُ الإرشادات العامة للمؤلفين عندنا في www.fmreview.org/ar/writing-fmr وتُرسِلُ إلينا ما عندك من اقتراحاتٍ للمقالات – وسنردُّ عليكَ بالتعليق والمشورة

لنشرة الهجرة القسرية قرَّاء كَثيرُو العدَدِ مُختلفُونَ. فإن كتبْتَ، فسيقرَؤُون.

تقديم: آنَ للمُدُنِ أن تصيرَ مَرْكَزَ الهمِّ في شأن الهجرة القسرية

مارفِن رِيْس

إنّي -رئيسَ بلديّة إبرستُلَ (وهي إحدى المدن المُجيرَة في المملكة المتّحدة)- مسرورٌ برؤية هذا العدد من نشرة الهجرة القسريَة يَسْبُرُ دَوْرَ المدن والبلدات الذي هو عُمْدةٌ في استقبالِ المُهجَّرينَ وحمايتهم.

طالما كان في انقضاء عقد من الزمن، وطلوع عقد جديد، فرصةٌ جيّدة لنقف قليلاً ونراجع عقولنا، في تقدير ما عَمُقَ من الاتّجاهات التي تَسُوقُ نشرات الأخبار ودوراتها التي لا تنفكُّ تقصر. فإن نظرنا فيما مضى من العشر سنين الأخيرة، فإنّ من أبرز ما يلوح لنا من سماتها، هو عَجْزُ الحكومات الوطنية المتزايدُ، عن معالجة أشدّ المسائل الخلافيّة اقتضاءً للعناية العاجلة في عصرنا هذا. فتحدياتٌ في تغيُّرِ المُناخ، وتحدّياتٌ في تقنين وسائط التواصل الاجتماعيّ والتّقانات المستحدثة وتقعيدها. والظاهر أنّ ما في المستوى الوطنيّ من حلولَ، ما كانت قطّ أبعد منها اليومَ عن أن تكون الغلبة لها في التحدّيات التي تقع علينا. وليس يتّضحُ هذا العجْزُ في شيءٍ مثَل اتّضاحه في مسألة الهجرة القسرية، فإخفاق الحكومات الوطنيّةَ حاصلٌ في كلّ مرحلة من مراحل معالجة العوامل التي تدفع الناس إلى الفرار، وإعانتهم وهم في طريقهم إلى الملاذ، وتهيئة أماكنَ آمنة لهم ينتهون إليها ويجدون فيها تَرْحاباً وإكراماً. على أنني أرى، ونحن نتطلّعُ إلى عقد جديد ونُعِدُّ له عُدَّتَهُ، أنّ للأمل موضعاً، نجده في تزايد حاصلَ في قدرة المدن وتأثيرها، فبهذا التزايد تستطيع المُدُنُ أن تجعلَ من عالَمنا عالماً أعدلَ وأعمَّ حُبّاً لخير الإنسان.

فالمُدُنُ مُتصدّرةٌ الأمكنةَ التي تستوعبُ وتُدْمِجُ فيها الناسَ المقسورين على الفرار عن ديارهم. ومع أنّ هذا الأمرَ مُفْتقِرٌ إلى إحصاءات يوثق بدقّتها، وأنّ هذا الافتقارَ يزيد الطينَ بَلاًّ، فمنَ المُقَرِّ بصحّته عموماً أنّ السواد الأعظم من لاجئي العالم هم اليومَ في المناطق الحضرية، وأنّ دَوْرَ المدن يتّسع في إيواء مَن هُجّرَ في داخل بلده. وهذا يُبيِّنُ أنّ معدّلات النمو السكانيّ في الحضر في العالم بأسره آخذةٌ في طريق الزيادة الكثيرة على غير العادة، حتى إنّ من المتوقع أن يصل عدد ساكني الحضر في عام ٢٠٥٠ إلى ستّة مليارات وثلاثة أعشار المليار (٦,٣). وفي هذا المقام أقول إنّ مدينتنا إبْرِستُل بالمملكة المتحدة هي إحدى المدن المُجيرَة -ولا فَخْرَ- تتبع مؤسّسةَ المدينة المُجيرَة الخيريّة (City of Sanctuary)، وإنّ إدماجَ كلّ قادمٍ جديد أصلٌ من أصول رِسْم السياسة عندنا. إذ نرى اللاجئينَ مجلبةً للخير إلى مَدينتنا، ونسعى إلى دَعمهم، ولا تقف غاية سعينا عند صلاح أمرهم، ولكنْ تصل إلى أن يستطيعوا الإسهامَ في إرغاد عَيْش الإبْرِستُلِيِّين جميعاً. ولقد شكّلَ طريقةَ تفكيرنا هذه الواقعُ الذي عليه سكّان عالمنا. فَلأهل إبرِسْتُلَ -مَن قَدُمَ منهم ومَن حدث- أفرَادُ أسرٍ في مدن العالَم، شرقه وغربه، أي أننا معنيّون بالأوضاعِ التي عليها هذه المدن وأُمَمُهَا.

ونحن نعلم يقيناً أنْ ليست مدينتنا بمنقطعة النّظير في سعيها إلى هذا المنهج. فهذه عمّان وكامبالا وساوباولو وجاكرتا، مدناً وقادةَ مدن، تراها تَجِدُّ طرقاً إلى جعل إدماج اللاجئين فيها حقّاً. وهي على ما تبذله من جهد مُسْتحقّةٌ الثناءَ، وجديرةٌ أن يُنعَمَ النظر في طُرُقِها، حتّى نعلم منها ما ينفع، ونسعى إلى أنْ نكرِّر طِبْقاً الحسنَ من أعمالها وسُننَها.

على أننا فيما أعتقد إذا قَصَرنا في العقد المقبل جَرَيانَ الابتكار والتشارك على المدن فقط، فسوف تفوتنا فرصة عظيمة. وإلى كلّ ما ذكرت من عمل، نحتاج إلى أن نرفع شأن المدن ونزيد تأثيرها، في الآليّات العالميّة المُسلّطة على حريّة تنقّل الناس، والمُمكّنة إيّاها.

المُدُنُ شَريكةٌ بالسَّوَاء

وأمّا الخَبَرُ السارُّ فأنّ بَذْلَنا الجهدَ في ذلك قد بدأ. ففي المفاوضات التي دارت حول الاتّفاقَين العالميّين في الهجرة وفي اللاجئين، كان من حُسْن حظّي أن عملت مع عدد من المدن على أن نحاول جميعاً التأثير في هذين الاتّفاقَين الحاسمَين. فتحصّل من ذلك إعلان مُرّاكش الصادر عن رؤساء البلديّات تحت عنوان 'في عمل المدن يداً بيد لخَيْرِ المهاجرين واللاجئين'[1]، الذي أُعلنَ في المؤتمر الحكوميّ الدولي لاعتماد الاتّفاق العالميّ بشأن الهجرة، وفي اجتماع الجمعيّة العامة للأمم المتحدة الذي اعتُمِدَ فيه الاتّفاق العالميّ بشأن اللاجئين. ويورد هذا الإعلان ما تلتزم به المدن، ويدعوها إلى أن يكون لها شأنٌ جادٌّ في تنفيذ الاتّفاقَين وتقويمهما.

برايان أنسلم/يونكس

مارفن رِيْس، رئيس بلديّة إبرسْتُل (وهو الثاني من اليمين)، في أول اجتماعٍ عقدتْهُ لجنة القيادة في مجلسِ رؤساء البلديّات المعنيّ بالهجرة، بنيويورك، شهر يوليو/تموز سنة ٢٠١٩.

ويتابع اليومَ مجلسُ رؤَساء البلديّات المعنيُّ بالهجرة تلك الجهودَ ويزيدها، وهذا المجلس مبادرةٌ جديدة عُمِدَ إليها لدَعْم المدن، حتّى يتّسع تأثيرها في المَستوى العالميّ. وإني مغتبطٌ بكوني عضواً من أعضاء لجنة القيادة في المجلس، مع رؤَساء بلديّات من شرق العالم وغربه، وإنّا عازمون معاً على أن نُحدثَ تقدُّماً في الطريق إلى توسيع دور المدن.[٢] ولقد عُيِّنَ أخيراً مجلسُ رؤساء البلديّات المعنيُّ بالهجرة، في اللجنة التّوجيهية لصندوق الهجرة الاستئماني المتعدد الشركاء الذي يتبع الأمم المتحدة، وهذا التعيين دليلٌ على أنّ هذه الجهود قد بدأت تؤتي أُكُلها. ولكنْ لا شكّ أن ما ينبغي فعله فوق ذلك كثيرٌ، وما ينبغي تعبيده من العقبات عديدٌ، هذا إذا أردنا أن نرى الحوكمةَ العالميّة في حلقة تكراريّة جديدة، تُجْعَلُ فيها المدن وشبكاتٌ المدن شَريكةً للحكومات الوطنيّة على السَّوَاء.

ولذلك أرى أنّ هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية جاءَ لميقات الحاجة إليه. فهو يكشف اتّساع مجال السِّياقات الحَضَريّة، ويعرضَ الطرق التي تسعى بها المدن في كل طرف من العالم إلى تأدية ما عليها لإدماج القادمين الجددَ فيها. ويلقي العدد الضوءَ على ما في هذه السِّياقات من تعقيد، كاشفاً ما يُرَافِقُ العملَ في المدينة من فُرَص وتحدّيات. ولكنْ أكثرُ من كلِّ ذلك أهميّةً، أنّه يُمَثِّلُ شأنَ المدن فيُنزِلُها منزلةَ أصحاب المصلحة المعنيّينَ، فلا يُستغْنَى عنها في حوكمة التنقُّل البشريّ. وإذ قد دخلنا في هذا العقد الجديد، المُمْتَلئ بالإمكانيّات والتحدّيات، فلكلِّ أحد منّا دورٌ في ضمان أَنْ تُحقِّقَ المدن ما يُظنُّ بها من خير، وأنْ تُعينَ على جعل العالَم لمَنْ قُسِرَ على تَرْكِ داره أكثرَ أماناً وإنصافاً وإحساناً.

مارفن رِيْس، رئيس بلديّة إبرسْتُل
@MarvinJRees

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال من طريق
mayor@bristol.gov.uk

١. bit.ly/Marrakech-Mayors-Declaration

٢. ويأتي أعضاء لجنة القيادة الآخرون من مُنتريَال ولوس آنجِلس وساوباولو وزيورخ وميلان وفريتاون وكامبالا وعمّان وأثينا.

Mayors Migration Council

مجلسُ رؤساء البلديّات المعنيُّ بالهجرة هو مبادرةٌ عالميّة يقودها رؤساء بلديّات عمان، وإبرسْتُل، وفريتاون، وكامبالا، ولوس آنجِلس، وميلان، ومُنتريَال، وساوباولو، وزيورخ، ورئيسُ بلَدَيّة أثينا السابق. ومهمّة المجلس ضمانُ أنْ تكون الاستجابات العالميّة للهجرة وقضايا اللاجئين موصولةً بالواقع الذي تعيشه المدن، وتَهْيئةُ حلولٍ سياسيّة محليًا.

يُسْدي مجلسُ رؤساء البلديّات المعنيُّ بالهجرة المَشُورةَ الإستراتيجيّة والدّعْمَ إلى رؤساء البلديات ومسؤولي الحكومات المحليّة الذين يسعون إلى: أ) جَعْل المشاركة على مستوى المدينة في رسم السياسات الوطنيّة والدوليّة مؤسّساتيّة، ب) وبناء قدرتهم على الدبلوماسيّة والمناصرة، جـ) فَتْحُ الموارد الإنسانيّة والإنمائيّة وتوجيهها إلى المدن. ومن أهمّ المبادئ في العمل الذي يقوم به مجلسُ رؤساء البلديّات المعنيُّ بالهجرة إعلاء أصوات بلاد جنوبيّ العالم وأصوات المدن الثانويّة، التي يَكْثُرُ أن يكون تمثيلها أقلّ مما ينبغي، على الرغم من أنّ ما عندها من الخبرة المفيدة هو الأوثق صلةً بالمسائل.

www.mayorsmigrationcouncil.org

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال من طريق
contact@mayorsmigrationcouncil.org

النُّزوحُ الداخليُّ في الحَضَر: معطياتٌ وأدلّة

فِسنت أنشليني وكليمُنس لُدُوك

جَمْعُ المعطيات الصحيحة المفيدة عن التَّهجير الحضريّ أمرٌ صعبٌ ولكنّهُ ضرورة.

ما يزال يظهر خللٌ في إتاحة التقديرات الصحيحة لقَدْرِ التَّهجير الحضريّ. والمعلومات، وإن تهيّأت محليّاً، فهي غير كافية عموماً لإفادة المَنْع والاستجابة والحلول المستدامة. فإن أُريدَ بناء قاعدة أدلّة مَتينة، يُنطلَقُ منها إلى اتخاذ القرارات عن عِلْم لمعالجَة التَّهجير الحضريّ، فلا بدّ من جمع ضروب أخرى مَنَ المعطيات في الخصائص (ومنها الجنس، والسّنُّ، والتعوُّق العقليّ أو الجسديّ إن وُجِدَ)، والأحوال المعيشية (ومنها الدّخْلُ والوصول إلى الخدمات)، والقدرات.

الحصول على المعطيات

كثيرةٌ هي التحدّيات التي تكتنف جَمْعَ معطيات التَّهجير الحضري. وأوّل هذه التحدّيات عدم وجود إجماع عامّ على ماهيّة المنطقة الحضرية. فترى الحدودَ والمعايِيرَ تختلف باختلاف البلاد، فينشأ من هذا معوِّقٌ شديدٌ بمنهج البحث في إيجاد تَصوُّرٍ عالميّ لطبيعة التَّهجير الحضريّ أو الريفيّ. ولقد يقتضي هذا التحدّي إنفاق وقت طويل لمعالجته، ولكنّ اعتماد البلد معاييرَ لنفسها يُساعِدُ في الأقلّ على جَعْلِ جَمْعِ المعطيات على غرارٍ واحد في البلد كُلِّه.

وثاني التحدّيات الحُصولُ على معطيات محدّدة جغرافيّاً للنّازحينَ داخلياً في الحَضَر. فالمُدُنُ أماكن مُعقّدة، والتَّهجير منها وإليها وفيها شديد الديناميّة، وهذا يُصعِّبُ معرفةَ مواضعَ المهجَّرين الصحيحَة في كلّ وقت. إذ يَكْثُرُ في المُدن أن يتشتّتَ النّازحون داخلياً، وكثيرٌ منهم يطلبونَ إخفاء هُويّتهم خشيَةَ كلّ ما يحتمل أن يهدِّدَ أمْنَهم. وهذا تحدٍّ واقعٌ خصوصاً على المُنْجِدينَ الإنسانيّينَ الأوائل الذين يحاولون إتاحةَ ما يسدّ الحاجَة من الحمايَة والعَوْن.

على أنّ في جَمْع معطيات التَّهجير المحددة جغرافيّاً أمثلةٌ حسنة. ففي العراق، يندرج في مصفوفة تتبُّع التَّهجير التي عند المنظمة الدولية للهجرة[1] إحداثيّاتُ مواقع النّازحين داخلياً في البلد كلّه. وقد أظهر تحليلٌ أجرَاهُ مركز رصد النُّزوح الداخلي باستعمال هذه المعطيات[2] أنّ في سنة ٢٠١٨ كان قريبٌ من ٧٠٪ من الناس الذين نَزَحُوا داخليّاً بسبب النِّزاع والعنف في العراق يُقيمُونَ في المناطق الحضريّة، ولكنّ ٩٦٪ من مواضع النّازحين داخليّاً المُسجّل أنها في مناطق حضريّة بالبلد كانت في الواقع قائمةً على مسافَةِ ١٠ كيلومتراتٍ في منطقةٍ واحدة من المناطق الحضريّة. وتُقدّم هذه المعطيات (التي جُرِّدَتْ من كلّ ما قد تُعرَفُ به هُويّة الأفراد لحمايتهم) بين أيدينا تصوُّراً مفيداً لعلاقة النُّزوح الداخليّ بالمدُن والتوسُّع الحضريّ. وعلى الرغم من أنّ الحصول على معطيات كهذه شاملة موصولة بمواضع الناس أمرٌ نادر، يُبيِّنُ المِثَالُ المُتقدّم الذكر، أنّ تقديرَ قَدْرِ التَّهجير في المُدنِ أمرٌ لا شكّ ممكن.

وثالث التحدّيات قِلّةُ المعطيات الطُّوليّة. فكثيراً ما ينخفضُ الاستثمارُ في جَمْع المعطيات، بعد مرحلة الطوارئ في الأزمة. وهذا مُعوِّقٌ عريضٌ في طريق تقدير الأحوال المعيشيّة التي عليها النّازحون داخلياً مع امتداد الزمان، يَمنَعُ تمامَ فَهْم أسباب وخصائص التَّهجير الذي تطول مدّته في المدن. فهذه المعلومات قيّمةٌ عند الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنمائيّ، إذ بها يمكنها تعديل تدخُّلاتها في التنمية الحضريّة والتخطيط الحضريّ، فتراعي فيها النّازحين داخلياً في الحَضَر والمجتمعات المحليّة والمُضيفة.

معالجَةُ التحدّيات الواقعة على جَمْع المعطيات

يمكن أن تساعدَ مَصادرُ المعطيات البدَيلة والتِّقانات على غَلْب هذه التحدّيات، ومن هذه المَصادر والتِّقانات معطيات الهواتف الجوّالة، وتحليل الصُّور الملتقطة بالسَّواتل، والخرائط المجتمعيّة. فعلى سبيل المثال، تعاونت الأمم المتحدة، في بابوا غينيا الجديدة، مع شركات هاتفيّة خاصّة لاستعمال معطيات الهواتف الجوّالة (جُرِّدَتْ من كلّ ما قد تُعرَفُ به هُويّة أصحابها) كي يُقَاسَ نسق التَّهجير ومُدّتُه، وذلك بعد الزلزال الذي وقع في فبراير/شباط ٢٠١٨. فمكّن هذا المتعاونينَ من الحصول على معلومات مُفصّلة في ما يلي: متى انتقل النّاس؟ ومن أين؟ وإلى أين؟ وكم ظلّوا نازحين؟[3] فإن استُكْمِلَت هذه التقديرات بمعلومات كيفيّة من المجتمعات المحليّة المتضرّرة، فستُساعِدُ على إبرَاز ما كَمَنَ من أسباب انتقال النّاس واتّخاذهم قرار العودة.

وصحيحٌ أن القدرةَ على أنْ يُقاسَ قَدْرُ نَسَق النُّزوح الحضريّ، ومكانه، ومدّته، أمرٌ مفيد، ولكنّه غير كاف للإحاطة بالظاهرة. ثم يتلو ذلك خللٌ في الفهم، يمكنه أن يُقيِّدَ القدرة على إنشاء الحلول التي تناسب كلّ سياق. ومن هنا، أنّ إجراءَ التشخيص يمكن أن يساعد على إظهار الآثار التي قد يتركها النّزوح في

مُخيّم الحبّاري غير الرسميّ للنّازحين، في صنعاءَ باليمن، أغسطس/آب ٢٠١٨.

النّازحين داخلياً بالحَضَر وفي المجتمعات المحليّة التي تُضيّفُهم، وإظهارِ قدرة السلطات المحليّة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيّين على معالجة حاجات المجتمعات المحليّة المتضرّرة بالنُّزوح، وعلى دَعْمِ الاعتماد على النفس.[٤]

ومن أهمِّ أُسُس بناء قاعدة لأدلّة التّهجير الحضَريّ، أن يُفهَمَ كيفَ تقدر المدن على استيعاب أعداد كثيرة من السكّان؟ وكيف يؤثّر التهجير في السوق والإسكان وإيصال الخدمات، سواء كان التأثير حسناً أو سيئاً؟ هذا، ويمكن أن تكونَ إدامة جَمْعِ المعطيات وبَذْل الجهد في التحليل، مع امتداد الزمان، أمراً صَعباً. ولذلك لا بدَّ من أن تُبْنَى قُدرَاتُ السلطات المحليّة، وأن يُشارِكَ النّازحون داخلياً في الحَضَر والمجتمعات المحليّة التي تضيّفهم في جَمْعِ المعطيات الدائرة حول مواطن ضعفهم وحاجاتهم.

وقد أُجْرِيَ تحليلٌ بمقديشو في سنة ٢٠١٤ وسنة ٢٠١٥ (بالتعاون مع السلطات المحليّة) عدَّ وحدّدَ المستوطنات غير الرسميّة، فأعان ذلك على تعيين النّازحين داخلياً وتمييزهم من مُضيفيهم.[٥] وألقى التحليل الضوءَ على التحدّيات الواقعة على النّازحين داخلياً في مناطق مختلفة من المدينة، لم يكن -أو يكاد لا يكون- فيها قبلَ إجراء التحليل من معلومات أحوالهم شيء. ولم يَشْمل التحليلُ إلا السكّانَ النازحينَ في مستوطنات مُعيّنة، لا في المدينة كلّها، ولكن نتائجه أفادت -وما تزال تفيد- السلطات المحليّة في مقديشو في دَعْم الحلول الدائمة. والغالب أنّ أعمال جَمْعِ المعطيات هذه نادرةَ الحصول، مع أنّها أساسٌ لتقدير وفَهْمِ قَدْرِ النّزوح والتّهجير وخصائصهما وأحوالهما.

وللخروج بنتائج أفضل، وتقليل إمكانِ أنْ تطول مدة النُّزوح والتّهجير، ينبغي أن يُحَاط بما هو موجودٌ من موارد ومهارات وخدمات مجتمعيّة. ولتحقيق ذلك، ينبغي توسيعُ إشراك النّازحين داخلياً بالحَضَر والمجتمعات المحليّة المضيّفة في التخطيط الحضريّ والتنمويّ، فذلك يعين على تعيين الأولويّات -أي إيصال الخدمات، والبنى التحتيّة، والإسكان- التي تُسهِمُ أكثرَ إسهامٍ في الوصول إلى حلول دائمة للنُّزوح والتهجير الحضريّ.

فسنت أنشليني vicente.anzellini@idmc.ch
مَنَسِّقٌ، من منسِّقي التقرير العالمي في النُّزوح الداخلي

كليمُنس لُدُوك clemence.leduc@idmc.ch
زميلةٌ في البحث والرّصد

مركز رصد النُّزوح الداخلي
www.internal-displacement.org

١. www.globaldtm.info
٢. باستعمال الإطار الذي أطّره الاتحاد الأوروبي واسمه (طبقة المستوطنات البشريّة العالميّة): https://ec.europa.eu/jrc/en/global-human-settlement-layer
٣. Prahara P et al (2019) *Comparing population displacement estimates from mobile network data and other sources. Working paper: evidence from the Highlands earthquake in Papua New Guinea*
(الموازنة بين تقديرات تهجير السكّان من خلال معطيات شبكة الجوّالات وغيرها من المصادر. ورقة عمل: أدلّة من زلزال هايلاندز في بابوا غينيا الجديدة) bit.ly/IDMC-PNG-GRID2019
٤. Joint IDP Profiling Service (2019) *Displacement profiling in urban areas: Methodological approaches for collecting and analysing data on internal displacement in cities*
(تشخيص النّزوح في المناطق الحضريّة: مقاربات منهجيّة لجمع وتحليل المعطيات في النّزوح الداخلي بالمدن) bit.ly/JIPS-UrbanProfiling-GRID2019
٥. See pp90–1 of IDMC (2019) *Global Report on Internal Displacement*
(انظر ص ٩٠-١ من التقرير العالميّ في النّزوح الداخليّ لسنة ٢٠١٩) bit.ly/IDMC-GRID-2019-Ar

مَن شاءَ الوصولَ إلى كلِّ مقالات نشرة الهجرة القسرية التي محْوَرُها المعطيَاتُ، فلينظر قائمة المواضيع الصادرةَ في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ في هذه الوُصلة: www.fmreview.org/thematic-listings

الاستجابة الحَضَريّة: ثلاثةُ مبادئَ للسُّنَنِ الحسنة

دافيد سَندرسُن

أثبتت نشرةٌ حديثة ثلاثةَ مبادئَ رئيسة للسُّنَنِ الحسنة الجديرة أن تُتّبعَ في الاستجابة الإنسانية الحَضَريّة، فإنْ أُخِذَ بها فقد تُعينُ كلَّ الجهات الفاعلة على تجنُّب بَذْلِ الجهد في غير طائل، وفَوَاتِ الفرص.

أُجريَ حديثاً استعراضٌ للسُّنَنِ الحسنة التي تتّبعُها هيئات المعونة الإنسانيّة (أي المنظماتَ غير الحكوميّة المحليّة والدوليّة، وهيئات الأمم المتحدة، وأعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر) في حالات النِّزاع، والعنف، والتَّهجير، والكوارث الطبيعيّة، ومنها ما استفحل من جرّاء تغيُّر المُناخ.[١] وأثبتت نشرة السُّنَنِ الحسنة هذه التي عُمِدَ إلى إعدادها تحت مظلّة معهد التنميةَ الخارجيّة (ODI) وشبكة التعلم لأغراض المساءلة والأداء في ميدان العمل الإنساني (ALNAP)، أثبتت ثلاثةَ مبادئَ رئيسة للسُّنَنِ الحسنة الجديرة أنْ تُتّبعَ في الاستجابة الإنسانية الحَضَريّة.

الأخْذُ بالنّظرة التي مَدَاها بعيدٌ

أول مَبْدإٍ للدخول في المناطق الحَضَريّة هو 'الأخذ بالنظرة التي مداها بعيدٌ'. وهذا يقتضي الانتباهَ للتأثير البعيد الأمد في كلّ استجابة إنسانيّة يُستَجابُ بها في مدينة ما. فكثيرٌ من القرارات المُتّخَذةً سريعاً والإجراءات القصيرة الأمد –كاختيار موقع لمخيّم 'مؤقّت' فيصير هذا المؤقّت في آخر المطاف دائماً– ممكنٌ أنّ يكون لها أثرٌ ثابت. فينبغي أنْ تنظر الاستجابة الإنسانيّة، كلما أمكن ذلك، إلى المعونة على أنّها استثمارٌ، لا تُنفَدُ فيه ميزانيّاتُ المعونة القليلةُ في إجراءات قصيرة الأمد لم تُخصَّص إلاّ لقضاء الحاجات التي لا تحتملُ التّأخير.

ومثَالُ ذلك: المأوى. إذ يُعَالِجُ عددٌ من منظمات الإعانة، في الأردن ولبنان –كالمجلس النرويجي للاجئين– حاجات اللاجئين السوريّين إلى المأوى، فيعالجونها بالعمل مع أصحاب العقارات على إصلاح عقاراتهم وتحسينها بشَرْطِ أن يُسكنُوا اللاجئينَ فيها. وفي ذلك وجْهُ فائدة من أنْ يُسْتثمَر مالُ المعونة في تحسين البِنْية التحتيّة (ومن ثَمّ الإسهَامُ في تَحْسين مدينة، وإن كان نطاق التحسين ليس بالعريض)، وأنْ يُتَشارَكَ مع السّكان المُضيّفينَ تشاركاً طيّباً. وأمّا معايبُ ذلك، فمنها الإبهَامُ في طول مُدّة الدعم (وهي في بعض المشاريع سنتان) وفي ما يحدث بعد ذلك.

ولقد ذاع صيت مقاربة مُتّخذَة في وضع برامج الإيواء، منظورها بعيد الأمد، ونصيبُها من التأييد غالبٌ في السنين الأخيرة، وهي 'مقاربة المستوطنات'، وتُعرَفُ أيضاً بالمقاربة المُخصّصة لكلّ منطقةٍ على حِدَتِها. وتُصوَّبُ هذه المقاربة إلى الأحياء انطلاقاً إلى المشاركة فيها، وهي أيضاً مُوجّهةٌ في أكثرها إلى دَعْم الجهات الفاعلة المحليّة (من مُهجَّرينَ وسكّان مُضيّفين) لتَشارك في انتعاش البيئة المُحيطَة أو تحديثها أو تحسينها، على حسَبِ الأَزْمـة المُتناوَلة. وعلى ذلك، فذيُوعُ الصّيت المُتزايدُ لهذه المقاربات المُخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها، آتٍ من المشاركة الشديدة التي بينها وبين الجهاتً الفاعلةَ المَحليّة، وممّا يُرَى فيها من تحوّلٍ عن التوجُّه القطاعيِّ إلى توجُّهٍ استجاباتُهُ مُنسَّقةٌ، تشترك فيها قِطاعاتٌ عِدّة.

غير أنّ تنفيذَ المقاربات المُخصّصة لكلِّ منطقة على حدَتها أمرٌ ليس باليسير. مثال ذلك أنّ مبادرةً في جمهوريةً إفريقيا الوسطى أعانت نحواً من ٢٠ ألفَ إنسانٍ عادوا من مناطق النِّزاع على إعادة استقرارهم في بَانْغي بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧؛ فأشركت في ذلك جماعةً عريضة من أصحاب المصلحة المعنيين العاملين في أربعة أحياء، وأقامت غير ذلك من الأنشطة، من بينها بنَاءُ القدرات في السلطة المحليّة، وإصدَارُ تقديرات متعددة القطاعات في المستوطنات، ومفاوضَةُ أصحاب المصلحة المعنيين ومناقشتهم، مفاوضةً ومناقشةً شاملتَين. وقد ذكرت نشرة السُّنَنِ الحسنة ما وقع على المبادرَة من تحدّيات في التنسيق (فأخّرَ ذلك تنفيذَ المشروع)، قلّلَ القدرات المحليّةَ، قلّلَ الموارد (فحال ذلك دون تكرار المشروع في الأحياء الأخرى). وتُشيرُ إلى مثل هذه التحدّيات في التنفيذ أمثلةٌ أخرى للمقاربات المُخصّصة لكلِّ منطقة على حدَتها. وهذا ممّا يُظهِرُ طبيعَةَ المدينة المَعقّدةَ، والمصاعب التي تُلازِمُ الإقبالَ الجادّ المُفيدَ على مواضعَ كهذه.

الخَوْضُ في التَّعقيد

بنْيةُ المعونة التقليديّةُ، التي نشأت وتطوّرت عن العمل في المناطق الريفيّة غالباً، لا تَصْلُحُ لما في الحَضَر من تعقيد. وقد نُقدَتِ المقاربة القطاعيّة؛ أي التي يُتوجّه فيها إلى قطاعات معيّنة محدّدة، نقداً شديداً من حيث فعّاليّتها في استجابة المناطق الحضريّة، حيث قد يُحتاجُ إلى استجابة كُليّة متعددَة القطاعات، مع روابط أمتن بين القطاعات، وتنسيقٍ أكثر في المدينة.[٢] على أنّ نشرة السُّنَنِ الحسنة أشارت إلى مقاربتَين نافعتَين في الاستجابات الحضريّة: مقاربةٍ محورُها النّاسُ ومقاربة النظُمُ وجْهتُها.

فأمّا المقاربة التي محورها النّاس فمصوَّبةٌ إلى جوانبَ، كاستعمال 'الذخائر' (أي المهارة والقدرة والصداقة وغير ذلك) التي يبنيها الناس شيئاً فشيئاً ويستعملونها، ويفقدونها أحياناً حينَ تنزل بهم أزْمَة. وهذا يزيد الحاجة إلى أنْ يَرْكُزَ العمل الإنسانيّ همّه في الناس أولاً، وهو أمرٌ يُخشَى أن يضيعَ في غَمَرات العمل الحَضَري.

وأمّا المقاربَةُ التي وجْهتُها النظُمُ فتُعينُ على تَبْيين الترابط في طبيعة عناصر الحياة في المدينة، كالأسواق والاقتصادات والبنية التحتيّة. فاتّخاذ منظور النُّظُم في التدخّلات الحَضَريّة أمرٌ بالغُ الأهميّة. ومثال ذلك، أنّ ما يُحتَاجُ إلى النظر فيه، في أمر المياه والصرف الصحيّ وتدابير حفظ الصحّة في المناطق الحضريّة العامّة، كثيرٌ ومعقّدة. فتُعينُ المقاربَةُ التي وجْهتُها النظُمُ على التخطيط لحلٍّ بعض هذا التعقيد، وعلى تَحْديدُ المَواضع التي يحسنُ بَذل الجهد فيها، وتَحْديد مَبَالغ الغايات. ولقد يَختلف ذلك باختلاف الأزْمـة. إذ جاء في نشرَة السُّنَن الحسنة: "أنّ في خلال حالة الطوارئ الشديدة، يجوز أنْ تحلّ المنظّمات الإنسانيّة محلّ مزوّد الخدمة في تهيئة الصّهاريج أو القرَب وابتداء نقل الماء بالشاحنات. ويشتمل ما يجب النظر فيه، في الأحوال التي تطول فيها الأزْمَة، على حَفْز السلطات المحليّة إلى أنْ تتعهَّدَ رواتبَ موظفي المنظّمات الإنسانيّة بالتمويل، وإلى أن تُموّلَ الإجراءات وأعمال الصّيانة، ثم على تَأْهيب الحكومة المركزيّة والجهات الفاعلة في الميدان الإنمائي المحتمَل اشتراكها (حين تسمح الحال بعودتها)، وذلك للالتزام التزاماً نَشطاً بإعادة الخدمات، وإعانة المَرْفِق المعنى به على السير في طَريق الاستقرار المالي."

ولربما تكون أدوات إدارة المشروع المناسبَةُ للمخيّمات ولإيصال المعونة إلى المناطق النائية أقل صُلُوحاً للمناطق الحضريّة بكثير. فاستعرضت نشرة السُّنَن الحسنة عدداً من الأدوات والمقاربات التي تستعملها الهيئات عند بَدْء أعمالها، وذلك لفَهْم ما يُحتَاجُ إليه فهماً أفضل. وأحد هذه الأدوات **تحليل سياق الأحوال**، لتحسين فَهْم ديناميّات مدينة ما (في سياق أحوالها قبل أن تنزل أزْمَةٌ بها). ولعلّ من أشهر الأساليب في تحليل سياق الأحوال هو عُدَّةُ التخطيط لسوق الطوارئ وتحليلها (Emergency Market Mapping and Analysis)، التي لها وَقْعٌ خاصٌّ في المناطق الحضريّة حيث الأسواق الناجحة.[٣]

أعمالُ بناءِ المساكن لدَعْمِ العائدينَ في بانغي، بجمهوريّة أفريقيا الوسطى، سنة ٢٠١٧.

وبين المقاربات مقاربةٌ أخرى، فيها **تقديراتٌ واستهداف**، وهي مُوجَّهةٌ إلى تعيين أكثرِ النّاس مواطنَ ضعف. ولقد يكون هذا التّعيينُ معقّداً، لا سيّما في المدن؛ فربّما كانَ الناس مختبئينَ أو منثورينَ هنا وهناك، أو لا يريدون أن يُكشَفَ مكانهم. ولهذه الأسباب، إلى حدٍّ ما، إضافةً إلى أنهُ واضحٌ أنْ ليس من السُّنَن الحسنة أن تُتجاهَلَ المجتمعات المحليّة المُضيّفة، تدعو لجنةَ الصليب الأحمر الدولية مُنَاصرةً إلى إعانة 'تشمل الحيَّ المُعَانَ كُلّهُ' في حالات الطوارئ الحضَريّة.[٤] وبتذارُك ما تقدّم ذكره من أوجه القصور في المقاربة الأحاديّة القطاع، وَجَدَتْ مُرَاجعةٌ منهجيّة لمقاربات التقديرات الحضريّة أنّ أفضل التقديرات أداءً للوظيفة هي التقديرات المتعدّدة القطاعات، فقالت: "ليست حاجات السكّان من مأوىً ومياهٍ وصَرفٍ صحيٍّ وتدابير لحفظ الصحّة ورعاية صحيّة وأمنٍ غذائيٍّ وأوجهٍ معاش، بمنفصلٍ بعضها عن بعض. إنّما تتفاعل الحاجات فتكوّن مواطن الضعف، فلا بدّ من أن تُقضَى بمقاربةٍ متعدّدة القطاعات تُرشِدُ الاستهداف في سبيله."[٥]

وثالثُ المقاربات هي **التشخيص**؛ أي التحديد التعاونيّ للنازحين داخلياً أو للجماعات (أي تَحْديدُ طباعهم وخصالهم وتجاربهم وثقافتهم وبيئتهم السابقة) من خلال جَمْعِ المعطيات والتحليل لكي تُتاحَ لهم الإعانةُ والحماية.[٦]

التعاون

ثالثُ مبدإٍ من مبادئ السُّنَن الحسنة الجديرة أن تُتّبَعَ في الاستجابة الإنسانيّة الحضريّة، على ما جاء في نشرة السُّنَن الحسنة، موصولٌ بالتعاون الجادّ المفيد، مع الجهات الفاعلة المحليّة، وبين المنظمات الإنسانيّة. فلنأخذ أمرَ الجهات الفاعلة المحليّة أولاً ونقول بتعبيرٍ واضح: إنّ المنظّمات الإنسانيّة الخارجيّة التي تعمل معزولةً عن غيرها صائرةٌ إلى الإخفاق في الغالب، ولقد يكون من ذلك ضرر. وفي مُقدّمة الجهات الفاعلة المحليّة، سلطات المدينة، التي يُبَالَغُ في كثرة تَجاهلها بالجملة، في الأعمال الإنسانيّة. ووجدت دراسةٌ جرت في عام ٢٠١٦ على عدد من المدن التي تعاني أزمةً، أنّ سلطات المدن، التي كانت في الأكثر مغلوبةً في أمرها لا تعرف كيف تفعل، تَتَجاهَلُهَا الهيئات الدوليّة التي أخفقت في فَهْم الديناميّات المحليّة وفي العمل مع أصحاب المصلحة المعنيّين المَحليّين.[٧] ووجدت الدراسة أيضاً نقصاً في آليّات التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيّين المتعدّدين في المدينة، فأدّى ذلك إلى "إنشاءِ تباينٍ بينَ الجهات الفاعلة الدولية والمحليّة".

فإن أُريدَ للعمل الإنسانيّ في الحَضَر أن يكون ناجعاً، فلا بدّ من القيام بهِ بتعاون وثيقٍ مع السلطات. هذا يعني، على سبيل المثال، الالتزام ببُنَى وأنظمَة التّخطيط المحليّ في المدينة، وإن لم تؤدّي السلطات مهمّاتها، يُنصَحُ للهيئات الالتزام بالسياسات القائمة، وذلك لتقليل خَطَرِ أن تنشأ بُنَىً موازيةٌ للبنى المحليّة. ومن الجهات الفاعلة الأخرى العصابات، وبيَدِهَا نموذجٌ متينٌ من إدارة الأمور في الأحياء التي تسيطر عليها (الفقيرة غالباً). وبَيّنَ بحثٌ أجرتْهُ شبكة التعلّم لأغراض المساءلة والأداء في ميدان العمل الإنساني (ALNAP) أنّ كلَّ عملٍ تقوم به الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ، في حيٍّ من مدينة تُسَيطرُ عليه عصابةٌ "يَخْضعُ لمناقشة العصابة ولإذْنها، عَلِمَ بذلك أحدٌ أو لَمْ يعلم". وذكرت نشرة السُّنَن الحسنة أنّ هيئات كلجنة الصليب الأحمر الدوليّة "تَمْتحِنُ بعيداً عن أعين الناس" مقارباتٍ للتعامل مع العصابات.

وبعدُ، فالحاجة إلى التعاون بين الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ ليست بالأمر الجديد، لكنّ إخفاق التعاون في استجابة الحَضَر –حيث القطاعات وثيقَةُ الارتباط بالطبيعة المُكتظّة المُتداخِل بعضها في بعض التي عليها الحياة في المدينة– يُفضي إلى بَذْلِ الجهد في غير طائل، وفَوَاتِ الفرص.

دافيد سَندرسُن *david.sanderson@unsw.edu.au*
نائلٌ كرسيَّ أستاذيّة جودث نلسُن في هندسة العمارة، بجامعة نيو ساوث ويلز، في سِدني *www.be.unsw.edu.au*

١. Sanderson D (2019) *Good practice review in urban humanitarian response*, ODI/ALNAP
(نشرة السُّنَن الحسنة في الاستجابة الإنسانيّة الحضريّة)
https://goodpracticereview.org/12/

٢. IRC (2015) *Humanitarian Action in a New Urban World*, World Humanitarian Summit Regional Consultation, Europe and Others
(العمل لخير الإنسان في عالمٍ حضريٍّ جديد) bit.ly/IRC-urban-WHS-2015

٣. www.emma-toolkit.org

٤. ICRC (2018) *Displaced in Cities: Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps*
(المهجّرونَ في المدن: تناوُل النّهجير الداخليّ الحَضَري خارجَ المخيّمات بالتجربة والاستجابة) bit.ly/ICRC-cities-2018

٥. Patel R, King J, Phelps L and Sanderson D (2017) *What practices are used to identify and prioritize vulnerable populations affected by urban humanitarian emergencies*? Systematic Review, Humanitarian Evidence Programme, Oxfam
(ما السُّنَنُ المُتّبعةُ لتعيين وتحديد أولويّة الفئات السكّانية المستضعفة المتضرّرة من حالات الطوارئ الإنسانيّة في الحَضَر؟) bit.ly/Oxfam-SystematicReview-2017

٦. JIPS (2014) *Guidance for Profiling Urban Displacement Situations: Challenges and Solutions*
(إرشاداتٌ لتشخيص حالات النّهجير الحضريّ: تحدّيات وحلول)
bit.ly/JIPS-guidance-2014

٧. IMPACT and UCLG (2016) *Consultations on Humanitarian Responses in Urban Areas: Perspectives from Cities in Crisis*
(مشاوراتٌ في الاستجابات الإنسانيّة في المناطق الحضريّة: منظوراتٌ من مُدُنٍ داخلةٍ في أزمَة) www.uclg.org/sites/default/files/cities_in_crisis.pdf

التّخطيط الحضريّ لإسكان اللاجئين: استجابةً للحاجات المُلحَّة

جِسكا سَيْدِي وُلف

يُقدّم نموذَجُ التخطيطِ الحضريّ في هَمبُرغ، الذي نشأَ وتطوّرَ استجابةً لمَقدَم أعدادٍ عظيمة من طالبي اللجوء عامَ ٢٠١٥، بين يدينا عدداً من الدّروسِ في رَسْمِ سياسات إسكان اللاجئين.

بين شهر يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٥ وشهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٩، قَدِمَ هَمبُرْغَ في شمالي ألمانيا ٨٢ ألفَ لاجئٍ، وهَمبُرْغ مدينةٌ عَديدُ ناسها مليونٌ وسبعة أعشار المليون وسبعة أعشارَ العُشْر (١,٧٧). ويُوكَلُ أمرُ اللاجئين في ألمانيا إلى ١٦ ولاية، وَفْقَ نظام توزيع قائم على عدد السكّان والإيرادات الضريبيّة، فيردَ على المُدُنِ المُكتظّة بالسُّكان من اللاجئينَ عددٌ كثير، على حسب مساحة الأراضي القابلة للبناء والتنمية. وقد وُكِلَ إلى هَمبُرغ، عملاً بما يوجبه نظام التوزيع، أمرُ إقامة نحو من ٤٦ ألفَ لاجئٍ فيها. فأدّت الزيادة السريعةَ في عَدد سكان هَمبُرغ إلى أن تستفحل قلّة قدرة الإسكان الاجتماعيّ التي كان قليلةً أصلاً (ففي شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٤ لم يتجاوز عدد مَرافق الإسكان ٧٩ مَرْفقاً، فيها ١١ ألفَ مسكن على التقريب[١])، وأيضاً كان في المدينة مواضع قاصرة عن التنمية الجديدة لاستيعاب مَن قَدِمَ من اللاجئين.

ولإخلاء السبيل لتنمية الإسكان المُسرَع فيها، اقترح رئيس بلديّة هَمبُرغ تعديلاً لقانون البنَاءِ الاتّحاديّ ليسمح ببناء مساكن للاجئين مؤقّتة في مناطق غير سكنيّة، ومنها المناطق الصناعيّة، ومواقف السيارات، والمواضع التجاريّة، وذلك لمدة تقع بين ثلاث سنين وخمس سنين. وقُصِدَ بهذه الخطّة إلى تمكين بناء مساكنَ مؤقّتة وإلى جَبْرِ النقص الواقع في الإسكان الاجتماعي. وقد وافقت الحكومة الاتّحادية على الخطّة في عام ٢٠١٤ فأقرّت أن تعمل بها حكومات المدن في البلاد، ثُمَّ وُسِّعَت في عام ٢٠١٥. فاستفادت حكومة هَمبُرغ من الخطّة الجديدة تمام الاستفادة؛ إذ فتحت أكثرَ من ٥٠ موضعاً جديداً منذُ انقضى عام ٢٠١٤.

هذا، وتُتيحُ مقاربات التخطيط الحضريّ في هَمبُرغ بديلاً من التيار الرئيس لخطط إسكان اللاجئين وسياساته، وذلك من خلال ما يلي: ١) إنشاء مساكن مؤقتة أمدها قصير، ٢) وتيسير انتقال بين المراحل المُقسَّمَة -منذ ابتدائها- للإسكان الطارئ والتنمية الطويلة الأمد، وذلك بزيادة قدرة الإسكان الاجتماعي، فينتفع كلٌّ من اللاجئين ومواطني البلد المُضيف. وعلى الرغم من مقاربة المدينة الجديرة بالاهتمام، لا يخلو الأمر من التحدّيات.[٢]

الموضع والاندماج

نظراً إلى الحاجَة المُلحَّة إلى بناء إضافيّ، وإلى اليُسْر الذي تُتيحُهُ الفقرة الجديدة في قانون البناء الوطنيّ، التي أجازت بنَاءَ مساكن للاجئين في المناطق غير السكنيّة، نظراً إلى كلّ ذلك، تزايدَ بناء حكومة المدينة في هَمبُرغ لمواضع إسكانٍ في أمكنة بعيدة حوالي المدينة، كلٌّ مكان أبعد من الآخر. فعلى سبيل المثال، بُنِيَ موضع إسكانٍ، مساكنه من صفيح، ليستوعب من الناس ٧١٢، واسمه كرخنْبَوَرْشْتْرَاسّا (Kirchenpauerstrasse)، في حيٍّ اسمه هَافنستي (HafenCity)، يقع على بُعْد عشرين دقيقة من محطّة لوسائل النقل، في وسط موضع بناء حضريّ، ليس فيه من الجيران الساكنين أحد. ثم موضعٌ آخر، يستوعب ٧٠٠ إنسان، اسمه آم إشنلَند الثّاني (Am Ashenland II)، أُقيمَ في أرض زراعيّة، مفصولة من الأحياء السكنيّة المجاورة، وفاصِلُها سِكَكُ حديدٍ غير مُمْكنٍ اجتيازها.

ومن التحدُّث إلى اللاجئين، كان من الواضح أنهم يفضّلون الإقامةَ في مناطق حضريّة أكبر من مناطقهم، لأنّ فيها قدراً من المساكن والوظائف أعظمَ، وقرباً من ضروب ناس أكثر تنوّعاً، ومدّاً للأحبال الاجتماعيّة إلى المعارف المقيمين هناك من أصدقاء وأفراد أسرة. ففرص الإندماج تقلّ على حسب بُعْد إنشاء مواضع الإسكان الجديدة عن الأحياء السكنيّة الأخرى، والتّصميم الذي عليه الموضع. فكثيرٌ من المواضع غير موصولة بشوارعَ، وقُصِدَ بتصميمها إلى أن تكون مؤقتة. ومجاوَرةٌ مواضع الإسكان الأحياءَ السكنيّةَ يُيسّرُ التفاعلَ بين اللاجئينَ وبين اللاجئَين والسكان المحليّين، وكُلّما بَعُدَتْ مواضع الإسكان من المناطق السكنيّة وأسباب الراحة التي فيها، كان الاندماج على اللاجئين أصعب. أضف إلى ذلك، أنّ تحديدَ مواضع الإسكان هذه بحدٍّ زمنيّ يعني أنها ستُعَادُ في آخر المطاف إلى ما كانت عليه في الاستعمال، فيُضطرُّ ساكنوها إلى أن يجدوا لأنفسهم مساكن غيرَها.

ضَجَرٌ مُقيم

وفي إنشَاء مواضع الإسكان بهَمبُرغ اليومَ ارتدادٌ عريضٌ عن وجهه لسببَيْن: الأوّل، أنّ السكان المحليّين لا يريدون بُنْياناً كبيراً يُقَامُ في أحيائهم للاجئين (وتعريف 'الكبير' عند الجمعيات السكّانيّة هو أن يَسَعَ موضعٌ أكثرَ من ٣٠٠ إنسان)، والثاني، أنّ اختيار تلك المواضع لم يتضمّن المشاركة العامّة التي عليها العادة (والمشاركة العامّة هي أنْ تُعَارَ آراءُ المُختصّينَ وغير المختصّين في المسائل أُذُناً صاغية). إذ أنشأت أحياء كثيرة جمعيات سكّانيّة جديدة أو حشدت حلقات من الناس مُؤلّفَةً من قبلُ، أنشأتها لرفع دعاوى على المدينة. وقُنِّعَ في كثير من الحالات بُغْضُ السكّانِ المحليّين لخطط البناء بقناعٍ دعاوى قانونية تدافع عمّا أُبهِمَ من سياسات المحميّات الطبيعية وعمّا هُدِّدَ بالإنقراض من أنواع الشجر. وقد فازت المدينة بقريب من كلّ الدعاوى الـ٤٠ المرفوعة عليها، إلاّ أنّ الإجراءاتِ القانونيّة أخّرت البناءَ في كثير من المواضع إلى ما بينَ ستة شهور و١٨ شهراً. ولمّا كانَ اللاجئون يَقْدمونَ كلَّ يوم، كان لا يَسَعُ الحكومةَ المحليّة مزيدٌ من التأخير. ثم جاء في مقابلات أُجريتْ مع مهندسي تخطيط المدينة أنّ من نتيجة ما سبق ذِكْرُه، بدؤوا يقصدونَ إلى تحديد كثير من مواضع إسكان اللاجئين في الأحياء الأكثر فقراً، وهمْ راجونَ أن يكون السكان المحليُّون إمّا لا يقدرون على الاعتراض قانونياً أو لا يرغبون في ذلك. وأمّا عند غير هؤلاء من مهندسي تخطيط المدينة، فكان من نتيجة ما سبق ذِكْرُه، أنّ تحديد مواضع إسكان اللاجئين في الأحياء الأكثر فقراً هو أمرٌ ليس من التناسُبِ في شيء.

ولما كان في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٥، وكان الضّغطُ على إسكان اللاجئين قد زاد، أعلنت الحكومة المحليّة عزمها على إنشاء وحدة سكنيّة دائمة في كلِّ حيٍّ من أحياء هَمبُرغ، كلّ وحدةٍ منها تُسكِنُ نحواً من ٣ آلاف إنسان. وأرادَ لبناء هذه الوحدات أن يكون وَفْقَ معايير الإسكان الاجتماعيّ الفدراليّ وأن تُحْجَزَ الوحدات للاجئينَ حصراً ١٥ سنةً، فبعد ذلك الوقت سيصبحون جزءاً من كتلة الإسكان الإجتماعي في المدينة، ثم بعد ٣٠ سنة يجوز لمُنْشئها أن يبيعَ ما فيها من الشُّقق. وردّاً على ذلك، حَشَدَتْ مجموعةٌ من ١٣ منظّمةً من مُنظّمات الأحياء السكنيّة ليُنشئوا فريقاً اسمه 'هَمبُرغ لجعل الاندماج أفضل' (Hamburg für gute Integration)، فالتمسَ من الحكومة أنْ تحدَّ عدد اللاجئين المقيمين في كلِّ موضع من مواضع الإسكان. وقال قادَةُ الفريق مؤكّدين إنّ دَفْعَهُم خطة الإسكان لم تكن اعتراضاً على استقبال اللاجئين، بل كانت مبادرةً أهليّة لمُساندة الاندماج. ثم جاءَ شهر يوليو/تموز من عام ٢٠١٦، فأبرمت الحكومة المحليّة اتفاقات بينها وبين ١٣ جماعةً سكانيّة، أنْ لا يُسكَنَ أكثر من ٣٠٠ لاجئٍ في كلِّ موضع من مواضع إسكان اللاجئين.

دروسٌ مُسْتقاةٌ من سياسة الإسكان الحضريّ

استعمَالُ هَمبُرغ أنظمةَ التخطيط الحضريّ لتهيئة مساكنَ مؤقّتة وبعيدة الأمد أمرٌ يستحقُّ الاهتمام، إنّ هو قِيْسَ إلى غيره من برامج إسكان اللاجئينَ الحضريّة التي تُتيحُ إعانات الإيجار والحوافز في بغية التنمية التزايُديّة. إذ تُبيِّنُ الدروس المُسْتقاةُ من مقاربة في المدينة لم يسبق لها مثيل، لإدماج إسكان اللاجئينَ في التخطيط الوطنيّ والخاصّ بالأحياء، أساليبَ جديدة قابلة للتحويل في رَدْم الهُوّةِ بين مراحل الغَوْث والتعمير المُنفصِلِ بعضها من بَعضٍ منذ كانت. ولطبيعَةِ سياسَاتِ

مساكن مؤقّتة من صفيح لطالبي اللجوء، تقع في مَوْضع تَعْمير حضريّ (انظر مَنظَرَهُ من الجوّ في الصفحة المقابلة) في حيّ هَافِستِتي بهَمبُرغ. ليسَ يجاوره شيءٌ من أسباب الراحة والخدمات، وليسَ فيه من الجيران الساكنينَ أحد.

اللاجئَين الأخيرة، في هَمبُرغ التقدُّميّة، وللابتكار الذي فيها، أنْ يكونا مثالَين للسُّنَن الحسنةَ الجديرة أن تُتَّبَعَ في المنظمات الإنسانيّة الإيوائيّة وفي الحكومات المحليّة التي تسعى إلى توسيع رُقَعِ الإسكان لتَشْملَ المجتمعات المحليّة المهمَّشة.

وإنّ إسكانَ نحو من ٣٨ ألفَ لاجئ في أقلّ من سنتين لَإنجازٌ عظيم، ويُضَافُ إلى ذلكَ أنّ الأحاديث التي أجريت مع اللاجئين والسكان المحليّينَ ومهندسي تخطيط المدينة، تُشيرُ بالسَّوَاء إلى أنّ إحداثَ التّحسيات أمرٌ ممكن. هذا، ويحتاج تطبيق هذه الخطط الجديدة لاستعمال الأراضي إلى الرَّوِيّة، والتَّوافُق في الطّبقتَين المحليّة والاتّحاديّة، والاستمرَار في رصدِ الأحوال. ولكنْ قد يؤدّي إهمال المشاركة العامّة المُعتادَة التي تُيَسِّرُ سرعة التنمية إلى تأخير بَعْدَ ذلك. وأمّا فَضْلُ مساكن اللاجئين من المناطق السَّكنيّة وأسباب الراحة في الأحياء فيُثيْرُ تحدّيات إضافيّة، تقع على اللاجئين السّاعينَ إلى إرسَاءِ عَيْشِهم في مدينة جديدة.

فقي النّظام الذي يكون فيه أكثرُ اللاجئينَ مُعوِّلين في إسكانهم على الحكومة، كالنّظام الذي في هَمبُرغ، يمكن أن يكون لمهندسي التخطيط الحضريّ أثرٌ حسنٌ في تجربة الاندماج، وذلك من خلال تأثيرهم في توزيع المساكن المكانيّ. فللمكان في الاندماج والاكتفاء الذاتي شأنٌ. إذ أحبالُ الوَصْل وثيقةٌ بين مكان الفَرْدِ وتجربته وتعرُّضه لثقافةَ جديدة، وقدرته على الوصول إلى أنظمةَ الدعم القائمة وإلى الفرص التعليميّة والاقتصاديّة. ولذا يَقَعُ مركز تأثير مهندسي التخطيط الحضريّ في مرحلة اختيار موضع الإسكان. فعظيمٌ هو شأن أن يؤتى بأدلّة مكانيّة إضافيّة، موصولة بتجربة الاندماج -كالقُرْبِ من المناطق السكنيّة والدراسات الإحصائية السكّانيّة في الأحياء- التي قد تَزيدُ تحسينَ اختيار موضعِ الإسكان، ومشاركةَ المجتمع المحليّ، وتُهيِّئُ لمهندسي تخطيط المدينة أنَ يُقدِّموا في الأولويّة المواضعَ التي تُخْلي أمامَ اللاجئينَ سبيلَ الاندماج الذي هو أسهل.

ومن المهم ذِكْرُ أنّ هَمبُرغ خصوصاً مدينةٌ غنيّة، قَدرَتْ على تمويل مشاريعَ تنمية جيدة بفائض ميزانيّتها، مع دَعْم من الحكومة الاتّحاديّة. نعمَ، قَد لا يكون لكثير منَ البلديّات التي تستقبل اللاجئينَ ما لهَمبُرغ من مَوارد ماليّة، ولكنّ نتائجَ سياسة هَمبُرغ تُقدِّمُ دروساً بينَ يدي البلاد التي تطلب طُرُقاً مُبْدَعة، لبدء بنَاء وحدات سكنيّة جديدة ميسورة الكلفة، لإسكان المُهمَّشَين في المناطق الحضريّة التي تقلُّ فيها الأراضي القابلة للبناء والتنمية.

جِسكا سَيْدي وُلف *jswolff@stanford.edu*
مديرَةُ برامج، في مختبر سياسة الهجرة، بجامعة ستانفُرد *https://immigrationlab.org/* وباحثَةٌ، في مشروع اللاجئين في المدن (Refugees in Towns)، بجامعة تفتس

١. مَن شاء الوقوف على معطيات الواصلينَ إلى هَمبُرغ كلَّ شهرٍ، ومعطياتِ بناءِ المساكن الجديدة فيها، فَلْيَنْظُرها في: www.hamburg.de/sfa-lagebild

٢. هذه المقالة مبنيّةٌ على بحثٍ لمؤلّفتها عنوانه: التخطيط للاستفادة من الأراضي في غَمْرَةِ 'أزمة الهجرة': إنشاء تعريفٍ مكانيٍّ لاندماج اللاجئين.

Wolff J S (2018) *Land Use Planning Innovations in the Midst of a 'Migration Crisis': Developing a Spatial Definition of Refugee Integration* https://dspace.mit.edu/handle/1721.1/118228

المُواطنَةُ الحقَّة في أثينا

كريم القباني، ووائل حبال، وتوم وِسْترن

يُفسِّرُ في هذه المقالة أعضاءٌ من مُلتَقى الشباب السوريّ واليونانيّ الواقِع في أثينا كيف يُتيحُ المُلْتَقى منصّةً للمواطنة الحقَّة في المَدينة.

أنشأنا مُلْتَقى الشباب السوريّ اليونانيّ في سنة ٢٠١٨ قاصدينَ إلى دَعْم أنشطة بناء المجتمع المحلّي التي يقوم بها اللاجئون، وطالبو اللجوء، والجيل الثاني من السوريّين واليونانيّين. وهدفنا البعيد الأمد هو إعانة هؤلاء وغيرهم من المجتمعات المحليّة على أن يصيروا مواطنين ويبلغوا من المواطنة الحقّة تمامها. أثينا هي المكان الذي نعيش فيه ونعمل وننام ونحبُّ ونلعب، وإنّا لَنُعارِضُ بشدّة فكرةَ أنّ اللاجئين ضحايا ضعفاء أو أناسٌ بائسون. نحنُ مواطنون. اجتمعنا فألّفنا فريقاً من الناشطين، والذي جمعنا هو فَهْمٌ مشترك لأهميّة وعظَم قَدْر العمل الجماعيّ في المجتمع، ولا سيّما من خلال بناء المَشاريع بيَد المجتمع المحلّي من أجل المجتمع المحلّي. ثم إنّا نجري البحوث ونتّبع أحسن سُنَن العمل في الإدماج، ونعمل متضامنين ومتعاونين مع غيرنا من المنظّمات المعنيّة بالمهاجرين والأقليّات ومع مجتمعاتهم المحليّة.

مُجاهَدَةٌ حضريّة

يُكافِحُ عمل المُلتَقى خلفيّةً حضريّة تتجمّع فيها وتتداخل رواياتٌ عن 'الأزمة' مختلفةٌ. وفي غَمْرَة حال اقتصاديّة صعبة، وغياب الدولة في أعمال إيصال الخدمات، لا بُدّ للجهات الفاعلة المنظّمات الأخرى من أن تتدخّل. إذ هناكَ نقصٌ في دعم الدولة للتضامن ونشاط الأعمال، ولكنّا نعمل مع غيرها على بناء شبَاك التضامن، وجَمْع مَنْظورات عِدّة ومجالات مختلفة من الأنشطة.

ولطالما كانت أثينا مدينةً يَقْدمُها كلّ من الذين عبروا الحدود حديثاً، وتاريخيّاً، الذين ينتقلون في حدود اليونان ويهاجرون من مكانٍ إلى آخر. ويشيع سماع الناس يقولون: "ليس من شيءٍ اسمه أثينيُّون أصليُّون"، على حين يقول مثلٌ عربيّ مَن عاشَ قوماً أربعينَ يوماً صارَ منهم. ومع ذلك، فإغلاق الحدود وتقييد حريّة التنقّل تُبْقي الناسَ في المدينة، وهذا يُفْضي إلى حالٍ تقتضي بَذْلَ جهدٍ لبناء المجتمع والانتماء.

لكنْ لا شكّ أنّ هذه السياسة وشاعريّة الانتماء قد قُوبلَتا بعَداء بعض الناس. إذ يتزايد رُهَابُ الأجانب والاعتداءات العُنصريّة في هذا البلد الذي يعاني أزمةً ماليّة، ففيه يُجَرّمُ المهاجرون تجريماً عريضاً، ويُضفَى الطابع المؤسّسيّ على التنميط العنصريّ والحَجْز.[1] وواصلت الحكومة التي يُطلَقُ عليها اسم الديمقراطيّة الجديدة، منذ انتخبت في منتصف سنة ٢٠١٩، إخلاءَ الأماكن التي يشغلها اللاجئون شَغْلاً غير شرعيّ، وأقرّت قوانين لجوءٍ تنتهك حقوق الإنسان.

ولكنّ كلّ ذلك يَسْتنهضُ هِمَمَنا. فلمّا لم يكن هناكَ منظّمة دوليّة غير حكوميّة لتَتوسّط، ظهرت إمكانيّاتٌ جديد للتواصل والتعاون المباشرَين بين البلديّة والمجتمعات المحليّة.

مشاريع النّاشطين

يُشارِكُ مُلتَقى الشباب السوريّ واليونانيّ في مشاريعَ على مستوى المدينة، مثل منظّمة كيورنْغ ذا لِنْبو (Curing the Limbo) التي تُسهِمُ في ما يُبْذَلُ من جهد لتمكين المجتمعات المحليّة وإعانتها على المُضيّ قُدُماً لتغلب حالَ عدم الاستقرار وحالَ الحيرة الواقعتان على أكثر طالبي اللجوء.[2] وُملتَقَانَا مجتمعٌ متضامنٌ مُسمّىً في منظّمة كيورنْغ ذا لِنْبو، ويُشيرُ إلينا القيّمون على المنظمة باسم الأثينيُّون، تقديراً لقيمة العمل المجتمعيّ الذي نقوم به. ولقد عملنا بجدٍّ على وَصْل أفراد المجتمع المحلّي السوريّ في أثينا بها وعلى تمكينهم، ثمّ عملنا على تمثيل هذا المجتمع المحلّي في مستويات مختلفة، ففي السياسة المحليّة، وفي اجتماعات مع ممثّلين من الاتحاد الأوروبي والمفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، في عديد من الأحداث الثقافيّة، وذلك جزءٌ من الحياة اليوميّة في أثينا وداخلَ البلديّة. وقد أنشأنا درجة عاليَةً من الثقة بنا في المجتمع المحلّي السوريّ وفي غيره، وأقمنا مُلتقانا على أساس أنّه موردٌ رئيسٌ للسوريّين الذين في أثينا وفي أماكن أخرى باليونان.

وفي المستوى الفرديّ، نتعلّم اللغات ونتلقّى التعليمَ ونُعلِّمُ غيرَنا، فكلُّ هذه، أدواتٌ للمواطنة الحقّة. ولمْ نَنْفكّ نُعدُّ برامج تنمية المهارات من أكثر من سنة، والعديد منها جاهزٌ للعمل جار. وإنّنا مُشاركونَ أيضاً في العديد من المبادرات الأخرى في أثينا، ومن ذلك: مشاركتنا في دورات إدارة الأعمال تدعمها منظّمة التضامن الآن (Solidarity Now) ومشروع أوديسيا (Odyssea) ومنظّمتان مقرّهما أثينا تُركّزان على العمل الاجتماعيّ، ثم مشاركتنا في حملة الإدماج السياسيّ التي ينظمها المنتدى اليونانيّ للاجئين، نتلقّى فيها الإرشاد التيسيريّ والتدريب على

المناصرة، ومعلومات عن القوانين الدوليّة والمحليّة، ثم إدارتنا لوُرَش تسجيل صوتيٍّ وإنتاجنا مسلسلاً إذاعيّاً[٢]، ثم إتاحتنا دورات لاستنهاض الهمَم وتوسيع المدارك، وإلقاؤنا محاضرات وحفلاتٍ موسيقيّة في المَدارس والمهرجانات موضوعها الدِّيمقراطيّة والثقافة والاندماج السياسيّ، وإجراؤنا أعمالاً تنظيفيّة بانتظام في الشواطئ والشوارع، ومشاركتنا في المشاريع الزراعيّة، وتوعيتنا المجتمَعَ المحليّ بما له صلةٌ بالبيئة من مسائل وحلول، وإدارَتُنا مَجْلِسَاً للثقافة ومن بعض ما فيه برنامجٌ للرقص السوريّ، وتنميتنا المهارات الموسيقيّة وتبادلها.

ونعمل أيضاً على كثير من المشاريع الأخرى، ومنها: التخطيط لإخراج نموذج عمل لدَعْم الناس الذين يتطلّعون إلى بَدْء أعمالهم الخاصّة، وتهيئة قطعة أرض خارجَ أثينا لتكونَ موضعاً لإنتاج غذاء مستدام، وافتتاح مقهىً ثقافيٍّ سيُتبَادلُ فيه أطراف الحديث باللُّغات الأجنبيّة لتعلُّمها وستُقَامُ العروض الإبداعيّة وستُدَارُ المناقشات الثقافيّة، وإيجاد بيت مشترك لأعضاء مُلْتَقى الشباب السوريّ اليونانيّ الذين مضى على عضويّتهم زمنٌ طويل ولحالات الإسكان الطارئ، والعمل مع الأطفال لنوَسِّعَ نطاق عملنا في المجتمع المحلّي، وإتاحة مزيدٍ من دروس صناعة الأفلام والإنتاج الإعلاميّ، وإجراء برنامج للخِياطة والحِرَف، وإقامة تدريبٍ على إصلاح الآلات الموسيقيّة.

ونحن نقود اليومَ خطةً للاستفادة من أصحاب مهارات البناء في المجتمع المحلي لتجديد المباني المهدومة، وبذلك نُوسِّعُ خيارات إقامة اللاجئين ونُقلِّلُ مشكلة التشرُّد في المدينة. ثم إنّ بيننا وبين وزارة التربية والتَّعليم اتّصالٌ لنحصل منها على إذنٍ لدخول مخيّمات اللاجئين في المدينة، كي نُعينَ المجتمعات المحلّيّة هناكَ على إيجاد حلول بدلاً من الإقامة في المخيّمات، ونعمل معاً في الوقت نفسه لتحسين الحال في المخيّمات.

لقد أنشأنا مُلْتَقى الشباب السوريّ اليونانيّ ووصلنا به إلى ما وصلنا إليه اليومَ من غير ميزانيّة، لم يكن بين يدينا إلا حُسْنُ النيّة والتنظيم والاجتهاد والمواظبة والتضامن. ونحن اليومَ بصدد التسجيل لجَعْلِ ملتقانا منظّمةً غير حكومية، وذلك لنضمن استدامةَ عملنا في وَضْعٍ سياسيٍّ لا ينفكُ يتقلّب.

انفتاح المدينة

لمّا كنّا خبرنا ما خبرناه في اليونان، اكتسبنا فَهْماً عميقاً في آثار اللاجئين وتأثيرهم في المجتمع المضيف والعَكْس، ونحن اليومَ نُحوِّلُ هذه المعارف إلى أفعال. وصحيحٌ أنّ عملنا منبثقٌ من المجتمع المحلّي السوريّ، ولكنّه لا يقتصر عليهم. بل إننا نهدف إلى أن نُشرِكَ مجتمعاتٍ محليّة أخرى في نصيبٍ من عملنا ومواردنا، فيُمكِّنُ بذلك بَعْضُنا بعضاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ ما يُنهِضُ هَمَمَنا في عملنا هذا هو بذل الجهد لأنّ نُدرَجَ في الحياة السياسيّة والثقافيّة في أثينا، ونعم، هذا يقتضي حقوقاً أكثر، ولكنّهُ يقتضي أيضاً أن نتحمّل مسؤولياتنا ونُسْهِمَ في حُسْن حال المدينة.

ننظُرُ إلى المدينة فنسأل أنفسنا: ماذا يمكن أن نفعل لها من حيث نحن مواطنون؟ هذا فَهمُنا للمواطنة الحقّة، ولهذا نرى أنّ مُلْتَقى الشباب السوريّ واليونانيّ هو منصّة مواطنة. فنهدف إلى استنهاض هَمَم الجماعات الأخرى وإلهامهم أن يصيروا جزءاً من المدينة نَشَطاً، وذلك للدفاع عن التنوُّع والاختلاف، فنُمَكِّنَ بذلك جميعاً. ثم إنّنا نعمل على توسيع التضامن وانفتاح المدينة؛ أي إسقاط الحدود التي خُطّت بينَ المواطنين وغير المواطنين، وبين اللاجئين ومضيفيهم.

كريم القباني kareemalqabany@gmail.com

وائل حبال waelhb707@gmail.com

توم وِسْترن thom.western@gmail.com

أعضاءُ الفريق الأساسيّ في مُلْتَقى الشباب السوريّ اليونانيّ
www.facebook.com/SGYF2019/

١. في سنة ٢٠١٢، وسَّعَتْ عمليّةُ إكسِنْيُس زِيوُس سُلْطتا 'الوَقْف والتفتيش' عند شرطة أثينا، وأفضت إلى زيادة حَجْز الناس الذين عبروا الحدود ليصلوا إلى اليونان. انظر: Rozakou K (2018) 'Solidarians in the Land of Xenios Zeus: Migrant Deportability and the Radicalisation of Solidarity', in Dalaklglou D (متضامنون في أرض إكسِنْيُس زِيوُس: إجازة ترحيل المهاجرين وتطرُّف التضامن) وانظر:
Agelopoulos G (Eds) *Critical Times in Greece: Anthropological Engagements with the Crisis* London: Routledge. pp 188–201.
(زمنٌ حرِجٌ في اليونان: الارتباطات الأنثروبولوجيّة بالأزمة)

٢. https://curingthelimbo.gr/en/home

٣. لمزيدٍ من المعلومات انظر https://citizensoundarchive.com.

أَشَديدُ الرَّغبةِ أنتَ في أن تقرأَ نشرةَ الهجرة القسرية وتُعيِنَ كوكب الأرض في آنٍ معا؟

إذن أرسل إلينا رسالة إلكترونيّة من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk لتُلغي نسختك المطبوعة! واطلب بدلاً من ذلك إشعارات البريد الإلكتروني من (www.fmreview.org/ar/request)، لتصلَ إلى جديد الأعداد من فَوْرِ صدورها. (يرجى أن تستمرّ في طلب النسخ المطبوعة إن كان الغَرَض من طلبك إيّاها التدريب والمناصرة، أو إن كانَ سبيلك إلى الشّابكة –أو سبيل شركائك إليها– غير معوّلٍ عليه دوما).

المقاربَاتُ المُخصّصةُ لكلِّ منطقةٍ على حِدَتِها: بديلٌ في سياقات التَّهجير الحضريّ

جِمْس شِل ومحمد حلمي وسيكي هيرانو

يتزايد قبول المقاربة المتكاملة المَرْكوزَة في أماكن جغرافيّة محدّدة، المُتَعدِّدة القطاعات، من حيث هي أكثر مناسبةً من غيرها في الاستجابة لحاجات المهجَّرين والسكّان المُضيّفين، ولا سيّما في السياقات الحضريّة.

تميَّز العقدان الأخيران من الزمن بزيادة عظيمة في حالات الطوارئ الإنسانيّة، بسبب تكرُّر وقوع النِّزاع واتّساع نطاقه، وأخطار الطبيعة، والتَّهجير، والتوسُّع الحضريّ السريع. ولتقوية الاستجابة الجماعيّة لهذه الطوارئ، أطلقت أعمال الإصلاح في ميدان العمل الإنسانيّ في سنة ٢٠٠٥. وكان مما تحصّل من ذلك إنشاءُ المقاربة القطاعيّة لتحسين المشاركة بين الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ، وتعزيز فعّاليّة الاستجابة الإنسانية. ومذ ذاك، أصبح نظام المجموعات المركوز في القطاعات آليّةَ التنسيق المتَعارَفة في أكثر الطوارئ الكبرى.

وقد حَسّنَ بنيَانُ التنسيق في نظام المجموعات الاستجابةَ الإستراتيجيّةَ وإدارة المعلومات، فكان من ذلك تخصيصٌ مُتّسقٌ بالقياس إلى غيره في الموارد للسكّان المتضرّرين في قطاعات معيّنة. ولكنّ ذلك حثّ أيضاً أصحاب المصلحة المعنيّين على العمل مُنْعزلينَ، فيتخصّصون ويتعاونون ويطوّرون الأدوات داخل قطاعاتهم فقط. وصاحب هذه الأعمال المنعزلة: قلّةٌ في التعاون بين القطاعات، وإنشاءٌ لاستجابات تعمل موازيةً جَهْدَ الحكومة المحليّة المُضيّفة أو تعمل مستقلّةً عنها تماماً، وانْعدَامُ اللِّين في سياقات متنوّعة معقّدة.

ثم نشأ إجماعٌ متزايدٌ على أنّ الاستجابة الإنسانيّة تقتضي تحوُّلاً حقيقياً في طريقة المقاربة والتفكير. ويَكْثُر -كثرةً مبالغاً فيها- بُطْؤُ الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني في التكيُّف مع حاجات المجتمعات المحليّة المتضرّرة في مختلف السياقات، وهي غير قادرة على اتّباع المقاربات المتكاملة، المتعددة القطاعات، التي تُعدُّ ضروريّة في السياقات الحضريّة المعقّدة، اتّباعاً فعّالاً متّسقاً. ومن ثَمَّ كانت قيمة المقاربة المتكاملة المتعددة القطاعات في السياقات الحضريّة معترفاً بضرورتها على الخصوص. ونَذْكُرُ هاهنا على سبيل المثال، أنّ اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات توصي في مذكّرتها التوجيهية في التنسيق الحضريّ بأنّ على أصحاب المصلحة المعنيّين في ميدان العمل الإنساني "دَعْمَ تشغيل آليّات التنسيق المُخصّصة لكلِّ منطقة على حِدَتها المعمول بها في مستوى المدينة أو مستوى البلديّات أو في المستويَين معاً، ومقاربةَ التنسيق في منطقة جغرافية محدّدة، واتّباع منظورٍ تشاركيّ متعدد القطاعات".[1]

على أنّ المقاربَات المُخصّصة لكلِّ منطقة على حِدَتها[2] ليست أمراً جديداً. وهذا الضرب من المقاربات مبنيٌّ على خبرة في المشتغلين بالتخطيط الحضريّ والعمراني العاملين منذ ستينيّات وسبعينيّات القرن العشرين في التجديد المجتمعيّ في الأماكن الفقيرة والتي تكثر فيها مواطن الضعف.[3] ثم هناك فريق عمل المستوطنات الحضريّة[4]، وهو مع قبوله الفروقَ الدقيقة في ما عند الهيئات من تعريفات المقاربات المُخصّصة لكلِّ منطقة على حِدَتها أو مستوطنة على حِدَتها، تَجِدُهُ يُعرِّفُها بتعريفٍ يشتمل عموماً على الخصائص الأربع الآتية:

- **الخصيصة الجغرافية:** وهي استهداف المناطق الجغرافية التي فيها من الحاجات قَدْرٌ كثير، تُحَدّدها حدود ماديّة أو اجتماعيّة أو إداريّة (أو مجموعة من هذه العوامل)، قد تختلف سعة نطاقها على حسب الأحياء، فمن أحياء بلدةٍ وحاراتٍ، إلى بلدةٍ أو مدينة برُمّتها.
- **خصيصة تعدُّد القطاعات:** وهي النظر في الحاجات والقدرات وإيصال الخدمات في كلّ القطاعات (فالإيواء، والمياه والصرف الصحيّ وتدابير حفظ الصحّة العامّة، والرعاية الصحيّة، وسُبُل المعاش، إلخ...).
- **خصيصة الشمول:** وهي مراعاة في كلِّ الفئات السكّانيّة في الموضع التي تُطبّقُ المقاربة فيه، مثال ذلك: المُضيّفون، والمُهجَّرون، والعائدون، وفقراء الحضر، وغيرهم ممن فيهم مواطن ضَعْفٍ معيّنة.
- **خصيصة التّشَارُك:** وهي إشراك كلِّ الجهات الفاعلة الحاضرة في الموضع الذي تُطبّقُ فيه المقاربة أو العاملة فيه، لا سيّما السلطات المحليّة، والمجتمع المحليّ المدنيّ، ومزوّدي الخدمات، والمنظمات الدولية، إلخ...

واستجابةً لازدياد الاهتمام بالمقاربة، وإرادةً لدَعْم الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني في تطبيقها المقاربة على السياقات الحضريّة المعقّدة، جمع فريق عمل المستوطنات الحضريّة وحلّل أكثر من ٣٠ دراسة حالة. ويُعَالِجُ أكثرُ من

ثُلْث دراسات الحالة هذه صراحةً آثارَ التَّهجير في المدن والبلَدات، ويُحدِّدُ كيف هيّأت مختلف المنظمات استجاباتها، في كلٍّ من السياق الإنسانيّ والإنمائيّ، ويغلب في ذلك الابتداءُ بمعالجة الحاجات في قطاع واحد، ثم يُوسَّعُ نطاق المعالجة لتصير مقاربةً مُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتِها، في مناطقَ مُيِّزَت بمواطن ضَعْفها.[٥]

ومن خلال دراسات الحالة هذه، بَرَزَ عددٌ من الملاحظات والفوائد المحتملة من تطبيق المقاربة على سياقات التَّهجير الحضريّ.

إنشَاءُ منصّات للوصول إلى مقاربة مشتركة

من المألوف عِند تطبيق المقاربة المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها أن تُنشأ 'منصّة' تجمع بين ضروب الجهات الفاعلة ليَتّفقوا على تنفيذ استجابة جماعيّة. وتجمع هذه المنصات الجهات الفاعلة العاملة في قطاعات مختلفة (كالإيواء، والحماية، والرعاية الصحيّة، وسُبُل المعاش، إلخ...) من الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ والإنمائيّ، الوطنيّة والدوليّة، ومن السلطات المحليّة، والجَمْعُ من هذه الأخيرة آخذٌ في التزايد. وتُعينُ هذه المنصات على تعزيز المقاربة المشتركة بإنشاء فَهْمٍ مشترك أولاً (يَسْتفيدُ منه التخطيط)، ورؤية مشتركة ثانياً، وهذا يُفْضي إلى مجموعة من الأولويّات المشتركة التي تقصد إلى السكّان في المناطق المُحتاجَة.

ومن الأمثلة البارزة في التطبيق، تَطْبيقُ المقاربة المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها في الرقة، في المنطقة الشماليّة الشرقيّة من سورية. فلدَعْم السكان المتضرّرين، أجرت مبادرة ريتش (REACH)[٦] سلسلةً من التقديرات المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها، وتشاركت في ذلك هي ومنتدى المنظمات غير الحكومية في المنطقة الشماليّة الشرقيّة في سورية. وقدّمت التقديرات بين يديها نظرة عامّة شاملة في المدينة، واستُكْملَتْ بتقديرات مُحكَمَة على مستوى الأحياء، ومنها جَمْع معلومات حالات العودة، والسكان، والحاجات، والوصول إلى ما هو مُهيّأ، إضافةً إلى الخدمات والبنية التحتيّة (والأضرار التي لَحِقَتْها). ثُمَّ خلصت نتائج التقديرات المتعددة القطاعات إلى إفادة أولويّات الاستجابة، وذلك بتنسيق من منتدى المنظمات غير الحكومية في المنطقة الشماليّة الشرقيّة في سورية بالمشاركة مع رؤساء قطاع نظام المجموعات. وبعدُ، وُسِّع ذلك ليشملَ عِدّةً من البلدات والمدن في سورية.

وأمّا في العراق، حيث يُقيمُ المهجَّرون مُشتّتين، وفي المجتمعات المحليّة المُضيفة، فقد أُنشئَت سلسلةٌ من مراكز الموارد المحليّة، فكانت مراكزَ إعانة مجتمعيّة في المحافظات الرئيسة التي عاد إليها العائدون، ومنها الأنبار، وديالا، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين. فيَسّرت مراكز الموارد المحليّة هذه إيصال الخدمات من خلال تزويد الناس بالمعلومات، وإحالتهم إلى مزوّدي الخدمات، وإشراكهم مجتمعياً، فقصدت بذلك إلى الحاجات المجتمعيّة بالجملة، بدلاً من الحاجات التي تستند إلى حالة التَّهجير أو التي أنشأتها القطاعات التي تعمل معزولةً.[٧] وتُعيَّنُ أولويّات مراكز الموارد المحليّة من خلال تقدير شامل مُخصّص لكلّ منطقة على حِدَتها، يقتضي من الجهات الفاعلة العاملة أنْ تتعاونَ على ترتيب تدخُّلاتها القصيرة الأمد والمتوسطة الأمد على حسب الأولويّة في قطاعات عدّة. ويُنفّذ إطار التنسيق هذا بمشاركة المركز المشترك للتنسيق والرصد في الحكومة العراقيّة.

وقد طُبّقت مقاربة الأحياء أيضاً لإفادة استجابة ما بعد الهزّة الأرضيّة سنة ٢٠١٠، طَبّقها عددٌ من الشركاء في حيّ رافِن بُنْتاد في العاصمة الهاييتيّة بور-أو-برانس. فصُمِّمَت هناك منصة كاتي للاستجابة لقضاء الحاجات الإنسانيّة الأساسيّة عند الأسر النّازحة المتضرّرة من الهزّة الأرضيّة، وذلك بتهيئة أحياء آمنة صالحة للسكن، وإنشاء الظروف التي يُحتاجُ إليها في تحسين الخدمات الضروريّة. ومن أعمال الانتعاش بعدَ الهزّة الأرضيّة الحَشْدُ المُجتمعيّ، وإقامة الحماية، والرعاية الصحيّة، والتخطيط للمستوطنات، والمآوي، وتهيئة المياه والصرف الصحيّ وتدابير حِفظ الصحّة العامّة.

وتُلْقي هذه الأمثلة الضوءَ على القيمة المضافة المحتملة من هذه المقاربة في الأزمات الإنسانيّة التي تقع في السياقات الحضريّة المعقّدة. ولكنّ الواقع أنّ المقاربة لا مكان مناسب لها -عندما ينظر إليها أوّل نظرة- في بنيان تنسيق العمل الإنسانيّ القياسي وطُرق عمله، ولهذا الأمر فوائد من وجه وتحدّيات من وجه آخر. فعلى سبيل المثال، لمّا كانت فرَقُ العمل الحضريّ المُخَصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها أو فرَقُ العمل الحضريّ المتعددة القطاعات غيرَ ملزمة بالضرورة بأيّ قرار لتفعيل أو تعطيل المجموعات الفردية أو القطاعات، أمكنَ أن يكون لها إسهام ذو شأن، في الانتقال البعيد الأمد إلى تحقيق الانتعاش والاستقرار. وفوق ذلك، يمكن إنشاءُ منصّة تنسيقيّة، متعددة القطاعات، مُحَددة جغرافياً، فتَدْعمُ البنى الإداريّة في المدينة دَعْماً فعّالاً. هذا من جهة، ولكنْ من جهة أخرى، تَجِدُ في كثير من الأحيان قيوداً تقيِّدُ التزويد بالموارد وتقيِّدُ الاستدامة. فنظراً إلى أنّ هذه البنى المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها غير مألوفة بَعْدُ، ولا هي جزءٌ من بنية تنسيقَ العملَ الإنسانيّ، يَصْعبُ التزوّد بالموارد الماليّة

والإنسانيّة التي يُحْتاجُ إليها في دَعْم هذه البنى، ومن ثَمَّ تكون في الأكثر مُحدّدةً بزمنٍ، ومرتبطةً بمشروعٍ محدّد (أمده قصيرٌ غالباً).

وعلى الرَغم ممّا تقدّم، ليس بالضرورة أن تعمل هذه المنصّات منعزلةً عن بنية تنسيق العمل الإنسانيّ القائمة، وعلى الآليّات التي تقودها القطاعات والمجموعات أمثلةٌ، تُبيّن كيف هُيّأت لتصير مثلها مثل هذه المقاربة. فقد حدث ذلك في مقديشو بالصومال، عند تأسيس النظام الثلاثيّ المجموعات. وفي هذه الحالة، نفّذ فريق من ١٤ شريكاً من قطاعات الإيواء، والمياه والصرف الصحيّ وتدابير حفظ الصحّة العامّة، والرعاية الصحيّة، نفّذَ ١٦ مشروعاً في موضع عُيِّنَ أنّه أكثر المواضع كثافةً من حيث عدد النّازحين داخليّاً فيه. وقد قُصدَ بهذه المبادرة المُنسّقة إلى تحسين حماية السكّان في الأماكن المقصود إليها، وذلك من خلال تحسين تخطيط المستوطنات وإيصال الخدمات المتكاملة من قطاعات عدّة. وما إنْ أنشئَ فَهْمٌ مشتركٌ وإطار عملٍ للتنسيق، وُسِّعَ النظام الثلاثي المجموعات، فشَمَلَ الهموم التعليميّة والحمائيّة التي عند كثيرٍ من الشركاء.

وإذ قد طبّقتْ مختلف الهيئات المقاربةَ بطُرُق مختلفة، أبرزت دراسات الحالة هذه عظَمَ شأن التأسيس لمنتديات تَجْمَعُ الجهات الفاعلة لإنشاءِ فَهْمٍ مشترك ورُؤْيَةٍ مشتركةٍ.

تحسين التّماسك الاجتماعيّ

وقد حدّدَ عددٌ من دراسات الحالة كيف أنّ المقاربات المخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها تُستَعمَلُ لتقليل التوتُّر وإحياء المساواة المعدومة وتحسين التّماسك الاجتماعيّ.

فهذه طرابلس، وهي مدينةٌ شديدةُ مواطن الضّعف في لبنان، تُضيفُ على التقدير ٧٢ ألفَ لاجئٍ في مركزها الحضَريّ المكتظّ بالسكّان. ولمّا كان ما في أكثر أحيائها فقراً من المرافق العامّة غير كاف، وما فيها من مرافق حفظ الصحّة العامّة والمساكن غير وافٍ، أثارت ظروف العيش في طرابلس مُشْكلات عظيمةً في وجه اللاجئين السوريّين والمجتمعات المحليّة المُضيّفة على السّواء. فأتت منظمة كير الدوليّة من خلال فرعها في لبنان (CARE International Lebanon)، وأقرّت بالحاجات الضروريّة المترابطة وبالحاجة إلى تقوية التّماسك الاجتماعيّ، فطبّقت مقاربةً مخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها لتحسين ظروف معيشة اللاجئين والمجتمعات المحليّة المُضيّفة، مع رَكْز همّ المقاربة في الإيواء والمياه والصرف الصحيّ وتدابير حفظ الصحّة العامّة، وتعزيز الإدارة المجتمعيّة. وركّزت منظمة كير على أحياءٍ معيّنةٍ بمواطن ضَعْفها في قَلْبِ طرابلس، ومن أعمالها إصلاح البنية التحتية المجتمعيّة أو تحديثها، وتحسين إيصال الخدمات إلى كلّ الشوارع والمباني المُحْتاجَة إلى ذلك، هذا مع دَعْم فرادى الأسر. ومن بين أهمّ ما بادرت إليه المنظّمة هو تأليفُ لجانٍ في الأحياء لتوعية النّاس في المسائل الحمائيّة، ولفَهْم مصادر التوتُّر المجتمعيّ والطرق الممكن أخذها لمعالجة هَذا التوتُّر.

ومن المقاربات المخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها أيضاً، المقاربة التي نفّذها برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية في عدد من المدن بأفغانستان لكي يعالج حاجات معيّنة للمجتمعات المحليّة الحضريّة التي تشتمل على عدد عظيم من النّازحين داخلياً وللمستضعفين من أهالي المجتمعات المحليّة المُضيّفة. ولقد حدّدَ هذا البرنامج، الذي أصبح معروفاً محليّا باسم 'عمليّة الناس'، الأولويّات المشتركة عند كلّ الفئات السكّانيّة: العائدين، والمقاتلين المُسرّحين، والنّازحين داخلياً، والأسر الخفيضة الدّخل، في ١٤٥ مجتمعاً محليّاً.

ما الخطوة التالية؟

لا تُبيّنُ الأمثلة المذكورة آنفاً إلا بعض الفوائد الممكن حصولها بتطبيق المقاربة المخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها على سياقات التّهجير الحضريّ. إلاّ أننا مع دخولنا سَنَة ٢٠٢٠، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بفعّاليّة هذه المقاربة وتزايد الأدلة على ذلك، ما يزال تطبيق المقاربة المخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها في هذه السياقات تطبيقاً تدريجيّاً، مع أمثلة يَكْثُرُ أن تَكون نتيجةَ دَعْم فرد أو هيئة أو عمل مشترك بيْنَ هيئات، ويَكْثُرُ أن تظلّ في حدودٍ مدة زمنيّة قصيرة يحدُّها مشروع ما.

وإذ قد قيل ما قيل، ليست المقاربات المخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها دواءً عالميّاً لكلّ داء، وقد تكون قابلةً للتطبيق في ظروف وغير قابلة للتطبيق في ظروف (كالسياقات السريعة التغيُّر أو في أماكن تقلّ فيها الخبرة المحليّة والدوليّة). ولكنّ في تصيير هذه المقاربة أداةً أخرى من مجموعة أدوات الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ والإنمائيّ مزيّة عظيمة، إذ تُمكّنها من زيادة العمل بمشاركة السلطات في المدينة، لدّعْم المهجَّرين والمجتمعات المحليّة المُضيّفة المستضعفة، في المدنَ والبلدات.

الخلاصة

يمكن أن تُكملَ هذه المقاربة بنيةَ العمل الإنسانيّ الراهنة وأن تُسايِرَها، وأن تُستعملَ حيث يكون نظام

المجموعات غير فاعل، وهي مفيدةٌ إن استُعملَت في سياقات الانتعاش البعيد الأمد أو الأزمات التي يطول أمدها أو في كلا الأمرين، أو في الطوارئ الناشئة (وذلك بتهييئها منصّةً لإجراء تقديرٍ متعدد القطاعات في كلّ سياق).

فالمقاربة لا تدعو إلى معالجة أو قضاء كلّ حاجات المجتمعات المحليّة المتضّررة. بل هي يمكن أن تُهيِّأ إستراتيجيّةً شاملة حيث يمكن أن تُعالَجَ حاجات معيّنة على حسب الأولويّة ثم يُعالَجُ غيرها في مراحل تالية.

وقد لا يصلح تطبيق المقاربة لسياقاتٍ معيّنة. فأمّا العوامل التي تجعل تطبيقها صالحاً فهي: وجود الخبرة المحليّة والدوليّة، والتوافق والإشراك المحليَّين، وسكّانٌ مستقرُّون نسبيّاً غير مُنْتقلين.

وممّا يتحدّى كثيراً من المنظمات التي تُطبِّقُ المقاربة المخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها إسهامُها في إنشاء وتنفيذ إستراتيجيّة، مَوْضوعة جماعياً، بعيدة الأمد، قد لا تناسب تمامَ المناسبة تفويضَها أو خبرتَها، أو ما عندها من موارد. ثمّ لا بدّ من إستراتيجيّة استجابة مَوْضوعة جماعيّاً تَرْصُدُ وتقوّمُ ما تُسْهِمُ به الهيئات المتعددة في سبيل التغيير، فلا تَنْسبُ فرادى الهيئات ما يُتحصَّلُ من الاستجابة إلى إسهامها وحدها.

جِمْس شل *james.schell@impact-initiatives.org*
مدير برامج المناطق الحضريّة والمستوطنات، في مبادرات إمباكت *www.impact-initiatives.org*

محمد حلمي *MHilmi@interaction.org*
مُنسِّقٌ رئيسٌ ومتخصِّصٌ تقْنيّ، في سياسات العمل الإنسانيّ وسُنَنه، بمنظمة إنتر أكشن *www.interaction.org*

سيكي هيرانو *seki.hirano@crs.org*
مُسْتشارٌ عالميٌّ تقْنيٌّ رئيس في شؤون الإيواء والمستوطنات، بمنظّمة خدمات الإغاثة الكاثوليكيّة *www.crs.org*

١. bit.ly/IASC-UrbanGuidanceNote-2018
٢. وتُعرَفُ أيضاً باسم المقاربة المُخصّصة لكلّ حيٍّ على حِدَته، أو المقاربة المُخصّصة لكلّ مستوطنةٍ على حِدَتها، أو المقاربة المُخصّصة لكلّ مكانٍ على حِدَته.
٣. Sanderson D and Sitko P (2017) *Urban area-based approaches in post-disaster contexts: Guidance note for Humanitarian Practitioners*, IIED. (المقاربات المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها في سياقات ما بعد الكوارث: مذكّرة توجيهيّة للمزاولين في ميدان العمل الإنسانيّ) https://pubs.iied.org/pdfs/10825IIED.pdf
٤. هي اليومَ داخلَ المجموعة العالميّة المعنيّة بشؤون الإيواء.
٥. USWG (2019) *Area Based Approaches in Urban Settings: Compendium of Case Studies* (المقاربات المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها في الحضر: خُلاصَة دراسات الحالة) bit.ly/USWG-ABA-compendium-2019
٦. وهي مبادرة مشتركة، ويُشَارك فيها مبادرات إمباكت (IMPACT Initiatives)، ومنظمة أكْتِد (ACTED)، والبرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتليّة (UNOSAT).
٧. CCCM (2019) *CCCM Case Studies 2016–2019: Chapter 2* (دراسات حالة من مجموعة تنسيق المخيّمات وإدارتها بين ٢٠١٦ و٢٠١٩: الفصل الثاني) https://cccmcluster.org/news/cccm-case-studies-2016-2019-chapter-2

المقاربة التي يُقَاربُ بها عِدَّةٌ من أصحاب المصلحة التَّهجيرَ الحضريَّ في الصومال

محمد تاروري ولورا بِنسِن وشِرَان كيروبي وأَوْد غالي

تُجاهِدُ مدن الصومال في التصدّي للمطالب العاجلة والآجلة التي أثارها النموّ السكّانيّ السريع فيها ومَقْدَمُ الناسِ الفارّين من الأزمات في المناطق الرّيفيّة. ويمكن أن تُعينَ استجابةٌ يتشارك فيها عِدّةٌ من أصحاب المصلحة المعنيّين على معالجة التحدّيات التي تنشأ من ذلك معالجةً مستدامة.

يصوغ التَّهجير اليومَ المشهد الحضريّ في الصومال، ويُسهِمُ في التوسُّعِ الحضريّ السريع في البلد. وقد انتقل كثيرٌ من النَّازحين داخلياً من المناطق الريفيّة إلى المدُنِ الرئيسة يطلبونَ المأوى والحماية والمعونة الإنسانيّة. مثال ذلك: أنّ في بيدوة -وهي عاصمة محافظة باي جنوبيّ غربيّ الصومال- زادَ عدد مواضع النَّازحين داخلياً من ٧٠ موضعاً قبل الجفاف الذي نزل بالبلد سنة ٢٠١٧، إلى ٤٣٥ موضعاً في سنة ٢٠١٩.[١] وقد تضاعف عدد سكّان البلد إجمالاً في خلال السنتَين الأخيرتَين على حسب التقدير. على أنّ النظم الحضريّة الضعيفة غير قادرة على التصدّي لمطالب السكّان الذين لا ينفكُّ عددهم يزيد، ويتعرّضُ السكّان المضيفون والنَّازحون معاً لخطر الإبعاد عن الأساسيّات من بنيةٍ تحتيّة وخدمات.

وواجهت الحكومة في الصومال تحوّلاً عظيماً في خلال السنين الأخيرة، بتشكيل الولايات الاتّحاديّة وما صاحب ذلك من زيادةٍ في الحاجات التنسيقيّة. فقبل هذا، كانت آليّات التنسيق

الموجودة موصولةً في أكثرها ببنيان العمل الإنساني. وبيّنت دراسات وتقويمات عدّة الحاجةَ إلى الاستثمار في التنسيق والتخطيط المُقَادَين محليّاً ودَعْمهما، لمعالجة آثار النُّزوح ولإعانة المدن الصوماليّة على التصدّي لهذه الآثار.

ومع ذلك، نَجاحُ التخطيط والتنسيق المُتشارَكُ فيهما مُعْتمدٌ على قدرة البلديّات على قَوْد عدّة من أصحاب المصلحة المعنيّين والتنسيق بينهم، لا أنْ يكونَ زمامُ أمرهم بيَد نظام المعونة الدوليّة فقط. ولبناء القدرة ودَعْم السلطات المحليّة في إنشاء إستراتيجيّات وخطط حضريّة، عملت الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية على مساعدة الحكومة على تأليف مجموعة عمل لإيجاد حلول تقنيّة دائمة في بيدوة وكيسمايو، ووَحْدة لإيجاد الحلول الدائمة في مقديشو. وأنشأت الحكومة الاتّحاديّة في الصومال منذ عهد قريب أمانةً للحلول الدائمة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩. وهذه أوّلُ مرّة تُنشَأ في الصومال محافل تنسيقيّة مستدامة في مستويَي المقاطعات والبلديّات، ويُضافُ إلى ذلك أنّه مع دّعْم هذه المحافل بتمويل متعدد السنين اتّحدت لجَمْع مالَه وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والاتّحاد الأوروبيّ والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، فمن المُحْفز أنّ مختلف الجهات المانحة والجهات الفاعلة أجمعت على بنية الحاجات التنسيقيّة نفسها (بدلاً من أن تُنشئَ كلّ جهة فاعلة أو مانحة على حِدَتها بنيتها التنسيقيّة).

وترمي آليّات التنسيق المحليّة هذه إلى أن يكون لها تأثيرٌ عريضٌ في تحويل الاستجابات الحضريّة؛ أي أن تُكمل مجموعات العمل الإنسانيّ بمقاربة منسّقة متعددة أصحاب المصلحة المعنيّين، تَجْمَعُ المخطّطينَ، وهيئات العمل الإنسانيّ، وغيرها من الجهات الفاعلة في إيجاد الحلول الدائمة، وتقوية الصُّمود، وتعزيز قدرة الدولة، تحت مظلّة قيادة السلطات المحليّة. وتقتضي هذه المقاربة الاستثمار في قدرات السلطات المحليّة، بل فيها وفي قدرات الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني، وذلك للتعامل مع أحوال تنموية وسياسية، والحفاظ في الوقت نفسه على استجابةٍ إنسانيّة قائمةٍ على مبادئ.

هذا، وتُتيحُ مجموعات العمل على إيجاد حلول دائمة للتحاوُر والنّقاش، وهو مكانٌ ضروريٌّ لتَعْيين أوجه التآزُر ودَعْم القيادة الحكوميّة. نعم، تختلف الجهات الفاعلة وتختلَف مصالحها وأهدافها، ولكنّ الغرضَ أنّها من خلال قيامها بأعمالٍ متشارك فيها[٢]، تقدر على الوصول إلى فَهْم مُجمَعٍ عليه وإلى اتّفاقٍ على موضع الاستثمار وكيفيّتهَ.

ومثْلُ هذا التعاون في إخراج الأدلّة واستعمالها عاملٌ حاسمٌ من عوامل النجاح في إنشاء وصف متفق عليه للأحداث، ثم مقاربة تخطيطيّة متماسكة مع السلطات، وفي الوقت نفسه بناءً المساءلة.

ومع ما أُنجزَ من تقدُّم، ما تزال هناكَ تحدّيات كثيرة. إذ يعتمد تحقيق الحلول الدائمة على أن يكون لمختلف طبقات الحكومة ما يكفي من القدرة والإرادة والموارد، وهذا أمر صعب في سياقٍ ما تزال الدولة فيه نامية. وتحتاج الجهات الفاعلة إلى إنشاء خطط لتنمية القدرات، تكون واقعيّةً، ومحليّة، ويُجمَعُ عليها بالتأييد، تمتدُّ عدّةَ سنين في الأقلّ، وتَشْتملُ على أدلّة ومعالم مخصوصة لأغراض الرّصد، وتُشَارِكُ السلطات المحليّة، وتبدأ المشاركة من مرحلة وَضْع كلّ برنامج جديد.

تكامل الاستجابات من خلال التَّخطيط المُخصّص لكلّ منطقة على حدَتها

نظراً إلى أنّ أغلبَ الناس النّازحينَ في السياقات الحضريّة يواجهون تحدّيات تشبه التي يواجهها فقراء الحَضَر، صارت البرامج التقليديّة القائمة على القطاعات التي تستهدف الأفراد على حسب 'صفة' النُّزوح – غير مناسبة. ففي آخر سنة ٢٠١٧، وضعت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الصومال مجموعة من مبادئ البرمجة، لكي تُرْسي الانتقال إلى برمجة متكاملة مُخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها، لمعالجة حاجاتَ كلٍّ من المجتمعات المحليّة المُضيّفة والنّازحة. فأقرّت الحكومة الاتّحاديّة الصوماليّة هذه المبادئ من حيث هي سُنَنٌ حسنةٌ ينبغي اتّباعها في البلد كلّه.[٣]

ويُقصَدُ بهذه المبادئ إلى ضمان مقاربة تُعَالجُ النُّزوح معالجةً مُنسّقةً بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال التنموي ومجال إحلال السلام (أي ما يُعرَفُ بـ 'الرابطة الثلاثية'). وقد أُلّفَ عددٌ من الاتّحادات المتعددة السنين والقطاعات (كمشاريع برنامج ري-إنْتغ (RE-INTEG) الذي يتبع الاتّحاد الأوروبيّ، واتّحاد الحلول بين وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومنظمة دَنوداغ (Danwadaag)، وبرنامج الحلول الدائمة من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية[٤])، فطُبّقت مبادئ البرمجة عمليّاً وقُوّيَ التعاوُنُ المتزايد.

ومن الحالات المثيرة للنظر حالةُ مقاربة منسّقة قام بها البنك الدوليّ، وبرنامج برنامج ري-إنْتغ، ومنظمة دَنوداغ، لدَعْم إدارة محافظة بنادر، حيث يقع على المجتمعات

المحليّة تحدّيات لها صلة بالأراضي، كالإخلاء القسريّ، وارتفاع أسعار الأراضي (من جرّاء تحسُّن البنية التحتيّة والخدمات)، والخلل في مستوى البلديّات في قدرتها على معالجة هذه المسائل. ونَذْكُرُ هاهنا على سبيل المثال، أنّ البنك الدوليّ ينوي رَسْمَ خريطة لكلّ مستوطنات النّازحين داخلياً في المناطق الداخلة تحت نطاق مشروعه، وتَحْديدَ الأراضي العامّة المُهيّأة لإعادة التوطين، والنّظرَ في خيارات إعانة الإيجار. وهذا كلّه بداية خطة مُخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها، تنظر إلى خمسة أبعاد رئيسَة تشارك في إعانة المدن على تحسين أدائها: فبُعدٌ مكانيّ (أيّ التخطيط الحضريّ)، وبُعدٌ مادّي (أي البنية التحتيّة والخدمات)، وبُعدٌ اقتصاديّ (أي إيجاد فرص العمل والوصول إلى التوظيف)، وبُعدٌ اجتماعيّ (أي التماسك الاجتماعيّ والاندماج الاجتماعيّ)، وبُعدٌ مؤسّسيّ (أي القدرة والمساءلة).

فتعتمد المقاربة الفعّالة المُخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها على التكامل والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى والبَرامج الجارية في المنطقة الجغرافية التي تُطبّق فيها المقاربة. ولا يتعيّن على برنامج على حدَته معالجةُ كلّ الحاجات ومواطن الضعف في المنطقة التي يُنَفّذُ فيها، ولكنْ من المهمّ أن يكون القائمون عليه مدركين للتخطيط والتدخُّلات الموجودة أصلاً في المناطق نفسها، ليُعيِّنوا مواضعَ الخلل. فوَصْلُ وَضْعِ البرامج بخطط التنمية في المنطقة أمرٌ ضروريّ.

التّشَارُك والاندماج

ويُثيرُ عدد النّازحين داخلياً المتزايد أسئلةً تظلُّ تُلحُّ في حقّي الاندماج والمواطنة. فأكثر النّازحين داخلياً فقراء، خفيضو المركز، من المجتمعات المحليّة الزراعيّة في جنوبيّ الصومال، كقبيلة ديجيل-ميريفل والبانتويّين الصوماليّين. ويُغيِّرُ وصولهم بأعداد عظيمة إلى مستوطنات النّازحين داخلياً المكتظّة أصلاً في المناطق الحضريّة التركيبةَ السّكانيّة في هذه المدن على وجوه تتحدّى المزاعَم القبليّة الإقصائيّة. إذ حضُورُ النّازحين داخلياً مُحتملٌ عموماً عند المجتمعات المحليّة المُضيّفة، ويُفسّر ذلك -بعض التفسير- أنّهم جماعة مفيدةٌ لكَوْنِ عمالتهم رخيصة، غير أنّهم يعاملون معاملة ضيوف قليلي الحقوق. وهذا الخطاب الإقصائيّ هو من أكثر القضايا خطورةً وتعقيداً في الصومال اليومَ، ولا سيّما أنّ هؤلاء النّازحين داخلياً يحتمل أن يصيروا مقيمينَ دائمين في المدن التي تهيمن عليها قبائل معيّنة. ومن أصعب التحدّيات كيفيّة تعزيز التماسك الاجتماعيّ بين نازحي الحضر والمجتمعات المُضيّفة في سياقِ حالٍ مُتخلخلٍ سياسيّاً وعرقيّاً.

ومن ثمَّ، يكون التشارك والاندماج والوضوح أموراً ضروريّة. وفيما يلي مثالَين من هذه الأمور جُرّبا في أماكن محددة ثم وُسّعا إلى غيرها، وكُيِّفا على حسب الضرورة اعتماداً على اختلاف تجارب المجتمعات المحليّة النّازحة ومواطن ضَعْفها وقدراتها:

وُضِعت خطط للعمل المجتمعيّ في كيسمايو وبيدوة بالاستفادة من نموذج مدنيمو (ومعناه 'الوَحْدَة') وهو نموذج يتبع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة الدولية للهجرة، فأبرزَ ذلك الحاجات التي عيّنها النّازحون والمجتمعات المُضيّفة. وبناءً عليها وعلى غيرها من الخطط، دَعَمَ اتّحاد دَنوداغ للحلول (Danwadaag Solutions Consortium) بلديّات كيسمايو وبيدوة في إدماج هذه الخطط التي على مستوى المجتمع المحليّ في خطط متكاملة على مستوى المقاطعات.

ولقد أتت منصة المساءلة الاجتماعيّة المشتركة (The Common Social Accountability Platform) التي أنشأتها مؤسّسة أصوات إفريقيا (Africa's Voices Foundation) وأطلقتها بمشاركة أمانة الحلول الدائمة وإدارة محافظة بنادر،[٥] فاستعملت الإذاعة لإقامة التحاور وجَمْع الرأي العامّ في مسائل لها صلة بالحلول الدائمة، وفعل القائمون على المنصّة ذلك بإجراء مناقشات إذاعيّة يسوقها المواطنون بالرسائل الهاتفيّة القصيرة. صحيحٌ أنّ المثالَ الأوّلَ لهذه المنصّة الإذاعيّة اقتصَر على مقديشو، ولكنّه يقُومُ مقامَ مقاربة يُرْجَى خيرها في زيادة المساءلة عن المجتمعات المحليّة المتأثّرة بالنُّزوح. وفي خلال أسابيع التجريب الأربعة، أرسل ٣٢٦٧ من الناس ١٤٣٩١ من الرسائل الهاتفيّة القصيرة، فشارك كثيرٌ منهم مشاركات عِدّة. وكانت نسبة النّازحين من بين المشاركين ٥١,٢٪، وهذا يشير إلى أنّ القناةَ يَسيرٌ وصول الجماعات النّازحة إليها كما هو يَسيرٌ وصُولُ السكّان المُضيّفين إليها. ويكرّرُ اليومَ مكتبُ المنسّق المَقيم للأمم المتحدة إجراءَ هذا المَشْروع في بيدوة وبوساسو.

ويُشيرُ تحليل أمثلة من السُّنَن الحسنة الناشئة لدَعْم الاندماج المَقُودُ مجتمعيّاً في مستوى البَلديّات إلى ما يلي:

- ينبغي جَمْعُ معلومات عن البنى المجتمعيّة جَمْعاً شاملاً، في أوّل التدخُّلات. وينبغي أن تُبنَى التدخُّلات على المجموعات والخطط القائمة، فتَصِلَ المجموعات المجتمعيّة والخطط بغيرها من أعمالَ التخطيط، في مستويات منها مستوى المقاطعات والبلديّات (على الرّغم من أنّه ينبغي الاعتراف بأنّ الاشتراكَ مع مسؤولين في مستوى المقاطعات والبلديّات أمرٌ فيه تحدٍّ). وينبغي معالجة كلّ نقصٍ بتمثيل الناس، ولكنْ

ليس ينبغي أن تؤلّفَ مجموعات جديدة ما لم يأتي تأليفها بفائدةٍ إضافيةٍ كثيرة.

- وينبغي سَبْرُ فُرَص إشراكِ المجتمعات المحليّة المتأثرة بالنُّزوح في رَصْدِ المشروع.
- وينبغي النظر أيضاً في إيصالِ الإعانات الإجماليّة إلى محافل المجتمعات المحليّة المتأثرة بالنُّزوح وللمجموعات لتنفيذ أولويّاتها، فهذا يسمح لها بالاستثمار في المشاريع التي تختارُها. ومن شأن ذلك أن يُعزِّزَ المشاركة المدنيّة، ويُعْلي زيادة مساءلة الحكومة المحليّة أمامَ جمهور أنصارَها.
- وينبغي أن يكون التماسك الاجتماعيّ والاندماج الاجتماعيّ مَقصَدانِ إستراتيجيّان رئيسانِ في وَضْعِ البرامج الحضريّة.

تركيز مزدوج: الحلول المبكّرة والتخطيط البعيد الأمد

ما تزال المجاهدَةُ مستمرّةً من أجل العمل على الأهداف البعيدة الأمد والتخطيط الحضريّ لمعالجة النُّزوح من حيث هو تحدٍّ واقع على التنمية، وهي متسمّرةٌ في الوقت نفسه في الاستّجابة للحاجات الإنسانيّة الكثيرة جدّاً. والاستثمارُ في الحلول المبكّرة وفي الاستجابة التأهُّبيّة الحضريّة هو مفتاحٌ لدَعْم البلديّات في معالجة الأمرَين في آنٍ معاً. فعلى سبيل المثالَ، من جهة تُركّزُ الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ على الاستّجابة السريعة لدَعْم قدرة المدينة على استيعاب ساكنين جُدُد، ومن جهةٍ أخرى تُكملُ الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنمائيِّ هذا العملَ بإدخالِ المخطّطين الحضريّين فيه. إذ إنّ نَشْرَ المخطّطين الحضريّين والخبراء الاجتماعيّين والاقتصاديّين والحَكْوميّين من أوّل الأمر مَوْردٌ مهمٌّ ولكنْ يَكْثُرُ أن يُهْمَل.

وينبغي أيضاً أن يكون العمل في وَضْعِ برامج الحلول الدائمة في السياق الحضريّ مُتمِّماً لوَضْعِ برامج الصُّمود في المناطق الريفيّة، لدَعْم الاندماج في المجتمع المحلّي في المناطق الحضريّة، ولدَعْمِ عودة طوعيّة، آمنة، تُصَان فيها الكرامة، وإعادةِ إدماجٍ في المناطق الريفيّة، هذا حيثُ يسمح الوضع الأمنيُّ بذلك. فقد قادَ إبرازُ هذه الحاجة لتحسين الروابط بين الرّيف والحَضَر اتّحادَ دَنوداغ للحلول إلى أن يُدخِلَ في مقاربتهَ مُكوّناً أقوى بكثير في التخطيط للحلول المبكّرة. إذ تَرْكزُ مقاربته همّها في المناطق المتأثرة بكثيرٍ من حالات النُّزوح (التي لا شكّ أنها ستستقبل مزيداً من الأسر النّازحة)، مع استمرارها في معالجة الحاجات إلى الحلول الدائمة الأبعد أمداً.

تُظهِرُ نتائجُ ما تقدّمَ من استجابات تعاونيّة، متعدّدة أصحاب المصلحة المعنيّين، في المدن الصوماليّة، كيف أنّ الجهات الفاعلة المختلفة يمكن أن تعمل معاً لتخرج باستجابة منسّقة شاملة للتحدّيات في النُّزوح الحضريّ، من خلالِ أعمالٍ شاملة يقودها المجتمع المحليّ. وأمّا ما ينبغي فعله بعد ذلك، فهو إنشاءُ مقارباتٍ يتعدّد فيها أصحاب المصلحة المعنيّين لقياس ما يُعمَلُ في إيجاد الحلول الدائمة، ولإرساء قَدْرٍ أعظمَ من المساءلة، لكي يكونَ لكلِّ أصحاب المصلحة المعنيّين سَهْمٌ في ما يُتَحصَّل في آخر الأمر جماعيّاً.

محمد تاروري *taruuri1@gmail.com*
مُستشارٌ حضريّ، في بلديّة بيدوة

لورا بنسن *lbennison@iom.int*
مُنسّقةٌ، في اتّحادَ دَنوداغ للحلول (المنظمة الدولية للهجرة، المجلس النرويجيّ للاجئين، ومنظّمة كُنْسرن (Concern)، وأمانة الحلول الدائمة)

شزَان كيروبي *s.kirubi@regionaldss.org*
مُوظّفةٌ في إدارة المعارف

أَوْد غالي *a.galli@regionaldss.org*
مُديرَةُ أمانة إيجاد الحلول الدائمة

الأمانَةُ الإقليميّة لإيجاد الحلول الدائمة
(Regional Durable Solutions Secretariat)
https://regionaldss.org

١. مواضع النّازحين داخلياً الصوماليّين، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٩
bit.ly/Somalia-IDPsites-Jan2019
٢. التحليلات المحدّثة للحلول الصوماليّة سنة ٢٠١٩
bit.ly/RDSS-solution-analyses-2019
٣. مبادئ برمجة الحلول الدائمة، سنة ٢٠١٩
bit.ly/REDSS-UN-principles-2019
٤. bit.ly/Somalia-EU-RE-INTEG;
bit.ly/Somalia-DFID;
bit.ly/Somalia-DSP
٥. BRA, ReDSS and AVF (2019) *Common Social Accountability Platform: Results and Findings from Citizen-Led Discussions on Displacement and Durable Solutions in Mogadishu*
(منصّة المساءلة الاجتماعيّة المشتركة: النتائج والاستنتاجات من مناقشات أدارَها المواطنون حول النزوح والحلول الدائمة في مقديشو)
bit.ly/CSAP-2019

التّخطيطُ الحَضَريّ عند التَّهجير: المدُنُ الثانويّة في أُكرانيَا والنّيجَر

جِرمِي وِتروَلد ولُوِيس ثالِر

يمكن أن يكون للتَّهجير الحَضَريّ أثرٌ عظيم في الأنظمة البيئيّة المحليّة التي في المدنِ والبلدات الثانويّة. وقد أثْبتَ في النيجر وأكرانيا أنّ المقاربةَ، التي يطلق عليها اسم المقاربة المُخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها، ناجعةٌ في تعيين الحاجات على الأولويّة، وفي الفَسْحِ لمقاربةٍ تُشركُ أصحَاب مصلحةٍ معنيّينَ مُتَعدِّدينَ.

يمكن أن يكون للتَّهجير الحَضَريّ أثرٌ عظيم في الثّانويّ من المدن والبلدات. ويَصْدُقُ هذا خاصّةً على جنوبيّ شرقي النيجر وعلى شرقيّ أكرانيا، حيث تتصدّى بعض المناطق الحضريّة الصغيرة لمقدار، ليس بالقليل، من التَّهجير النّاجم عن النّزاع، إلاّ أنّها غير مستعدة استعداداً مخصوصاً لقضاء حاجات المجتمعات المحليّة والجماعات المهجَّرة.

على أنّ الفروق الأساسيّة والسياقيّة بين النيجر وأكرانيا لا ينبغي أن تَحْجبَ نورَ ما يُثيرُ في النفس الاهتمامَ من الأمور المشتركة بينهما، من حيثُ التَّهجير الحضريّ. إذ تُجَاهدُ في الحالتَين السلطات المحليّة كي تستجيبَ للطلب الزائد في الخدمات العامة، ومن أعظم أسباب ذلك، قلّةُ الموارد التي تُقسِّمُها السلطات المركزيّة أو المحليّة، وتَغْويقُ حُكْم القانون. فتأتي الموارد الخارجيّة التي هي على صورة برامَج إعانة إنسانيّة إنمائيّة، وغايَتُها سدُّ هذا الخلل الذي في المَوارد، إلاّ أنَّ تحدّياتٍ عظيمة تَنْشأ من ذلك أيضاً في الحالتَين.

سياقَان مختلفان والتحدّيات هيَ هيَ

فرَّ في منطقة ديفا، الريفيّة في غالبها، بالنيجر نحوٌ من ٢٥٠ ألف مُهجّر[1] من قرى تَقَعُ في الحدود النيجريّة النيجيريّة يطلبون السَّلامة. فشقّ كثيرٌ منهم طريقه إلى بلدات ثانويّة كديفا وإنغوغمي وشيتيماري ومَينيْسُرْوَا. أمّا هذه البلدات، التي يَسْكُنُ كلَّ بلدةٍ منها أقلّ من ٥٠ ألفَ ساكن، فقُدْرَتُها الاستيعابيّة ضيّقةٌ جدّاً، ومع ذلك تُضيِّفُ فوق ساكنيها ما يقع بين ١٠ آلاف و٢٠ ألفَ مُهجّر. ويُحمِّل هذا التَدفُّقُ الخدمات الأساسيَّةَ، التي هي قليلةٌ هناك أصلاً، من المَشقّة الشيءَ الكثير. ولمّا كان تمرُّدُ جماعة بوكو حرام في المنطقة ليس فيه من أمارات الخُمُود شيء، كانت إتاحَةُ العودة بسلام أمراً غير وارد. وعليه، تعمل الحكومات المحليّة وهيئاتُ الإعانة على إيجاد حُلُولٍ لإعادة توطين الجماعات المُهجّرة، وفُرَص للاندماج المحلي، وذلك ببناء أحياء جديدة قُرْبَ المراكز الحَضَريّة. وصحيحٌ أنّ هذه المبادرة تُهيِّئُ الإسكان الذي هو أكثر الأمور احتياجاً إليه، ولكنّها ما تزال غيرَ مَكفيّة دَعْمَ الاستثمار في الخدمات الأساسيّة، كالمياه النقيّة، وتدابير حِفظ الصحّة العامّة، والتعليم، والرعاية الصحيّة، وفَتْح سُبُل المعاش. ويُضافُ إلى ذلك، أنّ تَقْسيمَ الاستثمار بحيثُ لا يُظْلَمُ به المجتمع المُضيّف ولا المهجّرونَ ما يزال أمراً غير واضح.

وأمّا أكرانيا، فتُضيّفُ المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، من مقاطعتَي دونتسك ولوهانسك المُتَنازَعُ فيهما، أكثرَ من ٧٥٠ ألف نازح داخليّ، فرُّوا من مراكز حضريّة كبيرة في المناطق التي لاَ تسيطر عليها الحكومة في هاتَين المقاطعتَين. وتدعم المدن الكبيرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة هذه الزيادة السكانيّة السريعة، غير أنّ المدن التي هي أصغر منها مثل سيفيرودونيتسك (وعديد ساكنيها ١٠٠ ألف)، وبَخمُت (وعديد ساكنيها ٩٠ ألف)، وكُرَكخَف (وعديد ساكنيها ٢١ ألف)، لا طاقة لها بذلك. وقد اضطرّت السلطات الإقليميّة والمحليّة نفسها، في بعض الحالات، إلى أن تَنْقُلَ مراكزها الإدارية. مثالُ ذلك، أنْ اضطرّت السلطات في دونتسك ولوهانسك إلى أن تَنْتقلَ، فالأولى إلى مدينة كرامَتُورَسك والأخرى إلى سيفيرودونيتسك، فاضطرّت إلى تَرْكِ وثائقَ وأصولٍ ثابتة، إضافةً إلى فقدان موظّفيها إذ هُجِّروا، وقد كان لكلّ هذا أثرٌ عظيم في قدرتها على إتاحة الخدمات الإدارية والاجتماعيّة. وربّما يولّد النموُّ السكانيّ فوائد طويلة الأمد، ولكنَّ مَقْدَمَ النازحين داخلياً الفُجائيّ أنشأ تحدّيات قصيرةَ الأمد ومتوسّطَتَهُ، وقعت على بلدات صغيرة الحجم ومتوسّطته، ومن التحدّيات الارتفاعُ الكثير في كُلفَة الإيجار وزيَادَةُ طَلب التعليم والرعاية الصحيّة والخدمات الإداريّة. ويوازي ذلك، أنّ بين ٤٠٠ ألف و٦٤٠ ألفاً من ساكني المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة لا يزالونَ ينتقلون كلَّ يوم ذهاباً وإياباً إلى مقرّات وظائفهم وأعمالهم، فيقطعونَ خطَ المواجهة، وهو حاجزٌ ماديٌ يمتدُّ إلى مسافة ٤٢٧ كيلومتراً، يَفْصلُ بين المُتحاربينَ، لكي تُفتَحَ السبيل إلى الخدمات الإداريّة والاجتماعية والمصرفيّة (ومنها المعاشات والإعانات الاجتماعيّة). وآخرُ الأمر، أنّ هذه التغيُّرات المُهمّة في ديناميّات إيصال الخدمات في أكرانيا، تَحدُثُ مع إصلاح غير مركزيّ، تقوده الحكومة الأكرانية، ثَبتَ أنّه صَعْبٌ التنفيذ في المناطق التي زالت سيطرة السلطات المركزيّة عن أهمّ مُدُنها.

وإذ قد كان لكلِّ بلدة تحدّياتٌ تقع عليها، فليس وارداً أن يكونَ من المقاربَاتِ مقاربةٌ واحدةٌ تُناسبُ الجميعَ، في الاستجابة للتَّهجير الحضَريّ. بل ما يُحتَاجُ إليه في كلِّ بلدة ثانويّة هو معلوماتٌ موثوقٌ بها، يُستفَادُ منها في وضع الإستراتيجيّات في الطبقة المحليّة.

تحليلٌ نشيطٌ وتخطيطٌ مُشْتَرَكٌ فيه

وإذا لم يُستثمَر استثماراً عريضاً في الخدمات العامّة في هذه البلدات التي تنمو سريعاً، ينشأُ خطرٌ، وهو أنْ تُترَكَ الجماعات المُهجَّرة متقطّعةً بها الأسبَابُ إن انقطعت المعونة الإنسانية، من دون تنفيذ مشاريع التنمية. ويُقابلُ ذلك، أنّ خطط التنمية المحليّة اليومَ، كخطط التنمية المجتمعيّة في النيجر، لا تُوضِحُ تمامَ الإيضاح ما فيها لمسألة مهجَّري الحَضَر؛ أي أنّ أصواتَ آلاف من الذين هم في حكم الواقع سُكّانٌ، معرَّضةٌ لخطر الإهمال في هذه الخطط التنمويّة. هذا، وتَعلَمُ الحكومات المحليّة والبلديّات في النيجر وأكرانيا فوائدَ الإسراع في التنمية الحضريّة، والإسراع في تحسين الخدمات، في المناطق الصّائرة أكثرَ فأكثرَ إلى أن تكون هي مواضعَ الفَوَران الجديدة التي تفور فيها الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بسبب تَدفُّق المهجَّرين إليها. ويقتضي مثل هذا الإسراع، توسيعَ فهم الأسلوب الذي تُدارُ به الإعانة حيث تكثر الحاجة إليها، وإشراكَ استجابَةِ الهجرة الحضريّة والتَّهجير الحضريّ في التّيارِ الرّئيسِ الجّاري في إستراتيجيّات التنمية المحليّة.

وقد ابتُدأَ بدَعْم بلديّات في منطقة ديفا بإطلاق مُقَاربة مُخصّصة لكلِّ منطقة على حدَتها، في أربعة مراكز حضريّة، حيث كانت تُبْنَى أحيَاءُ المُعَادِ توطينهم. ثم عيَّنَ التّقديرُ الذي أُجْرِيَ من خلال المقاربة المُخصّصة لكلِّ منطقة على حدَتها، الخدمَات الأساسيّةَ أيّها مفتوحةٌ سبيلُها لسكّان اليوم والغد، واستَطلَعَ مَداخلَ أسْبَاب الرّاحة الأساسيّة كيف تُوسَّع، وذلك بناءً على القدرات الاستيعابيّة في يومنا هذا، وعلى توقُّع ما سَيْطرَأ في مستقبل الزمان من حاجات. ثُمَّ أوضَحَ التّقديرُ التحدّيات الواقعة على العرض والطلب في الخدمات الأساسيّة، وبيَّنَ أنّ مُعْظَمَ الخدمات الأساسيّة كانت مُتيسّرةً لسَاكني الأحيَاء المُقامَة حديثاً، ولكنّها ليست في قدر تَحْصُلُ معه الكفاية في حاجاتهم. ثم فصَّلَ في ذِكر الوجوه التي تحتاج هذه الخدمات فيها إلى الدعم، من حيث البُنيةُ التحتيّة، وإعادة التأهيل، والموارد البشريّة، والمُعدّات، هذا إنْ أُريدَ لها أن تفعلَ فعلها. فهذه مدينة شيتيماري مثلاً، فيها خمسة مرافق تعليميّة، من مرحلة ما قبلَ التعليم الابتدائيّ إلى المدرسة الثانويّة، وكلها مفتوحةٌ لساكني الأحياء الجديدة، ولكنْ ليس لها قدرةٌ على استيعاب مزيد من الطلاب. فدعا مزوّدو الخدمات إلى استثمار أعظمَ في البُنَى القائمة، ومن ذلك تدريب الهيئة التدريسيّة، لا أنْ تُبنَى مرافق جديدة، فتُنشئَ خطرَ عَزْل الأطفال المهجَّرين ومضاعفة بَذْل الجهد من غير فائدة تُرتَجَى. ثمَّ قيسَ في المُقَاربة المُخصّصة لكلِّ منطقة على حِدَتها الشّمولُ الجغرافيُّ لكلِّ خدمة، فأُثْبتَ بالدليلِ أنّ ساكنيَ الأحياء الجديدة، مُحْتاجُونَ إلى أن يقطعوا، في المتوسط، مسافةً أطولَ بكثير من التي يقطعها غيرهم من السكّان، لكي يصلوا إلى خدَمات أجود أو إلى أسباب الراحة التي استِيعَابُ طَلَبِهَا أعرض.

وأمّا في شرقيِّ أكرانيا، فقد أُجْرِيَ التقدير الداخل تحت المُقَاربة المُخصّصة لكلِّ منطقة على حِدَتها، على ما تسيطر عليه الحكومة من أطرَاف المَراكز الحضريّة الواسعة التي لا تسيطر عليها الحكومة، فأعان ذلك التقدير على تيسير فَهم مُشْتَرَك بين أصحاب المصلحة المعنيّين الرئيسيّين، في الكيفيّة التي عليها أُعيدَ تَنْظيمُ المجتمعات المحليّة طبيعيّاً، بعد أنْ وَقَعَ بينها الفصل المادّيّ الذي نَجَمَ عن النِّزاع. وكانت الدراسة التي اشتملت على التقدير رُكزَت في تحديد خريطَة شبَاك الخدمات الأساسيّة وفَهمها لكي تُفهَمَ الجغرافيَةُ الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمنطقة يقسمها حاجزٌ طوله ٤٢٧ كيلومتراً. وقدّم التحليل الذي في الدراسة بينَ يَدَيْها معلومات يُحتَاجُ إليها في تعيين الجّديد من 'مراكز الخدمات' الحضريّة التي أُقيمَت طبيعيّا في المنطقة، بسبب تعويق النُّظُم الحضريّة الذي أوقعه بها خطّ المواجهة. فقد اضطرَّ عددٌ مَن الناس عظيمٌ إلى أن يغيّروا وظائفهم، وانقطع السبيل بينهم وبين الجهات التي تهيّئُ لهم الرعاية الصحيّة، بسبب قيود جُعلَت في عنق التنقّل السكانيّ أنشَأها خطّ المواجهة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ظَهَرَ في استعمال شبَاك الخدمات التي في الأحياء الأخرى، كالمدارس الابتدائيّة والدّكاكين والمتاجر، تعويقٌ أقلّ، إذ كان أكثر المُستطلَعينَ في الدراسة يُرسِلُونَ أطفالَهم إلى المدرسة نفسها التي كانوا يرسلونَهم إليها قبل النِّزاع، ويشترون الطّعامَ والشّرابَ من المواضع نفسها التي كانوا يشترون منها قبل النِّزاع.

على أنّ التَّهجيرَ إن استمرّ في منطقة ديفا بالسرعة التي هو عليها اليوم، وإن استمرّ ازديَادُ عدَد السكّان العابرينَ خطَّ المواجَهة، للوصول إلى الخدمات في المُدُن التي تسيطر عليها الحكومة، بحيث يضيف ضغطاً فوقَ الضّغط الذي على الخدمات الإداريّة والاجتماعية والمصرفيّة، في المدن الرّئيسَة التي يقصدها النّاس، فمن المحتمل، في كلا السياقَين المذكورَين هاهنا، أن يُحدِثَ كلُّ نَقْصٍ في الاستثمار في توسيع

المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ كاثيا براك

امرأتان مقبلتان على نقطة تفتيش، ولافتةٌ مُنْذِرةٌ بالأَلغام الأرضيّة في دونتسك المدمرة بفعل الحرب، بشرقيّ أكرانيا. وقد عرقلت الحدود المفروضة بحكم الواقع عيشةَ الناس في مجرّد ذهابهم إلى عملٍ، وشراءِ غذاءٍ، وزيارة أقرباءٍ، وتحقُّقٍ من البيوت التي في منطقة النّزاع، والوصول إلى الخدمات الطبيّة.

الخدمـات القائمـة ضيقَـاً شـديداً في السّـبيلِ المُوْصِلَـةِ إليهـا وتقليـلاً لجودتهـا في المسـتقبل.

ثـم إنّ الأدلّـةَ والمعطيـات حوافـز قويّـة لوَضْـع برامـجٍ معونـة متكاملـة. فنتائـج تقديـرات المُقَاربـة المُخصّصَـةَ لـكلّ منطقـةً عـلى حدَتهـا لا تُفسـحُ لفَهْـم مشـتَرَك للأوْلَويّـات فقـط، بـلْ إلى جانـبَ ذلـك تُنشِـئُ إطـارٌ عَمَـل تحليليّـاً لـكلّ مَـن يمثّـل المجتمـع المحلـيّ، لينظـروا إلى مـا وراء التدخّـلات القائمـة عـلى التفويـض، وليَضَعُـوا خططاً متعـددة القطاعـات. وتَظْهَـرُ فوائـدُ مـا تقـدَّمَ ظهـوراً سريعـاً في حالـة النيجـر، حيـث أخلـت المُقَاربَـةُ المُخصّصـةُ لـكلّ منطقـةٍ عـلى حدَتهـا السّـبيلَ لفئـات مـن الجهـات الفاعلـة لـكي تستطلع وتوحّـد رؤى الفئـات السّـكّانية عـلى اختـلاف خبراتهـم السـابقة وتجاربهـم، وذلـك لتقديـم حاجاتهـم عـلى حسـب الأولويّـة. والأهـم مـن كلّ ذلـك، أنّ وُرَشَ التّخطيـط التشـاركيّ أعانـت عـلى الإجابـة عـن السـؤال الآتي: كيـف يُعَـزِّزُ اندمـاج الأحيـاء الحضريّـة للمُعَـاد تَوْطِينُهـم في رؤيةٍ تنمويـة حضريّـة أوسـع؟ واعتُمِـدَ في الإجابـة عـن هـذا السـؤالِ عـلى إقامَـة المُشَـاركة مـع البلديـات، التـي قـادت التخطيـط، وحُثّـت، بنـاءً عـلى أدلّـةٍ مسـتندةٍ إلى المعطيـات، عـلى تعيـين خـبراء تقْنيّـين وموظّفـين مدنيّـين لتنفيـذ مـا وُضِـعَ مـن تلـك الخطـطَ، وإقْـرَارِ إسـتراتيجيّات اسـتثمارٍ مُفصّلـة.[٢] وقـد شُـكّلت لجـان تنسـيق محـليّ لمراقبـةَ تنفيـذ الخطـط مرّتـين كلَّ سـنة، ولتحشـد لهـا التمويـل الخارجـيّ والتمويـل مـن القطـاع العـامّ.

ومثـلُ ذلـك في أكرانيـا، فبدراسـة مـا يعـوِّقُ الخدمـات الأساسـية في أطـراف المُـدُن الكـبرى مـن مُعوّقـات لهـا صلـةٌ بالنّـزاع، أثبتـت المُقَاربـةُ المُخصّصـةُ لـكلّ منطقـةً عـلى حدَتهـا أنّهـا أداةٌ قويّـة بيَـد السـلطات المحليّـة، تؤيِّـدُ بهـا أكـثر مـا تحتـاج إليـه عـلى حسَـب الأولويّـة. وسـيكون لفوائـد هـذه المقاربـة أهميّـة خاصّـة في دَعْـم اتّبـاع السُّـنَن الحسـنة في الحوكمـة المحليّـة وفي دَعْـم المسـاءَلةَ أيضـاً، ولا سـيّما في السـياقات التـي قـد يُولِّـدُ ضَعْـفُ العلاقـات بـين أصحـاب المصلحـة المعنيّـين المتعدديـن فيهـا انقطـاعَ ثقـةٍ مُسْـتمرّاً عنـد السـلطات المحليّـة.

الخاتمة

قدّمنـا ذِكْـرَ دراسـتَين لحالتـين مـن اقتصادَيـن حَضَريَّـين، الأول دخلـه منخفـض والآخـر دخلـه متوسـط، وتُلْقِـي هاتَـين الدراسـتَين الضـوءَ عـلى إمـكان أن يكـون للتَّهجيـرِ الحَضريّ آثـار

عظيمة في الأنظمة البيئيّة المحليّة المُتّخَذة في المُدُن والبلدات الثانويّة. وفي مثل هذه الحالات، تحتاج الحكومات المحليّة إلى الاعتماد على معرفة سَويّة وتعاون عمليّ مع الجهات الفاعلة في ميدان الإعانة، لإيجاد حلول مستدامة للتَّهجير، تَدعَمُ خططاً لانتعاش الحَضَر بَعيدَةَ الأمَد. هذا، وتَبْني المُعطيَاتُ والأدلّةُ المُحصَّلَةُ من التّحليل النّشيط المُشْتَرَك فيه أساساً متيناً للسلطات المحليّة، لتَنْصُرَ ما حَدَدَ المواطنون (المهجَّرون والمقيمون طويلاً) ومزوّدوا الخدمات، أنّه من الأولويّات في مجتمعاتهم المحليّة. إذن، تُتيحُ هذه المقاربة، وما شابهها، لمُختَلف أصحَاب المصلحة المَعنيين الذين يَكْثُرُ أنْ تتباين أولويّاتهم - التوفيقَ بين منظوراتهم، لكي يتدخّلوا تدخُّلاً فعّالاً في المُدُن، ويعالجوا قلّةَ المساءَلة والمشاركة المجتمعيّة في صُنْع القرار. كلُّ هذا، يُحتَاج إليه في الأحوال المُستتبّة، فكيف وَالأزمة واقعة؟

جرمي وترولد
jeremy.wetterwald@reach-initiative.org
مُنسِّقٌ قُطْريّ لشؤون أكرانيا، في مبادرة ريتش (REACH)
www.reach-initiative.org

لُويس ثَالر *louise.thaller@impact-initiatives.org*
تُخصَّصَةٌ في التخطيط للاستجابة والتقدير المُخصّص لكلّ منطقة على حِدَتها، في مبادرة إمبَكت (IMPACT)
www.impact-initiatives.org

١. وهم النازحون داخليّاً، واللاجئون من نيجيريا وتشاد، والعائدون.
٢. AGORA (2019) *Plans de priorisation des interventions dans 4 sites urbanisés de la région de Diffa, au Niger* bit.ly/AGORA-Niger

تَطْبيقُ أسَاليبِ إدارَةِ المخيَّمات على التَّهجيرِ الحضريّ في أفغانستان

آنَا هرش هُولَنْد

يمكن أن يُحسِّنَ تطبيقُ العناصرِ الرَّئيسَة لمقاربة إدارة المخيّمات التقليديّة التواصلَ والمشاركةَ المجتمعيّة والتنسيقَ في السياقات الحضريّة خارجَ المخيّمات.

نشأَت إدارة المخيّمات، من حيث هي قطاع قائمٌ بنفسه، من قِبَل الحاجة إلى تعيين المسؤوليّة لضمان مقاربةَ مجتمعيّة، مُنسَّقة، شاملة لقطاعات عدّة، في مستوى مخيّمٍ واحد. ولكنْ يُقدّرُ أنّ أغلبَ المهجَّرينَ يقيمون اليومَ خارجَ المخيّمات الرسميّة، وكثيرٌ منهم يسكنونَ في المناطق الحضريّة، إمّا في المجتمع المحليّ الذي يُضيِّفُهم وإمّا في أماكن جماعيّة تجمع المتوطنين تلقائياً داخلَ المدن والبلدات أو في ضواحيها.[١] وتنبري الجهات الفاعلة في ميداني العمل الإنسانيّ والإنمائيّ لكيفيّة تكيُّفيها هي وتحدّيات التوسُّع الحضريّ عموماً، غير أنّ التحوُّلَ إلى التَّهجير الحضريّ خارجَ المخيّمات يُبرزُ تحدّياً خاصّاً يقع على الهيئات العاملة في قطاع إدارة المخيّمات.

على أنّ الخبرة وأساليب إدارة المخيّمات يمكنها أن تُعينَ على معالجة بعض التحدّيات، التي هي من صُلْب الاستجابة للتَّهجير الحضريّ خارجَ المخيّمات. وهذا كان على رأس نتائج مُراجعة أجرَتْها مجموعة تنسيق المخيّمات وإدارتها في سنة ٢٠١٤، ووجدت أنّ منهجيّات وأدوات مجموعة تنسيق المخيّمات وإدارتها، الدائرة حول المجتمع المحليّ -ولا سيّما الخاصّة بالمشاركة المجتمعيّة والتنسيق-كانت مفيدةً جدّاً في الاستجابة لحاجات المُهجَّرين المقيمين خارجَ المخيّمات.[٢]

وبدأت بعض الهيئات في تجربة مقاربات تعتمد على مجموعة مهارات في إدارة المخيّمات استجابةً للتحدّيات الواقعة على التَّهجير الحضريّ. وكان المجلس النرويجي للاجئين من أوّل الهيئات التي أنشأت وطوّرت مقاربات كهذه، ومن بين الأماكن التي طبّقتها عليها: أفغانستان، حيث رمت بتطبيقها إلى الأحياء الحضريّة داخلَ المدن الشرقيّة أو حولها، كجلال آباد، وأسد آباد، ومهترلام.

وكان الذي حثَّ على التدخُّل أوّلَ الأمر عَوْدةُ أكثر من مليون لاجئ أفغانيّ من باكستانَ بين سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٧. وكان كَثيرٌ من هؤلاء العائدين يعيش في باكستان مذ وُلِدُوا، ولذلك لم يكن لهم من المعرفة بأرضهم الأصليّة شيءٌ أو كان لهم بها معرفةٌ قليلة، ولم يستطع أكثرهم العودةَ إلى مناطقهم الأصليّة بسبب عدم الأمن فيها أو قلّة سُبُل المعاش والخدمات. ولمّا لم يكن هناكَ مخيّمات ينزلونَ فيها، استقرّ عدد عظيم من الأسر داخلَ البلدات والمدن أو في ضواحيها، آملينَ أن يجدوا لأنفسهم فيها المعونةَ والوظائفَ والخدمات. فاكترى العائدون غُرَفاً أو سكنوا مع أسرتهم الممتدة في مآوٍ مكتظّة غايةَ الاكتظاظ أو أقاموا مآوٍ مؤقّتة في أراضٍ خاصّةٍ. وقد ازدادَ مشهدُ التَّهجير تعقيداً بسبب

وقوع نزوح داخليّ جديد طالَت مُدّته، وبسبب التخلُّف العميق بينَ المجتمعات المُضيفة، فزادت هذه الحالُ الهجرةَ من الريف إلى المدينة.

السياق مختلفٌ والحاجَاتُ هيَ هيَ

عزَمَ المجلِسُ النرويجيّ للاجئين على تطبيق أساليبه في إدارة المخيّمات على الأماكن الحضريّة خارجَ المخيّمات، مُستعملاً مقاربةً مُخصّصةً لكلّ منطقة على حدَتها؛ أي تَرْكُزُ همّها في منطقة جغرافية حضريّة محدّدة بدلاً من رَكزِه في مُخيَّم. وتعالج مقاربة إدارة المخيّمات من الحاجات ما صلتها الوثيقة بالأماكن خارجَ المخيّمات تستوي هي والحاجات التي صلتها وثيقة بالمخيّمات: فالحصول على المعلومات، وآليات تقويم الأداء، وبنى المشاركة المجتمعيّة والإدارة الذاتيّة، والتنسيق بين عدّة من أصحاب المصلحة المعنيّين، وكلُّ ذلك لضمان إيصالَ الخدمات إيصالاً ناجعاً تَحْصُلُ به الكفاية. بل يَكْثُرُ في الواقع أن تكون هذه الحاجات أوثقَ صلةً بالبيئة الحضريّة منها بالمخيّمات، كما يتّضحُ من مثال أفغانستان.

ووجدَ المجلِسُ النرويجيّ للاجئين أنّ الحصولَ على **معلومات** في الخدمات الإنسانيّة مُفتقرٌ إليه افتقاراً شديداً؛ إذ لم يعلمْ ٧٩٪ من المهجَّرات و٥٢٪ من المهجَّرينَ شيئاً من أسماء أو عناوين مزوِّدي الخدمات الإنسانيّة. وكان السببُ في ذلك قلّةُ حضورِ موظفي ميدان العمل الإنسانيّ (ولا سيّما الإناث منهم)، وبُعْدُ شُعَب الهيئات من المناطق التي يسكنها المستضعفون، وقلّةُ معرفة الناس بالهيئات العاملة في المناطق أو قلّةُ التوعية المجتمعيّة بها. وفوق ذلك، أُجْرِيَ على المهجَّرين من إجراءات الحصول على المعونة الإنسانيّة ما هو معقّدٌ مبهمٌ؛ إذ كان ٦٨٪ منهم لا يعرفون كيفَ تَختارُ المنظّمات مَن تُعينُهم، ولم يعرف ٩٠٪ منهم كيفيّة رفع شكوى، أو طرح سؤال، أو تقويم أداء إيصال الخدمات عموماً. وبالموازنة بين ذلك وبين ما في المخيّمات، يُرَى في أكثر المخيّمات الرسميّة، حُضُورُ الهيئات الإنسانيّة، فإما أنّها تأتي المخيّمات كلّ يوم، وإما أنّها تستقر فيها، وتَجِدُ موظّفيها ظاهرينَ يسهل تعرُّفُهم، أُقيمَتْ شُعَبُهم داخلَ المخيّمات أو بقربها. ثم تُوزّع حُزَمُ المعونة هناكَ على كلّ ساكني المخيّم، فلا يحتاجون إلى أن يخطو خطواتٍ احترازيّة ليسجّلوا في قوائم الحصول على المعونة.

والأمر الثاني الذي وجده المجلِسُ النرويجيّ للاجئين، من حيث **المشاركة المجتمعيّة** في السياقات خارجَ المخيّمات، هو أنّ المستجيبين في ميدان العمل الإنسانيّ يتميّزون باعتمادهم على قادة المجتمع المحليّ الذكور، الذين يقودون المجتمع المحلّي ولكنْ لا يُمثّلونه، وغَرَضُ هذا الاعتماد الحصُولُ على معلوماتٍ في حاجات الناس، وتَحديدُ مُتلقّي المعونة واختيارهم. ويَكْثُرُ أن يُبْعَدَ المهجَّرونَ، ولا سيّما النساء وأكثر المهجَّرين مَواطنَ ضَعْف، عن تمثيل أنفسهم. وأمّا المخيّمات الرسميّة، فأمرهَا يُبايِنُ ذلك، إذ تُؤمَرُ هيئات إدارتها بضمان إنشاء ودَعْم آليّات تحكم التمثيل المجتمعي. ولما لم تكن الهيئاتُ خارجَ المخيّمات مأمورةً رسميّاً كما هي الحال داخل المخيّمات، كان من الممكن أن يُفْضِيَ ذلك إلى انعدام مقاربة المشاركة المجتمعيّة أو إنْ وُجِدَت تُوجَدُ مُشوّشةً. وفي هذا خَطرُ تعزيز بنْية السلطة الضارّة، يمكن أن يُضعفَ محاولة الاستجابةَ استجابةً إنسانيّة قائمة على المساءلة والقواعد والضوابط.

أخيراً، وجد المجلِسُ النرويجيّ للاجئين، من حيث **التنسيق**، افتقاراً إلى معلومات مواضع المهجَّرين وحاجاتهم، ولا سيّما أكثرهم مواطنَ ضَعْف، وكان ذلك الافتقار تحدّياً شديداً في سياق الاستجابة للعائدين الأفغانيّين. فكان تتبُّعُ حال التّهجير قليلاً، لأنه اعتمد على الوجهة النهائيّة التي يقصدها العائدون والتي كانت تُسجّل عند مداخل البلد، ولكنْ لم تُتَتَبّع بانتظام. فكان من ذلك أنْ اعتمدت الهيئات الإنسانيّة على شيوخ المجتمع المحليّ المُضيِّف لتحدد مكان العائدين والأسر النّازحة داخليّاً، وهو اعتمادٌ أضعفه الاستغلال والفساد. وقد تعرّض جهد التنسيق إلى مزيدِ تَعْويقٍ بسبب قلّة خدمة التخطيط وعدم كفاية التنسيق، في المستوى المحلّي، بين كَثْرَةٍ من أصحاب المصلحة المعنيّين في التفويض والمصلحة.

ومع أنّ المقاربة خارجَ المخيّمات معمول بها في الأحياء الحضريّة، بدلاً من المخيّمات الرسميّة، حُوفِظَ على رَكْزِ همّها في البنى التنمويّة والآليّات، وذلك لضمان التواصل مع المجتمعات المحليّة، والإسهام المجتمعيّ والمشاركة المجتمعيّة، ودَعْم التنسيق. وكان هناكَ ثلاثة مكوّنات مترابطة: ففرَقُ التوعيَة المجتمعيّة، والمراكزُ المجتمعيّة، ولجَانُ الأحياء. فأمّا فرَقُ التوعية المجتمعيّة، فقد جمعت معلومات الحاجات، ونشرت معلومات الخدمات، وأجرت الإحالة، ويَسَّرت التنسيقَ المحليّ. وألّفت أيضاً لجاناً في الأحياء مُدرّبةً ومدعومةً لتفعل كما تفعل هي. وأمّا المراكز المجتمعيّة، فقد كانت مكاناً يسهل الوصول إليه على أفراد المجتمع المحلّي (المهجَّرين وغير المهجَّرين)، فيحصلون منه على المعلومات ويحالون على حسب حاجاتهم، وكانت أيضاً مكاناً تُقَامُ فيه الاجتماعات التنسيقيّة والمجتمعيّة.

عضواتٌ من لجنة حيٍّ مُجْتمعاتٌ لتعيين التحدِّيات الواقعة على مجتمعهنّ المحليّ، في اجتماعٍ نظمه المجلس النرويجيّ للاجئين في جلال آباد. لِمَ بُكْسِلَتْ وجوهَهُنّ؟ انظر www.fmreview.org/ar/photo-policy.

النتائج: ما الذي نفع؟

وبعد كلّ ذلك ظهرت بعض النتائج المُبشِّرة بخَير. أولها: أنّ المقاربة أتت بمنصّة تؤخذ منها المعلومات. فقد اتصل أكثر من ٥٧٪ منَ سكان الحي بواحد في الأقلّ من مكوّنات المشروع –سواء بفِرَق التوعية المجتمعيّة أو بالمراكز المجتمعيّة أو بلجان الأحياء أو بها جميعاً– وقال ٨٢٪ من هؤلاء أنّ حصولهم على المعلومات قد تحسَّن. وكان أكثر الناس الذين يأتونَ المراكز المجتمعيّة (ونسبتهم ٨٨٪) أتَوْها من أجل المعلومات –وهذا يشير إلى قَدْرٍ أهميّة هذه الحاجة عند الناس– واستحسنَ زائرو المراكز على الخصوص أنّها مصدرُ معلومات غيرُ مُعتَمد على قادة المجتمع المحليّ (اللذين يَكْثُرٌ ألّا يَثِقُوا بهم) وأنّها فسحت لهم لقاءَ الهيئات وجهاً لوجه. وكانت لجان الأحياء ذات قَدْرٍ أيضاً في الوصول إلى أفراد المجتمع المحلّي المهجَّرين، وفي أنّ عدداً كثيراً من الناس (عدداً كثيراً من النساء خاصةً) يعرفونها أكثر مما يعرفون المراكز المجتمعيّة. ويُضافُ إلى ذلك، أنّ لجان الأحياء –المؤلّفة من أعضاء من المهجَّرين ومن المجتمع المحلي المُضيِّف– عبّدت طريقاً للمجتمعات المحليّة لكي تشارك في تعيين الحاجات وتنفيذ الحلول. فكان ٥٠٪ ممّن شاركَ منها في تعيين المشكلات قد ساعد على حلّ المشكلة التي عيّنها أو أكثر من مشكلة، ولا سيّما المشكلات التي لها صلة بالإمداد بالمياه، والتعليم، والبنية التحتيّة، والمرافق الصحيّة.

وأمّا من حيث التنسيق، فقد قدرت المقاربة على التوفيق بين المستفيدين من المعونة المستضعفين وبين ما هو موجود من خدمات وحماية، وعلى حَشْد مزيد من الخدمات للأفراد والمجتمعات المحليّة التي لو لم تحشد لها مزيداً من الخدمات لكانت أُهمِلَت. وقد جرى ذلك من خلال اجتماعات تنسيقيّة في المستوى المحليّ، شاركت فيها لجان الأحياء، ومجموعة من المنظمات المحليّة، والسلطات المحليّة، وقادة مجتمعيُّون غير رسميّون، ومنظمات غير حكومة. ولقد كان الوجُودُ المنتظم لفرق التوعية المجتمعيّة في الأحياء التي تعمل فيها، مع المراكز المجتمعيّة، مدخلاً لأفراد المجتمع المحلي إلى مزوّدي الخدمات، والعكس صحيح. فقد ذكر ٨٠٪ من مزوّدي الخدمات المشاركون في المشروع أنّ ذلك وسّعَ معرفتهم الحاجات الإنسانيّة، وشعر ٦٢٪ منهم أن سبيلهم إلى السكّان المحتاجين قد وُسِّعَ، وخصَّ ٤٠٪ منهم بالذكر أنّ مشاركتهم أعانتهم على أن يُصوِّبوا معونتهم تصويباً مناسباً وأن يتجنّبوا التكرار. ثم إنّ المقاربة استطاعت وَصْلَ لجان الأحياء بما اقتُرِحَ من المبادرات التنمويّة، لضمان أن يُدْرَجَ أفراد المجتمع المحلي المهجَّرون في التخطيط لهذه المشاريع وفي تنفيذها.

التحدِّيات التي ينبغي التصدّي لها والدروس التي يُستفَادُ منها

كثيرٌ من التحديات الرّئيسة والدروس المستفادة من تنفيذ المقاربة في أفغانستان منطبقَةٌ على سياقات حضريّة أخرى خارجَ المخيّمات. ويُلْقَى هاهنا الضّوءُ على ثلاثة منها.

أوّلها: أنّ بنية المعونة الإنسانيّة كانت قليلة الوُضُوح، من حيث التنسيق في الاستجابة للتَّهجير خارجَ المخيّمات، وهذا أفضى بهيئات عدّة إلى عمل المسؤوليّة فيه متداخلةً والتفويض فيه مبهَماً، وأفضى أيضاً إلى تفكّك إجراءات المعونة الإنسانيّة. فشدَّدَ ذلك من التحدِّي الواقع على المجلس النرويجيّ للاجئين في إيصال معلومات واضحة مفيدة إلى أفراد المجتمع المحلي، لضمان أن تُعْرفَ لجانُ الأحياء وأن تُجعَلَ شرعيّةً، وأن يُحاسبَ المكلّفونَ المسؤوليّةَ على حسب أعمالهم. وهذه المسؤوليّة وما يشابهها أَضْرَحُ عند التنفيذ في المخيّم الرسميّ منها عند التنفيذ خارجَه، إذ يكون التفويض في هيئة إدارة المخيّم أوضح ونطاق عِرْفانه وقبوله أوسع.

وثانيها: أنّ تنفيذَ المقاربة في أفغانستان بيَّنَ بالمثال أنّ نجاحَ المقاربات المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها مُحْتاجٌ إلى أن يُضيَّقَ نطاق مسؤوليّتها الجغرافيّة، وهذا يُنشئُ تحدّياً يقع على إمكان التوسُّع. ففي أوّل الأمر، كانت المراكز المجتمعيّة أماكن تجمُّع لعشرات آلاف، بل مئات آلاف الناس. ولمّا ثبتَ أنّ هذا العدد عظيمٌ وأنْ ليسَ للمقاربة المُخصّصة لكلّ منطقة على حِدَتها المركوزة في المجتمع المحلّي طاقةٌ به، كان لاً بدّ من أَن تُرْكَزَ عناصر المقاربة؛ أي التوعية المتنقّلة والمشاركة المجتمعيّة، في أحياء أصغر داخلَ الأماكن التي يكون تجمُّع الناس فيها أوسع. وبذلك يمكن أن يكون كلّ مركز مجتمعيّ مركزاً رئيساً للتنسيق داخلَ أحياء عِدّة في المناطق المجاورة أو بينها. على أنّ فرَق التوعية المجتمعيّة مُدَّتْ لتصل إلى عدد من الأحياء كثير، ولم تستطع ضمان أن تُناسبَ جودة الاستجابة الحالَ. وفوقَ ذلك، بقيت بعضُ الأحياء المستضعفة من دون معونة، فكان من هذا أن انعدمت المساواة بين الأحياء.

وثالثها: أنّ تجربة أفغانستان بيّنت التحدي الواقع على التعامل مع السلطات المحليّة والوطنيّة. إذ جعل تعقُّدُ ديناميّات القوة بين مختلف السلطات وداخلها، وتدخُّل هذه السلطات العَرَضيُّ في ما يُبذَلُ في الاستجابة الإنسانيّة من جهد، جعَلاَ من التنسيق الجديّ المفيد بينها أمراً عسيراً، وكلُّ ذلك يُدْني من المستحيل إقامةَ بنيانٍ لمقاربة يكون فيها تأثيرُ السلطات (أو حتّى إمساكها زمام الأمر) في آليّات التنسيق المحليّ مؤسّسيٌّ ومستدام. فيقتضي التعامل مع السلطات أن يكون عند موظفي ميدان العمل الإنسانيّ خبرةٌ مخصوصة وشيءٌ من الحنكة والعُلوِّ في سُلّم الدرجات الوظيفيّة.[٣] ويقتضي أيضاً إجماعاً أوسعَ بين الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ والإنمائيّ في كيفيّة التنسيق والتعاون بينها وبين السلطات المحليّة والوطنيّة في الحَضَر.

إذن، فتَكييفُ مقاربة إدارة المخيّمات لاستعمالها في السياقات الحضريّة خارج المخيّمات عَمَلٌ جارٍ لم يُنجَز بعدُ، ولكنّ ما خُبِرَ في أفغانستان يُبيِّنُ أنّ أساليبها العمليّة، المسلوكة لتحسين التَواصُل بالاتّجاهَين، والمُشَاركة المجتمعيّة، والتّنسيق المحليّ المتعدد القطاعات، يمكن أنَ تصوغَ مفْتاحَ التصَدّي لأكثر التحدّيات الواقعة على المدن والبلدات شِدّةً.

آنَا هرش هُولَنْد anna.hirschholland@gmail.com
مُسْتشارةٌ مُسْتقلّة في الشؤون الإنسانيّة

هذه المقالة مبنيّةٌ على خبرة مؤلّفتها التي اكتسبتها بالعمل في المجلس النرويجيّ للاجئين في أفغانستان بين سنة ٢٠١٧ وسنة ٢٠١٩. على أنّ كلّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء مؤلّفتها وقد لا تستوي هذه الآراءُ وآراء المجلس النرويجيّ للاجئين.[٤]

١. لا معطيات موثوقاً بها اليومَ في نسبة المُهجَّرين خارجَ المخيّمات أو المهجَّرين في الحَضَر. ويغلب على المصادر ذِكرُها أنّ النسبة تقع بين ٦٠٪ و٨٠٪. مثال ذلك أنّ المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أوردت في تقريرها في الاتّجاهات العالميّة سنة ٢٠١٨ نسبة ٦٠٪، ولكن هذه النسبة لا تشتمل إلا على مَن عُلِمَ مكان إقامته منهم:
bit.ly/UNHCR-Global-Trends-2018
ثم جاءَ مركز رصد النُّزوح الداخليّ فذَكَرَ في تقريره العالميّ في النُّزوح الداخليّ سنة ٢٠١٩ أن النسبة تقع بين ٦٠٪ و٨٠٪، ولكنّه وجّه النظرَ إلى عدم وجود أدلّة قويّة تَسْنِدُ هذه النسبة: bit.ly/IDMC-GRID-2019-urban
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمؤلّفة.

٢. Global CCCM Cluster (2014) *Desk Review: Urban Displacement & Outside of Camp*
(مراجعة: التّهجير الحضريّ والمهجّرين المقيمين خارج المخيّمات)
bit.ly/CCCM-DeskReview-2014

٣. لمزيد من المعلومات في كفاءة الموظّفين العاملين في البيئات الحضريّة، انظر:
Ely A et al (2019) *Urban Competency Framework*, Global Alliance for Urban Crises
(إطار الكفاءة الحضريّة)
bit.ly/Urban-Competency-2019

٤. موّل مشروعَ خارج المخيّمات الذي أجْرَاهُ المجلس النرويجي للاجئين في أفغانستان وزارةُ الخارجيّة النرويجيّة، والمنظّمةُ الدوليّة للهجرة، ومكتبُ السكّان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية.

مقارَبةُ إعدادِ برامجَ تشمل المدينة كُلّها في حَضَرِ بنغلاديش

بِبَاشا دَتَا

طبّقت منظمة الرؤية العالميّة مقاربةً تشمل المدينة كُلّها لتقلِّلَ من عمل الأطفال ولتحمي حقوقَ الأطفال العاملين في أربع مدن ببنغلاديش. وفي هذه المقاربة دروسٌ لكلِّ المشاركين في إعداد البرامج الحضريّة.

يُقدّرُ أنّ من الأطفال النّازحين داخليّاً نحوٌ من ثلاثة ملايين وخمس المليون (٣,٢) يعملون في بنغلاديش. وفي أغلب الحالات، تضطر الأسر النازحة داخليّاً إلى إخراج أطفالها من المدرسة وإرسالهم إلى العمل، لأنها غير قادرة على القيام بكلفة تعليمهم، أو لأنها محتاجةٌ إلى المال حتّى تعيش. ويمكن أن يعمل الأطفال قانونيّاً في بنغلاديش ابتداءً من سنّ ١٤، وتحظر السياسة الوطنيّة للقضاء على عمل الأطفال، الصادرة سنة ٢٠١٠، توظيفَ الأطفال الذين هم دون السنّ القانونيّة وتوظيف الأطفال في الأعمال الخطرة، ولكنّ تنفيذ هذه السياسة ما يزال قليلاً ضيّقَ النطاق. ولذلك، يَكْثُرُ أن يعمل الأطفال في أعمال خطرة، ومنها صناعة الملابس، والنّقل، وتحطيم السفن، وصيد الأسماك، والعمل المنزلي، وأعمال البناء، والبيع في الشوارع، ونبش النفايات.

وفي هذه الظروف، استهدفت منظمة الرؤية العالمية في بنغلاديش ٨٨٥٣ طفلٍ نازح داخليّاً (٥٧٪ منهم بناتٌ و٤٣٪ منهم بنين) في أربع مدن (وهي دكّا، وشيتاغونغ، سيلهيت، وخولنا) من سنة ٢٠١٦ إلى سنة ٢٠١٨. وكان الغرض إبعاد الأطفال عن الأعمال الخطرة، ومحاولة ضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسيّة، وذلك بتطبيق المقاربة القياسيّة التي عند منظمة الرؤية العالميّة على كل البرامج الحضريّة؛ وهي مقاربة تشمل المدينة كُلّها تُمَدُّ في مستويات مختلفة من إدارة المدينة لتضمنَ أثراً مستداماً. وتُرسي هذه المقاربة، استناداً إلى مشاركات وتعاون، آليّات دَعْمَ المجتمع المحليّ، ثم تعتمد على المعرفة وعلى وما يرد عليها من تقويم الأداء من الأنشطة في هذه الأحياء، لكي تُقيمَ المناصرةَ في مستوى سياسات المقاطعات والسياسات الوطنيّة.

في مستوى الحيّ

استُهدِفَ في هذا المستوى الأطفال والآباء والأمهات وأصحاب العمل. فأمّا الأطفال الذين تقع سنّهم بين ٥ و١٤ فقد فُتِحَ لهم سبيل الوصول إلى ما هو بالمجّان من تعليم غير الرسميّ وتعليم أساسيّ قائم على الكفاءة، وإلى أمكنةً رياضة الأجسام وغَيْر ذلك من ضروب الترفيه. ولقد اشتُمِلَ على الأطفال المُعوّقين في برامج التعليم غير الرسميّ، وقد رُوعُوا على حسب حاجتهم. وأمّا الشباب الذي تقع سنّهم بين ١٥ و١٨، فقد كان لهم التدريب على المهارات المهنيّة، حتّى يستطيعوا أن يجدوا عملاً -غير خطير- يليق بهم. ولإعانة الأطفال على الاتصال بأصحاب العملِ، أُشرِكَ أصحاب العمل المحتمل أن يوظّفوهم، ووُعُّوا في الوقت نفسه بما في اتفاقية حقوق الطفل والقوانين المعنيّة بعمل الأطفال. وقد أنشئَت قاعدَةُ معطيات تُعيِّنُ على ضمانِ إيصال الخدمات المناسبة إلى الأطفال على حسب حاجاتهم المُعيّنة.

وفوق ذلك، أُتيحَ بناء القدرات -التي لها صلة بتوليد الدّخل، والإدّخار، وريادة الأعمال- لأسر عددها ١٢ ألفاً (كان أطفالها يعملون في أعمال خطرة، وكان دخل أسرهم أقلّ من ٣٥ دولاراً أمريكيّاً في الشهر). وقد قُلِّلَ الدعم النقديّ الذي كان متاحاً لبعض الأسر التي فيها مَواطنُ ضعف معيّنة، تقليلاً تدريجيّاً، حين أصبحت مشاركةً في أعمالٍ مولّدة للدخل. وفي الوقت نفسه، قصدت برامج توسيعَ المدارك إلى بناء مدارك الآباء والأمهات ليدركوا ما في عمل الأطفال من آثارٍ ضارّة. هذا، ودعمت منظمة الرؤية العالميّة في بنغلاديش، لضمان المشاركة المجتمعيّة، تأليف المنظّمات الأهليّة التي أدارت خطط الادّخار وأقرضت أعضاءها. وقد أعان العمل مع المنظّمات الأهليّة أيضاً على ضمان مشاركة المجتمع المحلّي في رَصْد ما يُنْتَهكُ في عمل الأطفال والتبليغ عنه.

في مستوى المقاطعة

أقامت منظّمة الرؤية العالميّة في بنغلاديش، في هذا المستوى، مشاركات وتعاوناً بينها وبين مختلف أصحاب المصلحة المعنيّين، ومنهم من في القطاع الخاصّ، ومنظّمات المجتمع المدني، وغيرها من مؤسسات في مستوى المقاطعات، وذلك لكي تُناقشَ المسائلَ الموصولة بالأطفال النازحين، ولكي تُقيمَ المناصرة مع سلطات، كمديريّة التربية والتعليم في المدينة. ومن فضل الجهد التعاونيّ، أن أُلِّفَت لجان حماية عمل الأطفال في المدن الأربع. ففي بنغلاديش، لا تعمل معظم اللجان المحليّة في مستوى الأقسام (وهي أخفض طبقة من طبقات الحكومة المحليّة) لأنها مفتقرة

إلى الموارد والاستقلال في اتّخاذ القرار، ولكنّ لجان حماية عمل الأطفال عزّزت قدرتَها من خلال دَعمها بأعمال أمانة السّر وإعانتها بتيسير الاجتماعات. وقد أنشِئَت مكاتب استفهام وتبليغ مراعيةٌ لحاجات الأطفال، وخطٌّ مساعدة، في مراكزِ الشرطة المحليّة، وذلك لضمان ألا تُنتَهكَ حقوق الأطفال، ولفَسْحِ السبيل للتبليغ عن كلِّ انتهاك.

في المستوى الوطنيّ

ألفت منظّمة الرؤية العالمّة في بنغلاديش ومنظّمات غير حكوميّة حلْفاً يَنْصُر تغييرَ السياسات في المستوى الوطنيّ، فأدارَ الحلْفُ عدداً من المناقشات بينه وبين وزارة التربية والتعليم، ووزارة شؤون المرأة والطفل. وكان الغرض من تلك المناقشات ضمان أن يتحسَّنَ تنفيذ السياسة الوطنيّة للقضاء على عمل الأطفال الصادرة سنة ٢٠١٠، والسياسة الوطنيّة للتعليم الصادرة سنة ٢٠١٠ أيضاً، وأن يُحَثَّ صانعو السياسات على تغييرها بحيث تُعَالِجُ حاجات الأطفال النَّازحين. فنشأ من هذه المناقشات خطةُ عملَ موصولة بهذه النقاط، واتفاقٌ على التأثير الذي يحتمل أنَّ يكون لأصحاب المصلحة المعنيّين في الأمر.

التحدّيات وتقليلها

كان من هذه المقاربة التي تشمل المدينة كُلّها، أنّ ٧٠ ألفَ طفل على التقريب إمّا عادوا إلى المدرسة (وهم مَن سنّهم أقلّ من ١٤) أو استمرّوا في العمل ولكنْ في وظائف أفضل (وهم مَن سنّهم أكثر من ١٤). وفي الوقت نفسه، انتفعت أسرهم من التدريب المِهَنيّ وأنشطة توليد الدّخل. فزاد دَخْلُ أسرهم، في المتوسط، ١٥٪. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنّ هذه المبادرات أظهرت نتائج عظيمة، وقعت عدّة تحدّيات على امتداد طريق التنفيذ، وقد يكون لبعض هذه التحدّيات وكيفيّة معالجتها صلةٌ بالعاملين في إعداد البرامج الحضريّة في غير هذه الحالات.

وكانت إحدى التحدّيات البارزة هي طبيعة العيشة الحضريّة التنقُّليّة والديناميّة. إذ يعتمد إيصال الخدمات إلى من يحتاج إليها كَثيرَ اعتماد على استطاعة الوصول إليهم، ولكنْ قد لا يظلّ النَّازحون في مكان واحد مدّةً طويلة. فأتى وَصْلُ الأُسَر النَّازحة بالمنظمات الأهليّة وحَثُّهم على المشاركة في خطط الادّخار، فجلبَ شيئاً من الأمن، حتّى لا يحتاج النَّازحون إلى الانتقال كما كانوا ينتقلون من قبلُ.

ثمّ كان هناكَ تحدٍّ بارز آخر، وهو تَفْضيلُ الناس الأكثر استضعافاً من النَّازحين داخلياً، أن يُعطَوا الدعم النقديّ المباشر، لا أن تُبنَى قدرتهم ويُدرّبون على المهارات. ومن أجل ذلك، جاء مُمَثلُو الحكومة المحليّة والقادَةُ الدينيُّون وذوو النفوذ، فحفزوا النَّازحين داخلياً إلى ما في بناء القدرة والتدريب على المهارات من فوائدَ بعيدة الأمد.

على أنّ ما بُذِلَ من جهد في لجان حماية عمل الأطفال لمعالجة الانتهاك (أي انتهاك قانون عمل الأطفال، والإساءة للأطفال جسدياً وجنسيّاً) لم يكن ناجعاً بحيث تحصل الكفاية، في الحالات التي يكون فيها المُنْتَهكُ صاحبَ نفوذ. ولذلك، أُعيدَ تأليفُ اللجان لتشمل أعضاءً من هيئات إنفاذ القانون، والإعلام، والناس البارزين في المجتمع المدنيّ، حتّى يُستعمَل تأثير كلّ هذه وهؤلاء لبلوغ الغاية.

ونحن نوصي بما يلي لتحسين تطبيق هذه المقاربة:

تخصيص الزمن في مستوى الحيّ: ينبغي، على حسب المقاربة التي تشمل المدينة كُلّها، لهيئة الإعانة (وهي في هذه الحالة منظّمة الرؤية العالميّة في بنغلاديش) أولاً أن تركز همّها في جَمْع ما في القاعدة الشعبيّة من بصائرَ، في مستوى الحيّ، ثم إتاحَة الخبرة التِّقْنيّة. وينبغي أن تتعاقب البصائر من مستوى الحيّ على مستوى المقاطعة والمستوى الوطنيّ من خلال المشاركات ومبادرات المناصرة، لكي يُولّدَ أثرٌ أعرض. ومع ذلك، أنشأ بَدْءُ التدخُّلات في المستويات الثلاثة (أي مستوى الحيّ ومستوى المقاطعة والمستوى الوطنيّ) في آنٍ معاً بعضَ الإشكال، وقلَّلَ نجوعَ عملنا. فاستخلصنا من ذلك أنّه ينبغي تَخْصيصُ مزيد من الوقت في مستوى الحيّ، قبل الشروعِ في أعمالٍ في مستوى المقاطعة والمستوى الوطنيّ.

التوعية في التنمية الاجتماعيّة والمؤسّسيّة: التعاون مع سلطات المدينة أو ممثلي الحكومة هو أحدُ أركان المقاربة التي تشمل المدينة كُلّها. ومع ذلك، نَجِدُ أنَّ رغبة ممثلي الحكومة في بنغلاديش، عموماً، في التعاون على التنمية المباشرة (أي الدعم النقديّ، وتنمية البنية التحتيّة، وغير ذلك) أكثر من رغبتهم في التعاون على التنمية الاجتماعيّة (مثل بناء القدرة وتوسيع المدارك في المجتمع المحليّ) أو التنمية المؤسّسيّة (كبناء قدرة الحكومة المحليّة). ومن ثمّ، كان هناك حاجةٌ لا تزال تُلِحُّ إلى توسيع المدارك بين ممثلي الحكومة وهيئات الخدمات ليدركوا أهميّة التنمية الاجتماعيّة والمؤسّسيّة.

المناصرة والمتابعة: رأى بعض ممثلي الحكومة أنّ معالجةَ حاجات ساكني الأحياء الفقيرة تُثنيهم عن العودة إلى قراهم، فكان من ذلك أنْ قلّ اهتمامهم بمعالجة تلك الحاجات. فكان ينبغي وَضْعُ إطار عملٍ وخطة لمناصرة، غَرَضُها إثارَةُ اهتمام أصحاب المصلحة المعنيّين الأكثر نفوذاً والأقّل اهتماماً، وكان ينبغي أن يُشرَكَ ممثلو الحكومة من أوّل خطوةٍ في طريق إعداد المشروع. وبعدُ، فإن أُريدَ ضمان استدامة هذه المقاربة، ينبغي أن تُعدَّ هيئات الإعانة والهيئات الحكوميّة إطارَ عملٍ تشترك فيه هذه الهيئات في الرّصد.

بِبَاشا دَتَا *Bipasha_Dutta@wvi.org*
مُنسّقةٌ وطنيّة، في إدارة الإستراتيجيّات والابتكار والمعرفة، بمنظّمة الرؤية العالميّة في بنغلاديش *www.wvi.org/bangladesh*

الأعمالُ المُناخيّةُ التحويليّة في المدن

فرونسوا جِمِن، وكارُلين زِكغراف، وأنَاليس ديبو، ولِتيشِيَا بيتينوتي، وأكاثا كافيكيوُلي، وسارة روزنغرتنر

إنّ الكيفيّة التي عليها تأثيرُ تغيُّر المُناخ في المهاجرين المقيمين في المدن (ومنهم اللاجئون والنَّازحون داخليّاً) لَمِنَ المسائل الهامّة جدّاً، لكنّها لم تُبْحَثْ بالقدر الذي ينبغي، ومِثْلُها في الأهميّة، الكيفيّة التي عليها سَيُعَالِجُ الحكمُ المحليّ مواطنَ ضَعْفِ المهاجرين ويدعم اندماجهم في المدن.

المدن اليومَ واقفةٌ في أول الصفوف بوجه تغيُّر المُنَاخ. ومع أنّ المدنَ تشغل من البسيطة ٢٪ فقط، فهي موطن أكثر من نصف سكّان العالم، ويُسْتهلَكُ فيها نحو ٨٠٪ من قَدْرِ استهلاك الطاقة في العالم، وأكثر من ٦٠٪ من قَدْرِ ابتعاث الغازات الدفيئيّة.[١] ولمّا كان النموّ السكانيّ يزيدَ هو وما يترتب عليه من حاجات، كان ساكنو المدن، وبنيَتها التحتيّة والخدمات فيها مُعرّضون بشدّة لآثار تغيُّر المناخ. والواقع أنّ كثيراً من المدن قدْ دخلت في معاناة الأخطار المناخيّة، ومنها الفيضان، والتحاتّ الساحليّ، وموج الحرّ، والانهيال الأرضيّ، وستقع هذه الأخطار على كثير من غير هذه المدن في مستقبل الزمان. وحسبنا في هذا الصدد بقرار الحكومة الأندونيسيّة الأخير تغييرَ عاصمة البلاد من جاكرتا المنخفضة إلى جزيرة بورنيو.

وفي السنين الأخيرة، حصّنت المدن ثغورها فهي بالطليعة في كفاح تغيُّر المناخ، وأظهرت فيها وجوه القيادة والعَمل المنسّق الجماعيّ. ونخصُّ بالذكر هاهنا، فريق قيادة المدن الأربعين المعنيّ بالمناخ، وهو شبكة نسجت خيوطها ٩٦ مدينة ملتزمة بالعمل المناخيّ، ويُرَى فيه تعزيز التعاون وضمان أن أصوات المدن ممثلةٌ في الدبلوماسيّة الدوليّة المعنيّة بالمناخ وفي منتديات صُنْعِ السياسات.

ونَزْعُمُ أنّ الهجرة، ومنها الهجرة القسرية، لها أثارٌ في استجابات المدن لتغيُّر المناخ، من حيث ما يُبذَلُ من جهد في تقليل ابتعاث الغازات وفي تعزيز الصُّمود في المدنِ، وخاصةً في مجتمعات المهاجرين الحضريّين.[٢] وعند النظر في العمل المناخي الشامل، لا يهمّ التمييز بين المُهجّرين والمهاجرين. بل المهمُّ التهميش أولاً (إذ يمنع الناس من الوصول إلى الخدمات الأساسيّة)، والعمل المناخيّ ثانياً (إذ فيه احتمال أن تزداد قدرة الناس على التكيُّف والإسهام في تقليل آثار تغيُّر المناخ).

وَهَنُ المُهجّرين أمام تغيُّر المناخ الحضريّ

يَكْثُرُ أن ينتقل الناس إلى المناطق الحضريّة التي فيها الشيء الأحسن من فُرَص مدرة للدخل، وبنية تحتيّة، وخدمات اجتماعيّة، ولكنّ هذه المناطق قد تتعرض لضروب أخرى من الأخطار. فمنطقة جنوبيّ وشرقيّ آسيا خُصوصاً عرضةٌ لتهجير نطاقهُ واسعٌ، لأنّ ارتفاع سطح البحر سيكون له تأثيرٌ غير متناسب هو وكثرة السكّان المقيمين في المناطق الحضريّة المنخفضة. ومثال ذلك، أنّ ستّاً من المدن العشرة الكبرى في آسيا تقع في الساحل (فجاكرتا، وشنغهاي، طوكيو، ومانيلا، وبانكوك، ومومباي).

ففي المدن والمناطق الحاضريّة، يؤثّر تهميشُ المهاجرينَ الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والجغرافيّ في قدراتهم على التصدّي للكوارث البطيئة الحدوث (مثل ارتفاع

دشت تره خيل هو حيٌّ عشوائيّ في ضواحي شرقيّ كابل بأفغانستان، وأكثرُ مَن يقطنه الأفغانُ الذين عادوا من باكستان. وتُعِينُ المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها العائدين على الوصول إلى الخدمات الأساسيّة والانتفاع من الأراضي والوظائف.

درجة الحرارة، وموج الحرّ المتكرّر) وللصدمات المفاجئة (كالفيضان والمدّ العاصفيّ) الناجمة عن تغيُّر المناخ. ويتحمّل المهاجرون الحضريُّون الذين من الفئات ذات الدخل المنخفض -وسيظلّون يتحمّلون- أعظمَ تعرُّض للأخطار الناجمة عن آثار تغيُّر المناخ، فهُم أقلُّ قدرةً من الذين لهم من الموارد ما هو أكثر على اتّخاذ تدابير التصدِّي لهذه الآثار في المدى القصير، كإجلاء أفراد الأُسَر أو حماية الأصول ممّا هو مرتبط بتلك الآثار من خسائر أو ضرر. ويقلُّ فيهم أيضاً احتمال انتعاشهم من الآثار التي تضرّ سلامتهم الجسديّة ومصالحهم الاقتصاديّة وصحّتهم النفسانيّة والاجتماعيّة.

هذا، وقد تؤثّر الكوارث المفاجئة والكوارث البطيئة الحدوث في مجتمعات المهاجرين المهمّشين تأثيراً غير متكافئ، ولا سيّما حين تكون ظروفهم المعيشية أصلاً متقلقلة. فقلّةُ فرص العمل، وانعدام الأمن المعيشيّ، وضيق سبيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أو قلّتها، وظروف السكن الرديئة، والتعرُّض للجريمة وغير ذلك من الأحوال الجتماعيّة، كلُّ هذا، يسهم في زيادة مواطن الضعف عند المهاجرين وتعرُّضهم للإجهاد والصدمات. فعندما تكون خيارات السكن وفرص العمل قليلة، يستقر القادمون الجدد في الغالب بأكثر المناطق خطراً من حيث تعرُّضها لأخطار الكوارث المناخيّة، في مناطق تكون كلفة السكن فيها أرخص ويسهل الحصول عليه، ولكنّ الظروف المعيشية فيها أسوأ بالقياس إلى غيرها. فيفضي بهم الأمرُ إلى شَغْلِ أماكنَ تكون البنية التحتيّة فيها مهلهلة غير كافية الحاجة، والخدمات الاجتماعيّة قليلة، مُعرّضة لأخطار الفيضان والانهيال الأرضيّ. ويُضافُ إلى ذلك، أنّ المهاجرين يعيشون غالباً في مبانٍ غير آمنة، لم يُلتَزم في بنائها بقوانين البناء ولوائحه (هذا إذا وُجِدَت هذه القوانين). فينتهي المهاجرون في هذه المناطق إلى معاناة فوقَ معاناتهم حين تنزل بمناطقهم الكوارث، فيزدادُ بذلك خَطَرُ نزوحهم.[٣]

وفوق التحدّيات المتقدمة الذكر، فالمعوّقاتُ اللغويّة، وقلّة المال، وقلّة المعرفة بالسياقات المحليّة والصدمات

البيئيّة السابقة، والتمييز، والمشاركة المجتمعيّة غير الكافية، والشباك الاجتماعيّة الضعيفة، كلُّ ذلك، يمكن أن يُغيّرَ من تصوُّرات المهاجرين للأخطار البيئيّة، وأن يُعوِّقَ حصولهم على المعلومات الكاملة الجيّدة التي تأتي في وقتها، قبلَ نُزولِ الكوارث وفي خلالها وبعدها.[٤] ويمكن أن تدفع هذه العوامل المهاجرينَ إلى اتّخاذ قرارات خطرة. ومثال ذلك، أنّه قد يكون انعدام الخبرة الشخصيّة في الانهيال الطينيّ عاملاً مُسهماً في إقامة المهاجرين من شماليّ شرقيّ البرازيل مبانٍ متقلقلة في المنحدرات المعرّضة للانهيال الطينيّ فوقَ الأحياء الفقيرة بريو دي جينيرو.[٥] ويمكن أن يظهر ضعفهم أمام الكوارث في استجاباتهم لإخلاء مساكنهم وقتَ الخطر. فأمّا المهاجرون الذين ليس لهم من الممتلكات إلا القليل أو المقيمون في مستوطنات غير نظاميّة الذين حقوقهم في التملُّك مهلهلة، فيمكن أن تُقلّلَ حاجَتُهُم إلى البقاء في مساكنهم لحراستها وحراسة ما يملكونه من رغبتهم في الإخلاء أو قد تُعيدُهم مساكنهم قبل الأوان الذي ينبغي العودة فيه عودةً فوريّةً في عقب الكارثة.

ويمكن أن تُقلِّلَ هذه القيود أيضاً قدرات الناس ورغبتهم في السعي إلى الإغاثة والحصول عليها في عقب الأحداث المفاجئة. ويمكن لقلّة الطرقات وضعف البنية التحتيّة أن يُعوِّقا أفراد خدمات الطوارئ في إيصالهم ما هو هام من إمدادات وخدمات إلى المستوطنات غير النظاميّة. وعندما يكون حَمْلُ الأوراق الرسميّة شرطاً أساسيّاً لإعانة الناس، يواجه المهاجرون غير النظاميّين والمُهجّرون الذي فقدوا وثائقهم في أثناء كارثة أو نزوح سابق مصاعبَ في الوصول إلى الإغاثة. وحتّى لو لم تكن الحال كذلك، فقد تفوق خشيةُ الذين لا يحملون وثائق رسميّة من الترحيل حاجتَهم إلى المعونة الرسميّة، ولقد يتفاقم الأمر عند انعدام الثقة بالمسؤولين المحليّين. فحين لا يُراعَى المهاجرون في خطط الحدّ من الأخطار والاستعداد لها وخطط العمل المناخيّ، فقد يضطرُّون إلى الاعتماد على المعونة غير الرسميّة والشَّبَاكِ الاجتماعيّة في دَعْمِهم.

ولذلك كان إدماج المهاجرين الحضريّين في التخطيط للتكيُّف مع تغيُّر المناخ، وفي خطط تقليل الأخطار والاستعداد لها، وفي برامج الإغاثة، أمراً في غاية الأهميّة. فبسياسات الهجرة الحضريّة والتوطين والإدماج الجيّد المُدارة جيّداً (اقتصاديّاً واجتماعيّاً ومدنيّاً)، يمكن أن تُعزّزَ المدن قدرةَ السكّانِ المُقبلينَ على التصدّي لآثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها. وهذا يقتضي تحسيناً في الحوكمة والتنسيق والتواصل في كلّ قطاعات الحكومة وطبقاتها، ومشاركةً يُقيمُها المجتمع المدنيّ، ومشاركةً نَشِطةً تُقيمُها كلّ جماعات مجتمع المهاجرين الحضريّ.

الروابط بين الهجرة القسريّة والعمل المناخي: جدول أعمالٍ بحثيّ

قد يكون للمُهجّرين في المدن قوّةٌ تحويليّةٌ عظيمة في العمل المناخيّ. فحدّدنا عدداً من القطاعات التي يُحتَاجُ فيها إلى مزيد من البحث. ونَزْعُمُ أنه إن لم يُبحَث فيها، فسيكون منْ ذلك خطرٌ شديد، وهو ألّا يكون العمل المناخيّ عملاً شاملاً تماماً، وألّا يقدر العمل المناخيّ في المدن على أن يُطلِقَ العنان لكلّ ما فيه من قوّة، من حيث تقليلُ ابتعاث الغازات، وصمودُ المباني، وضمانُ أن تقود مدننا انتقالاً عادلاً في مجتمعاتنا إلى مستقبل خفيض الكَرْبُون، يشمل خيره كلّ الناس. ولَمنَ المهمِّ حين يُبحَثُ فيما ذكرنا أن تُضمَنَ مراعاة مسائل الجَنْدَر والشباب والمسنّين الموصولة بالقطاعات المُعيّنة فيما يلي:

النّقلُ مصدرٌ رئيسٌ لابتعاث الغازات الدفيئيّة، وهو قطاعٌ رئيسٌ يمكن إحداث التحوّل فيه. ويَكْثُرُ في بلاد جنوبيّ العالم أن يَسْتقرَّ المهجّرونَ في مستوطنات غير رسميّة معزولة عن الخدمات الرئيسيّة أو يُتَعذّرُ الوصول إليها. وفي الاقتصادات الناشئة والبلاد الصناعيّة، يَكْثُرُ أن يقيموا في أحياء لا تخدمها وسائط النقل العامّ خدمةً كافية، فيؤثّر ذلك في قدرتهم على الوصول إلى سوق العمل، وفرص التوظيف، والخدمات الاجتماعيّة والصحيّة، وغيرها. ومثال ذلك مدينة باريس، فهي اليومَ تُعيدُ تخطيط نظام النقل العامّ فيها ليشمل الضواحي الكبرى حيث يعيش معظم المهاجرين.

ثم **السَّكَنُ** مصدرٌ آخرُ رئيسٌ لابتعاث الغازات الدفيئيّة في المدن، وكثيراً ما يكون مَصْدرَ ضَعْف أيضاً، إذ يَكْثُرُ أن تكون مساكن المهاجرين معرّضةً للكوارث الطبيعيّة. ولذلك يمكن أن يكون تَحْسينُ حالِ سكن المهاجرين سياسةً لتخفيف أخطار الكوارث وللتكيُّف مع آثارها.

هذا، وسيتزايد سَعْيُ المدن إلى تحقيق **الأمن الغذائيّ** المحليّ لكي تُقلِّل الاعتماد على الغذاء المستورد. فمن الضروريّ أن يُدرَجَ المهاجرون -الذي يعتمدون في الغالب على نظمهم الغذائيّة- في كلّ النظم الغذائيّة التّكيُّفيّة التي تسعى المدن إلى إنشائها.

وفي الدول الصناعيّة والدول النامية، كثيراً ما يكون في طريق المهاجرينَ إلى **الخدمات الصحيّة** مشكلات، ولا سيّما المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسميّة. وهذا يعني احتمالَ أن يعانوا من جرّاء الآثار الصحيّة لتغيُّر المناخ، إضافةً إلى المسائل الصحيّة التي تُصاحبُ الهجرة. فيُحتاجُ إذاً إلى مزيدٍ من التعاون بين الباحثين في تغيُّر المناخ والهجرة والصحة.

أخيراً، يقع كلٌّ من **المشاركة السياسيّة والحشد السياسيّ** في قَلْب العملِ لتَحْقيق القوّة التحويليّة التي في الهجرة القسريّة والمُهجَّرين. إذ يَغلب على المهاجرين عجزهم عن إعمالِ حقوقهم السياسيّة، حتّى في البلاد التي يكون لغير المواطنين فيها حقُّ التصويت في الانتخابات المحليّة. ويفتقر المهاجرون أحياناً إلى الوثائق الرسميّة التي تمكنهم من التصويت والمشاركة في القرارات الجماعيّة، أو يشعرون بأن لا شرعية لهم لكي يفعلوا ذلك أو أنّهم غير آمنين أماناً يكفيهم فعْلَ ذلك، ولكنْ مهما يكن الأمر، فمن الضروريّ أن تكونَ الأعمال المناخيّة تشاركيّةً ومخططةً لتشتمل على المهاجرين.

ونَعْلمُ أنّ ما ذكرناه آنفاً من قطاعاتٍ عظيمٌ شأنهُ في إصابة الأهداف المنصوبة لتقليل ابتعاث الغازات الدفيئيّة، وفي بناءِ الصُّمود الحضريّ. فنقول إنّ إجراءَ البحوث المُعمّقة أمرٌ مُحتاجٌ إليه لتوسيع فَهْم الكيفيّة التي عليها تتفاعل الهجرة القسريّة هي وأعمال المُدن في هذه القطاعات. ونقترح جدولَ أعمالٍ بحثيّة ثلاثة في:

- **تأثير الهجرة القسريّة في القطاعات التي هي أساس العمل المناخيّ:** فكيف يمكن أن يدعم الباحثون تخطيط المدينة واستعدادها أحسنَ دَعْم، ومن ذلك دعمها بمُعْطيات ما يُتوقَّعُ من حيث الهجرة القسريّة في عصرٍ تُسرعُ فيه الأزمة المناخيّة؟
- **مواطن الضّعف المعيّنة في السكّان المُهجَّرين:** فكيف يمكننا دعم الأعمال المناخيّة لنضمن ألّا تُهمَل المهاجرينَ ولا يكون لها عواقب غير مقصودٍ إليها من حيث تفاقُم مواطن الضّعف، كنظام رسوم الازدحام في مراكز المدنَ الذي يُصعّب على العمال المهاجرين إيجاد العمل؟
- **مواطن الضّعف المشتركة والفرص المشتركة لإيجاد مصلحة مشتركة** بين المُهجَّرينَ وغيرهم من السكّان المستضعفين في المناطق الحضريّة: فكيف نُمكِّن وندعم بناءَ الأحلاف والمناصرة المشتركة بيَد الناس الأكثر تضرُّراً، الذين تجتمع حولهم الهموم نفسها؟

وبعدُ، فلا تقتصر ضَرُورةُ معالجة هذه المسائل معاً على تحقيق عملٍ مناخيٍّ ناجعٍ محليّاً، بل تَشْمَلُ إلى ذلك إنجاحَ اندماج المهاجرين في المدن.

فرونسوا جِمِن *F.Gemenne@uliege.be*
مدير

كارُلِين زِكغراف *caroline.zickgraf@uliege.be*
نائبةُ مدير

مَرْصَدُ هوغو، بجامعة لياج *www.hugo.uliege.be*

أنَاليس ديبو *anneliese.depoux@uspc.fr*
مديرةٌ مُشَارِكةٌ، في مركز فرشو-فيلرميه، بجامعة باريس ديكارت
http://virchowvillerme.eu

لتيشيَا بيتينوتي *laetitia.pettinotti@hotmail.com*
موظّفةٌ بحوثٍ رئيسةٌ، في معهد التنمية الخارجية
www.odi.org

أكاثا كافيكيوُلي *acavicchioli@c40.org*
رئيسة قسم دبلوماسيّة المدن (مؤقّتاً)، في فريق قيادة المدن الأربعين المعنيّ بالمناخ *www.c40.org*

سارة روزنغرتنر *sarahrosengaertner@gmail.com*
مُستشارةٌ رَئيسَةٌ، في مجموعة مؤسّسات المجتمع المفتوح
www.opensocietyfoundations.org

١. Gemenne F and Rankovic A (2019) *Atlas de l'Anthropocène* bit.ly/Atlas-Gemenne-Rankovic-2019

٢. هذه المقالة مبنيّةٌ على دراسة أجريت لفريق قيادة المدن الأربعين المعنيّ بالمناخ ومجلس رؤساء البلديّات المعنيّ بالهجرة، بدَعْمٍ من مؤسّسات المجتمع المفتوح والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

٣. De Sherbinin A et al (2012) 'Migration and risk: net migration in marginal ecosystems and hazardous areas', *Environmental Research Letters* 7(4) (الهجرة والمخاطر: صافي الهجرة في النظم البيئيّة الهامشيّة والمناطق الخطرة) https://doi.org/10.1088/1748-9326/7/4/045602

٤. IOM (2015) *World Migration Report: Migrants and Cities: New Partnerships to Manage Mobility* (تقرير الهجرة العالميّ: المهاجرون والمدن: مشاركات جديدة في إدارة التنقُّل) www.iom.int/world-migration-report-2015

٥. Warn E and Adamo S B (2014) 'The Impact of Climate Change: Migration and Cities in South America', Bulletin 63 (2), World Meteorological Organization (تأثير تغيُّر المناخ: الهجرة والمدن في أمريكا الجنوبيّة) bit.ly/WMO-cities-south-america-2014

اللَّاجئاتُ وأماكنُ قضاءِ وقت الفراغ والمدينةُ

سارة لِن

يُظهِرُ بحثٌ أُجْرِيَ على لاجئاتٍ في عمّان وبيروت عِظَمَ شأنِ الوصول إلى أماكنَ يُقضَى فيها وقت الفراغ آمنةً لُحسْنِ الحال والاندماج.

يمكن أن تكون الأماكنُ الخَضِرَةُ، اليسيرة المأتى، عند اللاجئين المُتوطّنينَ من تلقاء أنفسهم، المفتقرون إلى الموارد، وأكثرهم يعاني آثار الضرر النفساني، أن تكونَ واسطةً لحُسْنِ حالهم. فاستعمال هذه الأماكن للاسترخاء والتفكير، أو لرياضة الجسم ومعاشرة الناس واللعب، ممكنٌ أن يعين اللاجئينَ على مدّ حبال أمتَ بينهم وبين المجتمع المضيِّف، وأن يفضي بهم إلى فَهْمِ المدن التي يعيشون فيها فهماً مكانيّاً.

ولكنْ تعاني الأحياء التي تتميّز باستقبالها اللاجئينَ وتقع في مُدُنِ البلاد التي يسكنها أكثرُ ناسِ الأرض، تعاني هذه الأحياء التنميةَ والتخطيطَ غير الرسميَّين، وقلّةَ المساكن الشاغرة، وكثافةً سكّانيّة شديدة. ولذلك، تكونَ الأماكن العامّة فيها، اليسيرة المأتى، التي يقضي المرء فيها وقت الفراغ، قليلةً ومُهملةً في الأكثر. ولقد تُخصَّص بعض الجماعات والأفراد بهذه الأماكن، فيعزل ذلك الناسَ الآخرين أو يُخيفُهم، أو قد تراقبُ الدول هذه الأماكن من كَثَب.

وأمّا بحثي الذي أجريتهُ بين سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٧، فقد رَكَزْتُ همّه في تجربة اللّاجئات السوريّات الجَنْدَريّة في التنقُّل، والأمن، والأماكن العامّة في أحياء من مدينة عمّان ومدينة بيروت.[1] وقد اختارَ اللاجئون هذه الأحياءَ، بسبب قدرتهم على دفع كلفة العيش فيها، وقُربها من فرص العامل (غير النظاميّ)، وأواصر القرابة، وهذا الأخير كثير. ولكنْ لم يكن للنساء المقيمات في هذه المناطق سبيلٌ مفتوح يَصِلْنَ به إلى الأماكن الخَضِرَة العامّة. ولم يقتصر سبب ذلك على افتقار هذه المدن إلى أماكن كهذه، بل شمل أيضاً عدداً من مسائلَ بنيوية وذاتيّة متشابكة، فاجتمع السببان فأنْشَأا معوّقات كثيرةً أمامَ النِّساء في سبيلهنّ إلى الأماكن العامّة وإلى التفكّه بفرص تَفْرَغُ فيها أوقاتهنّ.

مُعوّقات الوصول إلى ما تقدّم ذِكْرُه من أماكن

ألقت النساء الضوءَ على معايير مجتمعيّة وثقافيّة تحكم حضورهنّ وتنقلهنّ في الأماكن العامّة. ومما كوّن تجاربهنّ سهولةُ تعرضهنّ للمضايقة اللفظيّة والإساءة الجسديّة والتحرّش الجنسيّ، بسبب جِنْسهنّ وحالة لجوئهنّ. وأبرزَ أيضاً أن لا استقرار في أحوالهنّ العمليّة وأنهنّ مفتقرات إلى المال، وذكرن أثرَ ذلك في تنقُّلهنّ. فأماكنُ قضاء وقت الفراغ كالكُرْنيش في بيروت أو مدينة الحسين الرياضيّة للشباب في عمّان، كانت بعيدة جدّاً عنهنّ، مسافةً وكُلفةً.

وأمّا النساء اللواتي أساسُهنّ الاجتماعيّ الاقتصاديّ منخفض، فيكثر أن تكون معرفتهنّ قليلة بالمدينة التي تُضيّفهنّ، بكلّ ما بَعُدَ الأحياء التي هنّ فيها، وفي ذلك إشارةٌ إلى الخوف والتشويش. ولا سيّما اللواتي لا يعرفن القراءةَ والكتابة، فقد شعرْنَ أنْ لا قدرة لهنّ على الخروج من حدود أحيائهنّ، وكأنّهنّ 'عَمْياوات'، فلا يستطعنَ قراءةَ اللوافت وأسماء الطرق، ويُكْثُرُ أن يَخْشَيْنَ سؤالَ الآخرين أن يساعَدوهنّ.

ولقد رأت اللاجئات أنّ أماكن قضاء وقت الفراغ في الأحياء التي يَعِشْنَ فيها مهملةٌ غير آمنة. فعلى سبيل المثال، ذكرت لاجئات في شرقيّ عمان اجتنابَهنّ الذهابَ إلى منتزه قريب منهنّ واصفات إيّاه أنّه 'بشع'، وله سمعة سيئة من حيثُ السلامة الشخصيّة، ويكثر أن يتردد إليه ثُلَلٌ من الرجال 'المتسكّعين'. ومثْل ذلك، أنْ ذكرت نساءٌ في بيروت أنّهن يَرَيْنَ في بعض الأماكن المحليّة، ومنها ملعبٌ للأطفال ومنتزه، أنّها مَنابتُ نزاع وتوتُّر بين اللاجئين والمجتمع المحلّي. فكثير من التوتُّر الذيَ ذَكَرْنَهُ وقع في ملاعب الأطفال فاشتدّ فصار مُشادّة كلاميّة وتهديداً بين أهالي الأطفال.

وقالت نساءٌ إنّ حياتهنّ الاجتماعيّة في سورية كانت متنوّعةً، إذ كنّ هناك يتمتعنَ بالمؤانسة في الشوارع في أوقات مختلفة من اليوم، وذكرت أكثرهنّ أنهنّ في المدن المضيّفة مضطرّاتٌ إلى البقاء في البيت بعد غروب الشمس، وعبّرَ كثيرٌ منهنّ عن إحباطهنّ بسبب منعهنّ من المؤانسة في أحيائهنّ مساءً، لأنّ قلقَ أسرهنّ عليهنّ أفضى بهم إلى تقييد حركتهنّ. وأعربت اللاجئات المقيمات في بيروت عن قلق من الخروج من البيت ليلاً أعظم من الذي أعربت عنهُ اللاجئات في عمّان. وهذا كان موصولاً وصلاً مباشراً بافتقارهنّ إلى إطلاق صفة اللاجئ عليهنّ وإلى شرعيّة كونهنّ في لبنان، وبالإطار الأمنيّ المعقّد المعمول به في بيروت. فقد خافت هذه النساء من أن يُنظَرَ إلى أوراقهنّ الرسميّة (فأكثرهنّ كُنّ يُقِمْنَ في بيروت وتصريحهنّ القانونيّ

منتهي الصلاحيّة أو أنّهنّ قَدِمْنَ لبنان تهريباً) وطلبْنَ البقاء غير ملحوظات. ويُقابِلُ ذلك، أنّ النساء السوريّات المقيمات في عَمان أعرَبْنَ عن بعض انزعاج وخوف يُصيبُهنّ وهنّ في الأماكن العامّة، ومع ذلك، فشعورهنّ بشرعيّة وجودهنّ في الأردن وبالحماية فيها، الذي هو أكثر ممّا تشعر به اللاجئات في لبنان، أفضى بهنّ إلى أن يَجِدْنَ قيوداً أقلّ على حركتهنّ الشخصيّة في المدينة التي تُضيّفهم.

التأثير في حُسْن أحوال النساء

ومما نتج عن هذه التحدّيات، أنّ كثيراً من النساء قضَيْنَ أوقات فراغهنّ في عزلة. وإن كان للنساء أقارب في الأحياء التي يُقِمْنَ فيها، أو أنّهن مَدَدْنَ أحبالَ اتّصال بينهنّ وبين الجيران، ملْنَ إلى قضاء أوقات فراغهنّ بالزيارات الاجتماعيّة. فكانت هذه العلاقات ضروريّة في حُسْن أحوالهنّ. وأمّا النساء اللاتي لم يكن عندهن علاقات اجتماعيّة، فذكرْنَ أنّهن يعشْنَ كثيراً من انعدام التنقّل ومن الانقطاع عن الناس، والعزلة، وعبّرن أيضاً عن أنّهنّ يجدن أنفسهنّ 'غريبات' في المدينة التي تُضيّفهم، وهذا جعلَ خوفَهُنّ حين يكنّ في الأماكن العامة مستفحلاً.

ملعب أطفال في بيروت، سنة ٢٠١٦.

هذا، وقد أتاحت صفوفٌ دراسيّةٌ هيّأتها مؤسّسات دينية ومنظمات غير حكومية للنساء فرصاً للاجتماع بغيرهنّ، وللاسترخاء، واكتساب مهاراتٍ جديدة، والأخذ بأعمالٍ كالخياطة والطهي، فكانتَ لهنّ مخرجاً من حدود البيت. ومع ذلك، من الممكن أن تتحكّم جماعاتٌ من النساء معيّنةٌ بصفوف بناء المهارة التي تُديرُها المنظمات غير الحكومية، ولا سيّما مَن أساسهنّ من الطبقة المتوسّطة. وفسّر ذلك ممثلون من المنظمات غير الحكومية، بأنّ كثيراً من النساء المتعلّمات أصلاً اللواتي أصابهنّ الملل، يغلبن على غيرهنّ في صفوف الطهي والخياطة، وبأنّهن يستطعن أنْ يدخلن ثانيةً، مرةً بعد مرةٍ، في الصفوف لأنّهن فَهِمْنَ نظامَ قبول الدخول كيف يعمل. وهكذا، كانت شُعَبُ المنظمات غير الحكومية أماكنَ تقضي فيها بعض اللاجئات أوقات فراغهنّ، لا كُلُّهُنّ.

ويمتعض كثيرٌ من المقيمين في المدينتَين مدّةً طويلة من قلّة الأماكن العامّة الآمنة، التي يمكن أن يجدوا فيها ترحابا، ليقضوا فيها أوقات فراغهم. فينبغي للمخطّطينَ أن يُقدّموا في الأولويّة هذه المناطقَ من المدينة، التي يكون التغيُّر الاجتماعيّ فيها شديد، ومواردها في خطر شديد، وتعاني التلوُّثَ البيئيّ. إذ يحتاج الناس إلى أماكنَ خَضَرة، سهلة المَأْتى، قريبة من أحيائهم، جيّدة الإضاءة، ومراقبة إنْ اقتضى الحال ذلك، لضمان تثبيط أعمال التخريب الصغيرة والتحرُّش الجنسيّ. وقالت النساء مؤكّدات إنّهنّ لا مانع عندهنّ من حضور ناسٍ من الأمن أو من السلطات إنْ عنى ذلك أنّ الخلافات في الحيّ تحت السيطرة وأنّ النظامَ العامّ محافظٌ عليه.

ويمكن أن يُعينَ رَسْمُ الخرائط المكانيّة -لإيجاد طريقة يصل اللاجئون بها إلى مختلف الأماكن في المدينة- المخطّطينَ والمنظمات غير الحكومية على النظر في الطرق والوسائل التي بها تنتفع النساء من الأماكن، فكيف يشعرن عند التنقُّل في الأماكن العامة؟ ولِمَ يتجنّبْنَ أماكن معيّنة؟ على أنّ تخطيط الأماكن تقع عليه تحدّيات اجتماعيّة وثقافيّة أيضاً، وإنّه مثيرٌ لمسائل أخلاقيّة أوسع، في ما له صلة بتشارك المعلومات الدائرة حول تنقُّل اللاجئين. ولكنّ بعض المنظمات غير الحكومية في لبنان استعملت تخطيط الأماكن استعمالاً ناجعاً. فقد نجحت منظمةٌ غير حكومية ببيروت في تخطيط الطرق التي سلكتها النساء حين زُرْنَ مراكز التماس المشورة، فيَسّرَ ذلك مناقشةً مفتوحةً في ما يُتجنَّبُ من أماكنَ وناس ونقط تفتيش وغير ذلك. وقد أجري التخطيط لكي تُتَشارَكَ المعلوماتُ تشاركاً نَشِطاً، ولضمان أن تشعر النِّساء بالأمان وأن لا ينقطعن عن الانتفاع من مراكز التماس المشورة. ويمكن أن يُنْتفعَ أكثر من مثل أساليب التخطيط هذه لتحسين فَهْم الأحياء السكنيّة، والاستفادة من المرافق والأماكن التي تُقْضى فيها أوقات الفراغ.

ولتحقيق كلّ ذلك، ينبغي أن يعمل المخطّطون والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحليّة، معاً، على تقديم

تنمية الأماكن العامّة الخَضِرَة في الأولويّة، فهذا يُفسحُ السبيلَ لتوسيع التفاعل المجتمعي. فيمكن تصوُّر الأماكن وتنميتها بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة المعنيّين، ومنهم المجتمعات المحليّة المُضيفة واللاجئونَ، لتعزيز الشعور بالتشارك في العمل والمسؤوليّة، فيُضمَنُ بذلك حِفظُ الأماكن على الرغم من قِلّة الموارد.

سارة لن slinn1@sheffield.ac.uk
مرشّحةٌ يُموِّلُها مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية لنَيْل درجة الدكتوراه، في قسم الدراسات الحضريّة والتخطيط، بجامعة شِفلد
www.sheffield.ac.uk/usp

١. دَعَمَ هذا العملَ الميدانيَّ بعض الدّعم مركزُ وايت روز للتدريب على الدكتوراه (White Rose Doctoral Training Centre).

أهو طَرِيق إلى أقلِّ مقاومة؟ مدن الاتحاد الأوروبيّ وإعادة التوطين المنظّمة محليّاً

تِيُومِر سَبْشِف ومُورتز باومغرتل

يمكن أن يكونَ تَوْسيعُ طُرُقِ إعادة التوطين المنظّمة محليّاً التي تقودها المدن جزءاً من حلٍّ أوسع للأزمة السياسيّة الراهنة في أوروبا وللمأزق الذي انتهت إلَيه حال الهجرة.

في السنين الأخيرة، اكتسبت الحكومات المحليّة شيئاً فشيئاً مكانةً رفيعةً في نظام إدارة الهجرة في أوروبا. ويمكن أن يُنسَبَ هذا التأثير المتزايد إلى أعمال اللامركزيّة التي امتدّت عقوداً، وإلى انتقال الاختصاصات بين البلاد الأوروبيّة.[١] فمن إتاحة السكن إلى الوصول إلى التعليم والاندماج في سوق العمل، يعتمد اليومَ كثيرٌ من جوانب عيشة المهاجرين اليوميّة مباشرةً على قدرة السلطات البلديّة وشركائها من القطاعين العامّ والخاصّ لتقضي لهم هذه الحاجات قضاءً ناجعاً.

ومنذ صيف سنة ٢٠١٥ خصوصاً، حين اضطرت الحكومات المحليّة إلى سدّ كثير من مواطن الخلل في خدمات استقبال اللاجئين على المستوى الوطنيّ، تحاول الحكومة المحليّة بوُضوح التأثيرَ في صناعة سياسات الهجرة متجاوزةً حدود تفويضها المحلي. ولهذا، يزداد تعاون الحكومات المحليّة مع شركائها الذين لهم المزاج نفسه في مُشَاركة عابرة للحدود الوطنيّة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك شَبَاك المدن العابرة للحدود الوطنيّة، كشبكة مدن اليورو (Eurocities) ومبادرة مدن التضامن (Solidarity Cities). ولا تُتيحُ هذه الشّبَاكُ فرصاً جديدةً لتبادل السياسات فحسب، بل هي إلى ذلك تُتيحُ العملَ السياسيّ على إرساء أهداف الحكومة المحليّة، التي تعارض في بعض الأحيان تعارُضاً تامّاً أولويّات الحكومات المركزيّة المعنيّة. ومثال ذلك برشلونة وأثينا، فقد اقترحتا إعادةَ توطين اللاجئين مباشرة بين المدينتَين في مارس/آذار ٢٠١٦، وهي خطة نَقَضَتْها الحكومة الإسبانية.[٢] وفي ألمانيا، تشتمل حركة زيبروكه (Seebrücke) على أكثر من ١٠٠ مدينة وبلدة، ولم تنفكّ هذه الحركة تضغط على الحكومة الاتحاديّة لتسمح للسلطات المحليّة بنقل لاجئين إليها مباشرةً من الموانئ الإيطاليّة.

إعادة التوطين المنظّمة محليّاً

كانت خطَطُ إعادة التوطين، الضيّقة النطاق، القائمة على برنامج الرعاية الخاصّة للاجئين في كندا، جزءاً من نظام إدارة الهجرة الدوليّة لزمن ليس بقليل. وعلى حين اتّبع كثيرٌ من دول الاتحاد الأوروبيّ أكثر مقاربات تقييديّة اتّبعتها قطّ في الحماية الدوليّة، أظهرت دول أخرى (ولا سيّما إيرلندا والمملكة المتحدة وألمانيا) تقارباً غيرَ مألوف في هذا الضرب من إعادة التوطين التّصاعُديّة. ولكن أبرز الأمثلة على ذلك هي في إيطاليا، حيث يُتيحُ مشروعٌ هناكَ منذ أربع سنين، تقوده منظمة كنسَيّة اسمها جماعة سانت إيجيدو (Community of Sant'Egidio)، ممراً آمناً للمهجَّرين من مخيّمات في الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال مبادرة الممرات الإنسانيّة (Humanitarian Corridors). وقد بدأ المشروع رسمياً في نهاية سنة ٢٠١٥ مع التوقيع على مُذكّرة تفاهم بين جماعة سانت إيجيدو وعدد من المنظمات الدينيّة الأخرى وثلاث وزارات إيطاليّة: وزارة الداخليّة ووزارة الشؤون الخارجيّة ووزارة التعاون الدولي.

وبدعم من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عيّنت جماعة سانت إيجيدو وشركاؤها المُرشّحينَ المحتملين لإعادة توطينهم من مخيّمات لاجئَين، أكثرها في لبنان والأردن وإثيوبيا. وما يحدثُ هو أنّه بعد أن تفحص وزارة الداخليّة قائمة المرشّحين ثم توافق عليها، تُصدرُ القنصليّة الإيطاليّة في كل بلد لكلّ شخص تأشيرةَ دخولٍ إنسانيّة. ثم يُنقَلُ اللاجئونَ جوّاً إلى إيطاليا، حيث يُسجّلون طلبَ حماية دوليّة. وحين يَصلُونَ إلى إيطاليا، ينتشرون في المدن (وهم اليوم في أكثر من ٩٠ مدينة في ١٨ مقاطعة مختلفة)، وهناكَ تَردُ عليهم معونة الاستقبال والاندماج من شبكةٍ كبيرة من الجمعيّات الكنسيّة المحليّة، والمجتمع المدنيّ، والمنظمات غير الحكوميّة، والأُسَر. وتشتمل الخدمات الواردة عليهم الإسكان، والدروس اللغويّة، والإرشاد المهنيّ، والوساطة الثقافيّة، والمعونة القانونيّة. والمنظماتُ المضيفة هناكَ مسؤولةٌ عن اندماج اللاجئين مدّةَ عام في الأقل، على أنّها في كثير من الحالات تستمرّ في إتّاحة دَعْم جزئيّ (أكثره في الإسكان) مدّةً أطول، حتّى يصبح النّاس مكتفين ذاتيّاً في الغالب. هذا، وتستوعب جماعة سانت إيجيدو وغيرها من المنظّمات المضيفة كلَّ الكلفة التي لها صلة بالمشروع.[٣] ويعيد المشروع اليومَ توطينَ نحو من ٧٥٠ لاجئٍ في السنة، ومع أنّ العدد بسيطٌ، ما يزال أكثرَ من العدد الذي تقبله أغلب فرادى الدول الأعضاء.[٤] ولقد اختيرَ المشروعُ تقديراً لإسهامه في حماية اللاجئَين فائزاً إقليميّاً في قارة أوروبا بجائزة نانسن الرفيعة من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.[٥]

ثمّ هناك مبادرات أصغر، لكنّها تشبه المبادرة السابقة، بُدأ بها حديثاً في بلجيكا وفرنسا -إضافةً إلى المبادرات التصاعديّة الموجودة قبلاً- وأعلنت مدنٌ تقدّميّة كثيرة الموارد كبرشلونة وفيينا وهَمبُرغ مرّةً بعد مرّة رغبتها في إضافة اللاجئينَ ودعمهم. ونرى أنّ توسيعَ الحكومات المحليّة لهذه المبادرات ممكنٌ أن يكون طريقَ أقلِّ مقاومة للإصلاحات البعيدة المدى في نظام إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أنّ المحاولات السابقة لإنشاء آليّات لإعادة توطين اللاجئين بينَ مدينة ومدينة قد قاومتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ، لم تُعرقَل إلى الآن مبادرَاتُ إعادة التوطين المنظّمة محليّاً ومَشاريعُ الرعاية المجتمعيّة الأخرى، لا سياسياً ولا قانونياً.

والظاهر أنّ ما يُسهِمُ إسهاماً عريضاً في تقليل مقاومة الدول لإعادة التوطين المنظّمة محليّاً أمران. فأمّا الأول، فأنّ خطة المشروع تُرْضي الحكومات المركزيّة من حيث مخاوفها الأمنيّة، إذ يمكن أن تفحص السلطات الوطنيّة الأفرادَ قبل السماح بإعادة توطينهم. وأمّا الثاني، فأنّ الحكومات المركزيّة لا تستوعب كلفة الاستقبال الأوليّ ووكلفة الاندماج القصير والمتوسط الأمد في المجتمعات المحليّة. فعلى حين أنه ما يزال واجباً عليها إتاحة إمكان الوصول إلى أنظمة الضمان الاجتماعيّ والرعاية الصحيّة، تستفيد كلها من الفوائد الطويلة الأمد الآتية من استيطان اللاجئين الدائم واندماجهم في بلادٍ تعاني شيخوخةً سكّانيّة.

المدن ومستقبل إعادة توطين اللاجئين

غير ما ذكرنا من أسباب، أسبابٌ أخرى للاعتقاد بأنّ المدن هي المواضع المنطقيّة لإنشاء خطط إعادة توطين اللاجئين توطيناً مستداماً. أوّلها، أنّ السلطات المحليّة في وَضْع يمكنها فيه، بسهولة وإحكام، تقدير القدرات المحليّة على إضافة اللاجئين وإدماجهم. إذ عندها الدراية الحديثة بالحال التي عليها وجود المساكن، وخدمات الرعاية الصحيّة، والأماكن المدرسيّة، والجماعات العرقيّة والدينيّة، وظروف سوق العمل المحليّة. وثانيها، أنّ كثيراً من السلطات المحليّة اكتسبت خبرةً كثيرة في إدارة استقبال اللاجئين وإدماجهم، وهي راغبةٌ في أن تستمرّ في الاستثمار بهذا الميدان. فعلى سبيل المثال، في كثير من بلديّات ألمانيا وهولندا اليومَ مكاتب محليّة تعمل حصراً على مسائل حوكمة الهجرة والاندماج. ويمكن حَشْدُ ما تراكم عند هذه المكاتب من معرفة وما مدّته من الأحبال بينها وبين المنظمات غير الحكوميّة والقطاع الخاصة، يمكن حَشْدُ كلّ ذلك لمبادرات إعادة التوطين المنظمة محليّاً. وثالثها، أنّ الحكومات المحليّة بدأت في التعاون مباشرةً مع المنظّمات الدوليّة، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ففي اليونان، مثلاً، تُعيِّنُ هذه المنظمات ناساً من موظّفيها للعمل في بعض البلديّات، وهذا أسهم إسهاماً عظيماً في تنمية القدرة المحليّة على حوكمة الهجرة. ويمكن أن تنتفعَ الحكومات المحليّة من هذه المشاركات العابرة للحدود الوطنيّة في إعطاء معنىً للدعوات الأخيرة إلى توسيع التعاون في ميدان إعادة توطين اللاجئين.[٦]

ومن منظور الحكومات المحليّة، أنّ هناكَ أيضاً مسوّغات لتعزيز مبادرات إعادة توطين الاجئين المحليّة. وأظهرت المدن الأوروبيّة تطلُّعها إلى تحسين تأثيرها في حوكمة الهجرة. فهي تختبر مباشرةً عواقب الهجرة وما له صلة بها من تحدّيات سياسيّة، ومع ذلك لا يفسح لها السبيل للجلوس إلى طاولة اتّخاذ القرارات الهامّة. ويضاف إلى ذلك، أنّ كثيراً من الحكومات المحليّة تُعارضُ علناً المقاربات القائمة على الرّدع التي يعمل على إرسائها الاتّحاد الأوروبيّ والدول الأعضاء فيه. ويمكن أن تفضي طرق إعادة التوطين المُدَارةُ محليّاً إلى وَضْعَ المُدُن في مركز حوكمة الهجرة، من الوجهة التنظيميّة في الأقَلّ، ومن ثمّ تُتَجنّبُ النتائج المحليّة الإشكاليّة، وفي الوقت نفسه، يُتَاحُ للمُهَجَّرين حمايةٌ أقوى.

ومن الوجهة العمليّة، نقترح مقاربةً من مرحلتَين لتوسيع نطاق إعادة التوطين المنظّمة محليّاً. قبل كلّ شيء، يمكن تنفيذ مشاريع إعادة التوطين الضيّقة النطاق، التي تُموِّلُ نفسها، وتقودها السلطات المحليّة، في وقت واحد، في عدّة بلاد بتفويض من الحكومات الوطنيّةً المعنيّةً. ويمكن تيسيرً العمل من خلال ما هو قائمٌ من شبَاك مدن الهجرة العابرة للحدود الوطنيّة. صحيحٌ أنّ المَرءَ قد يشكّ في قدرة الحكومات المحليّة على تمويل مثل هذه المبادرات، ولكنْ ينبغي له أن يتذكّر أنّ كثيراً من البلديّات –لمّا كان الدعم المالي من الحكومة المركزيّة معدوماً– استثمرت كثيراً في استقبال اللاجئين وإدماجهم في خلال السنين الأخيرة. وفوق ذلك، ينبغي أن تكون الحكومات المحليّة التي أعلت رغبتها في قبول مزيد من اللاجئين قادرةً على تسويغ الإنفاق الإضافيّ المتوسّط المبلغ على مشاريع إعادة التوطين، فعلى سبيل المثال، تُقدّر كلفة برنامج الرعاية المجتمعيّة في المملكة المتحدة بنحو ٩ آلاف جنيه إسترلينيّ لكلّ أُسْرَة مُعَاد توطينها.[٧] وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلديّات أن تطلب إلى الاتحاد الأوروبيّ مزيداً من التمويل لدّعْم المبادرات. وبالنظر إلى أنّ مبلغاً كثيراً من أموال الاتحَاد الأوروبيّ المخصّصة لإعادة توطين ونقل المهجَّرين قد خُصِّصَ على مرّ السنين بحكومات الاتحاد الأوروبيّ التي أخفقت حينئذ بتنفيذ ما التزمت به، بالنظر إلى ذلك، ليس صعباً أن تُرَى مَحاسنُ توجيه بعض الأموال مباشرةً إلى المدن. وأخيراً، يمكن توسيع مشاريع إعادة التوطين التي تقودها المدن توسيعاً تدريجيّاً داخل البلاد ومن بلد إلى بلد، ويمكن في الوقت نفسه تحسين الأعمال مع مرور الوقت على حسبِ ما تراكمَ من أدلّة وخبرة.

فتَوْسيعٌ نطاق برامج إعادة التوطين وحجمها وجودتها هو أحد الأهداف الرئيسة التي نَصَبَها الاتّفاق العالميّ بشأن اللاجئين. ومع ذلك، تتّسع الهوّة بين حاجات إعادة التوطين والأماكن التي تُتيحها الدول لذلك. ونحن نرى أنّ الحكومات المحليّة يمكن ان تكون قوّةً حَفْزيّةً خلفَ معالجة هذا الخلل. وبالنظر إلى التوسُّع الحضريّ السريع، والزيادة المتوقّعة في التَّهجير الذي له صلة بتغيُّر المناخ، يبدو أنّ من الفطنة أن يُسْتَثمرَ في إنشاء هذه الضروب من الحلول المستدامة لمعالجة التحدّيات الموصولة بالهجرة. فإن نجح التوسُّع التدريجيّ للسُّنَن المتّبعة في إعادة التوطين التي تقودها المدن، فقد يصير ذلك ضرباً من الإصلاح السياسيّ 'الخاضع للرقابة'، يمكنه من غير زيادة الانقسامات السياسيّة أن يُفضيَ إلى تحوُّل حقيقيّ في طريقة المقاربة والتفكير التي عليها حوكمةً الهجرة.

تيُومر سَبْشف *t.y.sabchev@uu.nl*
باحثٌ حائزٌ على درجة الدكتوراه

مُورتز باومغرتل *m.g.n.baumgartel@uu.nl*
باحثٌ رئيس

مشروع مدن اللجوء البحثيّ الذي تُموِّلهُ المنظمة الهولنديّة للبحوث العلميّة من خلال برنامج فتشي (Cities of Refuge NWO VICI)، وَجامعة أوترخت، وكلية روزفلت الجامعية *www.citiesofrefuge.eu*

١. Lacroix T and Desille A (Eds) (2017) *International Migrations and Local Governance: A Global Perspective*. Cham: Palgrave Macmillan. (الهجرة الدوليّة والحوكمة المحليّة: منظور عالميّ)
٢. bit.ly/Barcelona-Athens-refugees
٣. Humanitarian Corridors (2019) *Humanitarian Corridors: implementation procedures for their extension on a European scale* (الممرات الإنسانيّة: إجراءات التنفيذ لمَدّها إلى النطاق الأوروبيّ) bit.ly/HumanitarianCorridors-2019
٤. انظر ص٥ bit.ly/Eurostat-EU-asylum-decisions-Apr19
٥. bit.ly/Nansen-HumCorridors-2019
٦. انظر 'اعتباراتٌ عمليّة لبرامج إعادة توطين فعّالة'، ولِيَم لايسي سوينغ، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥٤، ٢٠١٧. www.fmreview.org/ar/swing
٧. HM Government (2016) *Community Sponsorship: Guidance for prospective sponsors* (الرعاية المجتمعيّة: إرشادات لمن يُحتمَلُ أن يكون راعياً) bit.ly/UKGov-Prospective-Sponsors-2016 p11

اتّخاذُ المُدُنِ شَريكةً: حالة كامپالا

سامر صليبا وإنسنت سِلفر

قَدمَتْ أعدادٌ عظيمة من اللاجئين مُدُنَ غربيٍّ أوروبا منذ عام ٢٠١٥، فحَفَزَ قدومهم تأييداً عريضاً لدور حكومات هذه المدن في معالجة التَّهجير. على أنّ التّهجير الذي يُفضي بالناس إلى المدن في بلادٍ غربيٍّ العالَم وشرقيّه أمرٌ يصرف الوجوهَ إليه.

ليس التّهجير الذي يُفضي بالناس إلى المدن ظاهرةً جديدة. ويعمل اليومَ المجتمع الدوليّ مع عدد من المدن الأوروبيّة مُتّخذاً إيّاها شريكةً في دعم اللاجئين، على حين تُضيّفُ مدنٌ أخرى، مثل: كامپالا، وعمان، وجلال آباد، من اللاجئين، أضعافَ من تُضيّفهم تلك المدن الأوروبية، وطول الضيافة في هذه أضعاف ما في تلك، مع أنّ مواردَ هذه المدن أقلّ، وليس لها من الدعم الدوليّ مثل الذي لتلك المدن الأوروبية. وإن أريدَ دَعْم المدن في جَعْل مجتمعاتها المحليّة مُشْتملةً على مهجّري الحضر، لَزِمَ المجتمعَ الدوليّ (ومنه الجهات الفاعلة في مَيْداني العمل الإنساني والإنمائي، والشركات المتعدّدة الجنسيّات، وهيئات الأمم المتحدة) أنْ يأتيَ 'مقديشو وأخواتها' في العالم، كما يأتي 'برلين وأخواتها'؛ أي يتّخذها شريكةً، يقيم لرأيها وزناً، ويشدّ أزْرَ سَعْيها، بالاستثمار والدعم التقنيّ والتعاون.

ولمّا كان في سنة ٢٠١٨، أجرت لجنة الإنقاذ الدولية بحثاً على ٢٣ مدينةً مُضيّفة في العالم. وبلغ اختلاف المدن فيه أنْ استوعبَ مدناً كأغاديز ونيويورك ومقديشو ومونتريال وجلال آباد، ثم دلّت نتيجته على أنّ ١٩ مدينة من مدنه آثرت مشاركةَ المجتمع الدوليّ لكي تركبَ ما يَعرِضُ لها من تحدّيات الهجرة. ولكنْ يُحتاجُ في هذه المدن وما يماثلها إلى مزيد عملٍ حتّى يُضمَنَ لحكومات المدن أن تدعمها الجمعيّات الإنسانيّةُ بالمشاركة والموارد. وهذا يعني، من الوجهة العمليّة، ألاّ يُقتصَر على إحضار كرسيٍّ للمدن تجلس عليه إلى طاولة لمناقشة السياسات العامّة، بل يُتَجاوَزُ ذلك إلى الاستثمار في المدن من حيث هي شريكةٌ بالسوّاء، فيما يُستَجابُ به اليومَ للتّهجير، وتمكينها من وَضْع تخطيطٍ للنمو ولِما قد يحصل من تهجيرٍ في مستقبل الزمان.

كامپالا مثلاً

لنأخذ على سبيل المثال كامپالا، فهي عضوةٌ في مبادرات دوليّة، كمجلس رؤساء البلديّات المعنيّ بالهجرة، والحلف العالميّ لمعالجة الأزمَات الحضريّة، ولكنّ عَهْدَ الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ جدُّ قريب بنظرها إلى مجلس إدارة كامپالا، واسمه سلطة العاصمة كامپالا، على أنّه شريكٌ قادرٌ على تأدية ما عليه من وظائف بنفسه.

وفاتحت لجنةُ الإنقاذ الدولية سلطَةَ العاصمة كامپالا لتتشاركا في الإعداد لورشة عامَ ٢٠١٧ متعدّدة أصحاب المصلحة المعنيّين، مُصوَّبةٍ إلى مقاربات طويلة الأمد لمعالجة التَّهجير في المدينة. فقدّمَ ممثلٌ من ممثّلي سلطَة العاصمة كامپالا في خلال الورشة بين يدي عرضه التقديميّ، على سبيل التهكُّم شريحةً خالية، رمَزَ بها إلى إهمال ذِكْر اللاجئين في خُطَط كامپالا الإستراتيجية. فمع أنّ كامپالا تُضيّفَ على حسب التقدير ١٠٠ ألف لاجئ، لم تكن سلطَةُ العاصمة كامپالا تُخطّط لتحسين القيام بحاجاتهم. صحيحٌ أنّ سلطَةَ العاصمة كامپالا مَلومَةٌ، ولكنّ الجمعيات الإنسانيّة تقاسمها اللاّئمة. إذ تُضيّفُ كامپالا اللاجئين منذ عقود من السنين، حتّى بلغ الأمر إلى أنْ تستقبلَ أحياءُ الصوماليّين والكونغوليُّون اليومَ القادمين الجدد من لاجئي جنوب السودان، على حين ما يزال تمويل المشاريع الإنسانيّة -مُذ ابتُدِأ به- يُقبِلُ على مستوطنات اللاجئين في حدود أوغندا فقط.

وقد بلغ عدَدُ اللاجئين الذين تُضيِّفُهم كامپالا، على ما جاءَ من مكتب رئيس الوزراء الأوغنديّ، ٩٨ ألفَ لاجئ و٣٠٠ لاجئ، من ٢٥ بلداً، في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧.[أ] هذا عدد اللاّجئين المُسجَّلينَ في كامپالا، وهو غير مُشْتمل على اللاجئين المُسجّلينَ في المستوطنات، مع أنّهم يقضون من أوقاتهم في الإقامة بكامپالا الكثيرَ. (ونذْكر هنا أنّ اللاجئين في أوغندا أهلٌ لحَوْز الأراضي ولأن يُدعمُوا إن هم أقاموا في المناطق الريفيّة، غير أنّ رجاءَهم أنْ يَعْملوا يميل بهم إلى الإقامة في المناطق الحضرية إقامةً مُضْطربة). ولا يشتمل هذا العدد أيضاً على مَن تُعنَى بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ أي مَن لهم مثْل خصائص اللاجئين، ومنهم مَن يُساكنُ الأُسَرَ اللاجئة ولم يَسرْ في طريق طلب اللجوء الرسميّ. وقدّرت سلطَةُ العاصمة كامپالا، مُرَاعيةً العدد المذكورَ آنفاً، أنّ ٣٠٠ ألف من المقيمين في كامپالا هم إمّا ممّن خاضوا في اللجوء وإمّا ممّنْ ينتسبون إلى اللاجئين.

ومع كلّ ذلك، نجد كامپالا سريعةً في التوسُّع الحَضَري. إذ يبلغ عدد أهاليها اليومَ مليوناً وثلاثة أخماس المليون (١,٦) (ويَثبُ هذا العدَدُ في خلال ساعات العمل فيبلغ ٣ ملايين وأربعة أخماس المليون (٣,٨)) وينمو نحواً من ٤٪ في كلّ سنة. والغالب على هذا النموُّ أن يحصل بكامپالا في المناطق التي مَدْخولُها منخفضٌ أو في المناطق

غير النظاميّة أو في هذه وتلك جميعاً، حيث يَسْكن نحوٌ من ٣٢٪ من أهالي المدينة. وقُدِّرَ في تقرير حديث أنّ زُهَاءَ ٦٪ من هؤلاء السكان لاجئونَ، وهذه النسبة أعلى من معدّل المدينة كلها.[٢] ثم إنّ جميعَ ساكني هذه المناطق المنخفضة المَدْخول أو غير النظاميّة، يعانُونَ فقدانَ الطمأنينة، وقلّةَ الفرص الاقتصادية، وسوءَ تدابير حفظ الصحّة العامّة. وهم أيضاً أكثر عُرْضةً من غيرهم لصُرُوف المَنَاخ، كالفَيَضان أو درجات الحرارة الشّديدة، على الرغم من أنّ تقلُّباتِ المُنَاخ، في حالِ كثيرٍ منهم، هي أوّل أسباب تهجيرهم.

ولقد زادت سلطَةُ العاصمة كامپالا، منذ أوّل مشاركةٍ بينها وبين لجنة الإنقاذ الدولية في ٢٠١٧، التنسيقَ بينها وبين شركائها في قطاع العمل الإنسانيّ والقطاع الإنمائيّ والقطاع الخاص، وذلك لتدعمَ مَن يَسْكُنُ المدينةَ من مُهمَّشينَ ومهجَّرين، بغير نظر إلى وضعهم القانونيّ من حيثُ الهجرة. وترفع المدينة رايةً كُتِبت فيها 'كامپالا لكلّ الناس'؛ لا سيّما وقد أنشأت منتدى التنسيق في كامپالا لمعالجة مسائل التَّهجير والهجرة ولاجئي الحَضَر (وتجده تحت وَسْم KampalaForAll forum#)، فنهجت في إنشائه نَهْجَ منتدىً مثله أُنشِئَ في أثينا. ويجمع المنتدى بين جميع الجهات الفاعلة في الاستجابات لحاجات اللاجئين في المدينة، ومنها الهيئات الحكوميّة، وهيئات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة في الميدان الإنمائي المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكوميّة الوطنية والدوليّة، والجهات الفاعلة في مستوى المجتمع المحليّ، وذلك للتَّوفيق بين الاستجابات، وترتيب التدخُّلات على حسب أهميّتها، والتشارك في المعلومات.

نعم، لسلطَة العاصمة كامپالا خططٌ واضحة غاية الوضوح، في ما ينبغي فعلهَ، ولكنْ إن لم تُموَّل هذه الخطط فلن يكون منها فائدةٌ ولا عائدة. فهَمُّ المانحينَ مركوزٌ اليومَ في حيث تكون الحاجات ماسَّةً؛ أي عند حدود أوغندا، ورَكْزُهُ هناكَ مُسوَّغ. ولكنّ خطورةَ الحاجات البعيدة الأمد هي كخطورة تلك الحاجات الماسَّة، ولا طاقةَ للمدينة بالتصدّي للطوارئ عقوداً من السنين. وتدعو الاستجابة الحَضَرية إلى مقاربة إنمائيّة أطول؛ أي مقاربة تلتفت إلى التصحيح الرَّاسخ، ولا سيّما أنْ تُزادَ سُبُل الوصول إلى السُّكنَى، والرعاية الصحيّة، والتعليم، والمعاش، للاجئينَ وفقراءِ الحَضَر المقيمين في المستوطنات غير النظاميّة. وينبغي لهذا التصحيح أن يقعَ من خلال إقامةِ مشاركةٍ جادّةٍ مفيدة مع سلطَةِ العاصمة كامپالا.

ولكنْ كثيرةٌ هي المصاعب التي يجدها مَن يريد مشاركةَ سلطَة العاصمة كامپالا مشاركةً جادّةً مفيدة، بل ويقتضي الأمرُ تصميماً وكثيراً من الجهد. ومن هذه المصاعب، حَفْزُ المانحين إلى تصويب هَمّهم نحوَ خِدْمات اللاجئينَ حيث يستوطنون، ثم ازدحَامُ الاختصاصات بين الهيئات الدوليّة الرئيسة ومكتب رئيس الوزراء الأوغنديّ، ورَكزِها في مناطق معيّنة بحيث لا تحصل الفائدة من كلّ اختصاص، ثم الرأيُ المتكرر سماعه بين مزاولي العمل الإنساني من أنّ إقامةَ المشاركة مع حكومة المدينة تقتضي عملاً زائـداً ومجازفةً بجَودة البرامج. ولكنْ ليست هذه المصاعب مستعصيةً على المعالجة. إذ تُظهِرُ المشاركة الناجحة في غير مُدُنٍ نتائجَ حسنة، ومن ذلك المشاركةُ التي بين المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلديّة أثينا، وفيها برنامجٌ تعاونيٌّ تحصَّل منه إسكان ٤٠ ألفَ لاجئٍ في الحَضَر.[٣] ومثلُ ذلك من المشاركة الأوروبيّة والأمريكية كثيرٌ، فنرجوا أن تقوم مثل هذه المشاركة في كامپالا، لا بل فيها وفي كلّ المدن المُضيفة التي لها إلى المشاركة حاجةٌ ضروريّة.

إرشَادُ الجهاتِ الفاعلة الدوليّة

لمّا كان لمؤلّفيَ المقالة تجارب في سلطَة العاصمة كامپالا وفي المجتمع الدولي، أوْرَدوا فيما يلي توصياتٍ للجمعيّات الإنسانيّة الدوليّة، ومنها المزاولون والمانحون:[٤]

١. إقامَةُ مُشَاركةٍ مع حكومات المدن سياسياً وعمليّاً

- وهذا يقتضي أنْ يتحاورَ الموظَّفون الميدانيّون هُم والسلطات البلديّة المحليّة، لينظروا: هل من مَوْضع للتعاون الجادّ المفيد في الأمكنة التي يشترك طَرَفا التّحاور في ابتغائهما إحداثَ تغيير حسن فيها؟ وينبغي أن يُجَاوزَ التّحاور الاجتماعات الرسميّةَ والوُرَش، ليصل إلى حيث تصير زيارَةُ المتحاورين بعضهم بعضاً زيارةً غير رسميّة أمراً مقبولاً، قُبُولَ العادة في العمل الجماعي، ويصير تشارُكُ المهارات مستمرّاً.
- وأنْ يُخصَّصَ ٢٥٪ من تمويل المَنَح المتعلّق بالتَّهجير الحَضَريّ، للتعاون مع حكومة المدينة أو لتَعزيز القدرات المحليّة أو أو لكِلا الأمرين معاً، وذلك مجاراةً لما تُلزِمُهُ الصفقة الكُبْرى.[٥]
- وأنْ تُشْمَلَ حكومَاتُ المدنِ من حيث هي من صُلْب الأُسُس في تنفيذ الاتّفاقيّات الدوليّة، كأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والإطار المرتبط به وهو إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

٢. استعمال التدخُّلات الإنسانيّة لدَعْم نتائج الإنماء الحَضَريّ

يجب على الجمعيّات الإنسانيّة أنْ تُعيدَ النظرَ، في أنّ التدخُّل الذي داعيه إنسانيٌّ، هو موردٌ من موارد معالجة المشكلات الحضريّة، التي استفحلت بسبب التَّهجير، لا أنْ تدفعَ بالبرامج إلى مواضعَ خاصّةٍ بقطاع معيّنٍ، مُنْفردةٍ لا تُشْرِكُ في أمرها أحداً. وهذا يعني

اتّباع مقاربة مجتمعيّة أو مَنَاطقيّة، مُتعدّدة القطاعات، في وضع البرامج، مع إقامة مُشَارَكة جديّة مفيدة بينها وبين منظمات أخرى، منها الشركاء غير التقليديّين في ميدان العمل الإنساني والقطاع الخاص، وذلك لحماية الحقوق المحدّدة للاجئين والنّازحين داخليًا. ويُعيَّنُ في السبيل إلى ذلك ما يلي:

- النّظرُ في المدينة أو البلدة أفيها خطةٌ رئيسةٌ موضوعة قَبْلاً أم لا؟ وهل من أهداف إنماء موثّقة؟ ثم يُعمَل على التوفيق بين كلٍّ هذا وبين النتائج البرنامجيّة.
- واستعمال الخبرة التقنيّة لمساعدة حكومات المدن على تحسين فهمها لحاجات المقيمين المهجّرين وأولويّاتهم، وفقاً لإجمالي عدد سكان المدينة، ولا سيّما من خلال تحليل السياقات الحَضَرِيّة، والعَوْن التقنيّ، وتشارُك المعطيات، ثم اتّخاذ هذا الفهم سبباً لضمان أنْ يُدرَجَ السكّان المهجّرون والمهمّشونَ في الخدمات المجتمعيّة.
- واتّباع مقاربات تمويليّة قائمة على أساس المناطق، مُنصبّة على معالجة التداخُل بين التّهجير الحَضَرِيّ والتّهميش الجغرافيّ والتوسُّع الحَضَرِيّ.

وبالجملة، فلمعالجة التّهجير الحَضَرِيّ، لا بدّ للمجتمع الدوليّ من أنْ يُعدّلَ سُنَنَهُ –وطريقة تفكيره– بحيث يُخْلي السبيلَ للتعاون، وأنْ يوحّدَ دَعمَهُ لمجالس قيادة المدن، من غير نظرٍ إلى موقع المدينة.

سامر صليبا
Samer.Saliba@rescue.org @samermsaliba
مستشار تقنيٌّ حَضَرِيٌّ، في لجنة الإنقاذ الدولية
www.rescue.org

إينسنت سلفر *isilver@kcca.go.ug @InnocentSilver7*
مَديرُ مشروعٍ، في سلطة العاصمة كامپالا *www.kcca.go.ug*

١. ذلك ممّا صُرّحَ بهِ في ورشة مُزَاولي المسائل الحَضَرِيّة، التي عُقِدَت في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧، وشاركت في الإعداد لها لجنة الإنقاذ الدولية.

٢. AGORA (2018) *Understanding the needs of refugees and host communities residing in vulnerable neighborhoods of Kampala* (فَهْم حاجات اللاجئين وأهل المجتمعات المُضيفة المقيمين في الأحياء التي أحوالها مُهَلهِةٌ بكامپالا) bit.ly/AGORA-Kampala-2018

٣. UNHCR (2017) 'Greek Mayors Seek Future Refugee Accommodation Programme Beyond 2018' (رؤساء بلديّات يونانيّون يسعون إلى برنامج لإسكان اللاجئين بعد عام ٢٠١٨) bit.ly/UNHCR-Greek-housing-Dec2017

٤. هذه المقالة مَقْبوسةٌ من تقرير لجنة الإنقاذ الدولية الذي نَشَرتهُ في عام ٢٠١٨ بدعم من مؤسّسة سِتي (Citi Foundation)، تحت عنوان الملجأ الحضريّ: كيف يجري في المدن اليومَ إنشَاءُ مجتمعات جامعة لكلّ ضروب الناس؟ ملاحظة: في التقرير أيضاً توصياتٌ لحكومات المدن ولِمَنْ في القطّاع الخاص من أصحاب المصلحة المعنيّين. bit.ly/IRC-UrbanRefuge-2018

٥. الصفقة الكبرى (The Grand Bargain) https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain

الهَمَليّةُ وقُوّةُ الانْتشارِ في الاستجابَةِ الإيوائيّة الحضريّة

جِنفر وُرد جورج ودافيد هَجكِن

ينبغي لاستجابات الإيواء الإنسانيّة أن تُقدِّمَ اللّينَ في الأولويّة لتستوعبَ الحاجات المختلفة والقدرات المتباينة، ولا سيّما في البيئة الحَضَرِيّة.

لا يخفى على كثيرٍ من الناس -لا كلّهم- في قطاع الإيواء أنّ من المستبعد أن يكونَ أحسن خِيَارٍ لأكثر الأسَر حلاً واحداً يناسب جميع المحتاجين إلى الإيواء. ففي استعراض حديث أُجرِيَ على ١٤٤ دراسةَ حالة من حالات الإيواء، عُيِّنَتْ إحدى أكثر مواطن القوة تكراراً فكانت قُدْرةَ الحلول والاستجابات على التكيُّف.[١] على أنّنا نقترح أن يُخرَجَ مفهوم القدرة على التكيُّف من نطاق مصطلح 'التكيُّفيّة' ويُدخَل في نطاق 'اللّين'. فالتكيُّفيّةُ مفهومٌ يمكن تطبيقه تطبيقاً رجعيّاً على إعداد البرامج التي تكون جامدةً ابتداءً، وأمّا اللّينُ فيجب أن يوجدَ في مشروعِ إيواءٍ منذ يُبدَأ به.

ويُحْتاجُ إلى اللّين أساساً لأنّ لفرادى الأُسَر خصائص سكانيّة مختلفة وحاجات مختلفة. فالأحوالُ المحليّة التي أتت منها متنوّعة، والتأثيراتُ التي خبرتها وجرّبتها متباينة، وآليّاتُ تصّديها لصعوبة عَيْشها، ومهارَتُها وقدُراتُها ومَوَارِدُها متعدّدة. ويُكْثُرُ أن يكون هذا التنوّع أعرض في البيئات الحضريّة منه في البيئة الريفيّة، ففي الحضر يزيد نطاق طبقات الدّخل، وضروب المساكن، ووجوه المعاش. ويلقي هذا التنوّعُ الأساسيُّ في الحاجة والقدرة الضوءَ على ما تقتضيه هيئات العمل الإنساني لإيجاد حلول إيوائيّة أشدّ ليناً بكثير عند العمل على استجابة حضريّة. ومع ذلك، فلقياس لين

عمل التصميم والاستجابة، نُعيِّن وجهَين أساسَين ولكنّهما إلى الآن مُهملَين، فأمّا الوجه الذي في لين برامج الإعانة الإيوائيّة فهو: الهَمَليّة (invisibility)، والهَمَليّة هي كون الشيء مهملاً لا يُنظَرُ فيه، وأمّا الوجه الذي في لين الاستجابة فهو: قوّة الانتشار (virality)، وقوّة الانتشار هنا تعني قَدْرَ سرعة انتشار الأخبار والمعلومات بين الناس.

الهَمَليّة

فلننظر أوّلاً في تنمية بالضاحية ناجحة في سياق غير طارئ. تندمج هذه التنميّة السكنيّة الناجحة في المجتمع المحلي، فتلائمُ حاجات مجموعة المساكن التي في الشوارع المحيطة بمنطقته، مثل حاجات الميزانية والأَسَر واللوائح والمُنَاخ. والمجتمَعُ المحليُّ الذي ينشأ ويتطوّر طبيعيّاً على العموم مشتملٌ على نطاق واسع من خيارات السكن. فمن الناس مَن يختار العيشَ مع أسرتهِ الممتدّة أو مع أصدقائه؛ ومنهم مَن يكتري غرفة أو شقّة. وقد يختار غيرهم شراءَ مسكن أو بناءَه أو تملُّكَهُ بالإيجار، أو قد يختار أن يسكنَ مكاناً بالمجّان بموافقة صاحبة أو بغير موافقته. ومن الناس من يعمل من البيت فيحتاجون إلى مساحة أوسع، ومنهم من يحتاج إلى مزيد من التهوية أو الإضاءة أو المساحة الخارجيّة، ليستوعب مسكنه الحيوانات الأليفة أو الأطفال أو لمراعاة الحساسيّة. ويُنشئُ هذا التنوُّع مجتمعاً محليّاً كُلّيّاً، لا يسيطر فيه وجود عاملٍ في التنمية أو التصميم على المشهد العامّ، بل يصبح المشهد الحضريّ تحت سلطان المعايير الثقافيّة المشتركة والحلول المتنوّعة عند فرادى الأسر. فينشأ المجتمع المحليّ وينمو على مرّ الزمان، وفي آخر المطاف، قد تُتْرَكُ هذه المشاريع السكنيّة 'هَوَاملَ' في المشهد الحضريّ، فلا يظهر على كلِّ مشروع منها أنّه كانَ يوماً مشروعاً بُنِيَ منفصلاً من غيره من مساكن المجتمع المحليّ. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، أصبحت هويّةُ فرادى الأسر وحاجاتُهم أكثر وُضُوحاً. فبإعمال اللّين، تُحقّقُ برامج الإيواء الحسنة التنوُّع نفسه الذي في بيئة الحاضرة، ومع مرور الزمن، ينبغي ألاّ يُرى أنّ برامج الإيواء قد أجريت أصلاً.

هذا، وتميل مشاريع الإيـواء الشديدة الوضوح للعيان إلى وَسْم المجتمع المحلي بنسق واحد مُتكرِّر. ومهما عَلَتْ جودة التصميم، يُلزِمُهُ الواسِمُونَ رَأياً وتصوُّراً لمُصمِّم واحد أو تصميم واحد. ومن خلال العمل على إرساء نموذج عالميّ، تُخفقُ مثل هذه البرامج عالميّاً في معالجة الحاجات المتنوّعة لفرادى الأسر، حتّى أصبح المُتعارَفُ عالميّاً أنّها غير مناسبة. وكثيراً ما اختارت الهيئات شدّةَ الوضوح للعيان هذه ليُدرِكَ البناءَ اليُسْرُ والسرعةُ، أو لأنها فَهِمَت أنّ المساواة تعني التطابق، والحقُّ أنّ المساواةَ تعني معالجة الحاجات المختلفة بالسّواء. وعلى حين أنّ كثيراً من مديري البرامج والجهات المانحة قد يحكمون في العادة بنجاح برنامج من عدمه من خلال قَدْر كونه بارزاً للعيان، نحن نقترح أنّ العكس ربما يكون هو المقياس الصحيح الذي يُقاسُ به النجاح. فإذا كان برنامج الإيواء واضحاً للعيان، كانت الحالُ أنّه بدلاً من تهيئة برنامج الإيواء لقضاء حاجات المجتمع المحليّ، ترى المجتمعات المحليّة المتضرّرة مقسورةً على أن تتكيّف هي لتُناسِبَ برنامج الإيواء. إذن، ينبغي أن يكونَ الوضوح الحقيقيّ للعيان في برنامج الإيواء مركوزاً في إنشاء مجتمعات محليّة متنوّعة، أكثر صحّةً وأماناً، وأسرع انتعاشاً، لا أنْ تكونَ المآوي على غرارٍ واحد وعلى صفٍّ واحد، ولسان حالها يقول 'تعالوا انظروا ما أحلاني، صوّروني وضعوا صورتي في شَباكِ التواصل الاجتماعي'.

قُوّةُ الانتشار

لمشروع الإيـواء الذي تديره منظمة غير حكومية، في سياق الكوارث الواسعة النطاق، تأثيرٌ صغيرٌ جدّاً بالقياس إلى سعة نطاق الكارثة. ثم إنّ تزايد سعة نطاق الكوارث ومعدّلها، وانخفاض ميل الجهات المانحة إلى تمويل الإيواء، يعنيان أنّ المنظمات غير الحكومية ليست قادرةً إلا على استيعاب نسبة متناقصة من المجتمعات المحليّة المتضرّرة في المعونة الإيوائيّة. ومن ثمَّ، كان أكثر التزوّد الإيوائيّ بعد الكوارث، ولا سيّما في المدن والبلدات، تقوم به المجتمعات المحليّة المتضرّرة نفسها مع المجتمعات المحليّة التي تجاورها. وهكذا، يمكن عَدُّ الكوارث مشكلةً اجتماعيّة، لا مشكلةً طبيعيّة. هذا، ولا تصير الأحداث الخطرة، طبيعيّةَ المَنْشأ كانت أو بشريّة المَنْشأ، كارثةً إلّا إذا لم يكن المجتمع المحليّ مستعداً استعداداً كافياً لتخفيف خطرها أو التغلُّب عليها أو الاستجابة لآثارها. ويقتضي نَجَاحُ معالجة الأسباب الأصليّة لما يلحق المساكن من ضرر بعد الكارثة، كعدم كفاية التصدّي للكارثة، مقاربةً اجتماعيّةً، بدلاً من المقاربة التِّقْنيّة التي اعتيدَ استعمالها. فالمقاربة الاجتماعية تعالج المسائل الأساسيّة، كسبب بناء المساكن أصلاً في منطقة معرّضة للكوارث، أو سبب عدم الكفاية في جودة البناء لصدّ الأخطار التي وقوعها عليها محتملٌ. وينبغي أن تكون الحلول مناسبةً ثقافيّاً، ورخيصة الكلفة، ومستدامة بيئيّاً، وينبغي أن تضمن التزاماً مستمرّاً بتقليل الأخطار. ولقد يكون إيجاد مثل هذه الحلول مقتضياً مزيداً من الاستثمار في التحليل الاجتماعي، ولكنّ البرامجَ المناسبةَ ستنتشر وتُذيعُ خبرها بنفسها، على حين أنّ الحلول التي هي غير ملائمة ثقافيّاً، ولا تطاق كلفتها، وغير مستدامة، ولا واقعيّة، لن يؤتى بها إلا إذا استمرّ التمويل.

ولكي تكون الهيئات أكثر فعّاليّةً في هذا المشهد المتناقص المعونة، ينبغي لها رَكْزُ همّها في التأثير في نتائج الإيواء وتحسينها لكلِّ المحتاجين، لا أنْ تُتيحَ مآوٍ جيّدةً لقلّة من الناس. فبدلاً من

دافيد ستيدرسن

منظرٌ من مدينة تاكلوبان في الفلبّين، بعد إعصار هايان العاتي سنةَ ٢٠١٣.

التركيز على هندسة تدخُّلات إسكانيّة جيّدة عالية المستوى لعدد قليل من الأسر، ينبغي للهيئات أن تركّزَ على التدخُّلات التي هي أضيق نطاقاً وأقلُّ تدخُّلاً، فهي أفضل من غيرها في معالجة المشكلات الاجتماعيّة الأساسيّة التي نجمت عنها الكارثة. إذ يمكن للحلول البسيطة التي لها تأثيرٌ عريضٌ ويمكن تكرارها بيُسْر أنْ تُقوّي المجتمعات المحليّة على إعانة أنفسها، وهذا يَضْمَنُ حاصلاً في العمل الإنسانيّ شاملاً أفضل لعدد أكثر من السكّان المتضرّرين، ويُفْضي إلى زيادة انخفاض الأخطار في مستقبل الزمان. ولذلك، فأحَد مقاييس النجاح في هذا المشهد المتناقص المعونة هو 'قُوّة انتشار' المساعدة المُتاحَة؛ أي ميلها إلى التّناتُج مرّة بعد مرة. فقد تَكُونُ دراسَةُ المدى الذي يقطعه انتشار أفكار البرنامج الأساسيّة، قُوّةً وسُرْعةً، مقياسَ نجاح أفضلَ من دراسة مدى جودة إسكانِ برنامج ما أسرةً ما. ويمكّن المرءَ، على سبيل المثال، أن يَنْظُرَ ليُقدِّرَ هل حصلَ تجهيزُ مسكنٍ تجهيزاً تحسينيّاً بحيث يكون ملائماً ثقافيّاً وبيئيّاً، رخيص الثمن، مقنعاً في تحسين سلامته لدرجة أخذ الجيران فيها هذا التحسين وأعادوا تطبيقه في مساكنهم، ومن ثمّ زاد تأثير البرنامج؟

إستراتيجيّاتُ إيواء ليّنةٌ في بالو وتاكلوبان

في السنين الأخيرة، جاءَ اللّين في الإرشادات التوجيهيّة في الانتعاش الإيوائيّ في عدّة مشاريع بالمناطق الحضريّة في جنوبيّ شرقيّ آسيا، ومنها تاكلوبان في الفلبّين وبالو في جزيرة سولاوسي الأندونيسيّة. ففي وثائق معايير الإيواء في هاتَين الاستجابتَين، أُتيحَ للهيئات خيارات متنوّعة لمعالجةَ حاجات الإيـواء. فأمّا الإرشـادات التوجيهيّة في الانتعاش الإيوائيّ بالاستجابة الفليبّينيّة لإعصار هايان، فقد عملت على إرساء مقاربة قائمة على الحقوق، فتُحدّد حقوقَ الأُسَرِ في "أن يكون بَين أيديهم مِن خيارات السكن ما يناسب حاجاتهم ورغباتهم أحسن مناسبة".[٢] وفي وثائق الحالتَين إرشـاداتٌ في الحدّ الأدنى من معايير الأداء، وإمكان تطبيق الخيارات المختلفة على المناطق المعرّضة لضروب من الخطر مختلفة. وكان أحد أهداف هذه المقاربة تشجيعَ الهيئات على إيجاد مجموعة متنوّعة من الحلول لمعالجة الحاجات المختلفة. ومن هذه الحلول: المآوي المؤقّتة، وتقاسم أماكن الإقامة، ودَعْمُ الإيجار، ومباني نوم العمّال، والإصلاح والتجهيز التحسينيّ، والمساكن الأساسيّة (المصمّمة لكي تُستعملَ مساكنَ دائمة في المستقبل)، والإرشادات التوجيهيّة في الإسكان الدائم. وتشتمل الإرشادات التوجيهيّة أيضاً على طرقٍ لإعانة صناعة القرارات التي لها صلة بالحلول الإيوائيّة، التي أكّدَ فيها الحاجة إلى اللّينِ من أوّل الأمر.

ولسوء الحظّ، مالت الهيئات في الواقع إلى العودة إلى العمل الذي اعتادَتْهُ في هاتَين الاستجابتَين، فاختارت أكثر الخيارات

راحةً لها، وهو في الأكثر خيارٌ مُصمَّمٌ قَبْلاً، يُطلَق عليه اسم المآوي المؤقّتة (أو المآوي الانتقاليّة كما يقال). ولكنْ يبرز من هذه الحالة استثناءٌ، هو منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية (Catholic Relief Services). ففي تاكلوبان، نجحت منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في إنشاء 'قائمة حاجات' للنماذج الإيوائيّة التي وافقت المعايير المنصوصَ عليها، وضَمنَتْ المنظمة في استجابة بالو، التي هي أحدث من استجابة تاكلوبان، اللّينَ بالمَنح النقديّة والمعونة التِّقْنيّة لمعالجة الحاجات الإيوائيّة، وذلكَ بنطاق من الخيارات المتنوّعة. ولكنّ قلّة استيعاب اللّين في أماكن أخرى يشير إلى أنّ وراءَ إنشاء الإرشادات التوجيهيّةَ المحسّنة حاجةً إلى تحوّلٍ أعظم في طريقة تفكير مَن في القطاع.

التغلُّب على القيود

كثيراً ما يُقيِّدُ اللّينُ في برامج المعونة الإيوائيّة بالطموح إلى هندسة حلول إيوائيّة مثاليّة وبسوء إدراك الإنصاف، ومن جرّاء الأمرين يمكنُ أنّ يقلّ عدد الأسر المُعانَة. ففي التحوّل إلى نَموذج تدخُّلٍ مُختصَر، مُنْصبٍّ على حدٍّ أدنى من مدخلات الناس الأقلّ هَمَلاً والمقاربات الأسرع انتشاراً، القدرة على إعانة ناس أكثر وتَرْك أثر أطول أمداً. إذ يمكن أن تُحدثَ التدخُّلات البسيطة أثراً عظيماً، كإرسال فرَق لتقدير ما وقع، ولماذا وقع، وتصوير الفرق بينهما وتوثيقه، تصويراً وتوثيقاً واضحَين، ثمّ باستعمال هذه الفرَق ما يُتحصَّلُ من معلومات، تنصح المجتمعات المدنيّة في ما يمكن أن تفعله هي نفسها. فبعد إعصار سدر في بنغلاديش، زار فريقٌ صغير من المهندسين والمهندسين المعماريّين قريةً فنظر ليرى أيّ المباني ما تزال واقفةً وأيّها سقط؟ فلم يستطع الفريق إعانةَ المجتمع المحليّ مباشرةً ولكنْ في خلال الزيارة أعلمَ مترجمُ الفريق المجتمعَ المحليّ النتائج التي أتت بها تقديرات المباني. وبعد ستة شهور، وُجدَ بزيارة أخرى إلى القرية نفسها أنّ المجتمع المحليّ أتمّ إعادة بناء القرية، ووَجَدَ حلولاً لكلّ المشكلات التي نُوقشَت من قَبْلُ. وقد حقّقت القرية ذلك من غير معونة من الهيئة، فجمعت الأموال والموارد واتّبعت نصيحة الفريق الذي زارها. وكانت في جهة أخرى بالقُرب من القرية، في الوقت نفسه، برامج لم تكد تبدأ.

ويمكن أن تُقيِّد الهَمَليّة أيضاً بجداول أعمال عالميّة، وبترتيب برامج الإيواء لتتواءَمَ هي وما تطلبُهُ الجهات المانحة، والأفكارُ الهندسيّة والمعماريّة المتصوَّرةُ قَبْلاً في الصحيح من العمل، وتَفْويضُ المنظّمات المنفّذة، وغيرُ ذلك من أولويّات المستجيبين. ومعَ أنّ المراجعات العالميّة مستمرّةٌ في حديثها عن الانتعاش الذاتيّ والمقاربات التي يقودها صاحبها، ما يزالُ القطاع راكزاً همّهُ في تصميم أماكن شديدة البروز والظهور، بدلاً من الأعمال الخفيضة البروز والظهور. وتعني الطريقة التي يُسارُ بها في إعداد النظام اليومَ أنّ مشاريع الإيواء تُصمّمُ أوّلَ تصميمها في الأغلب داخلَ حدود معيّنة يحددها فريق إدارة الكوارث في كلّ هيئة من الهيئات. وفي هذا المجال التشغيليّ مديرُ إيواء وفريقٍ من المهندسين المعماريّين والمهندسين، يحدّدون بعدُ مجموعةً أخرى من الحدود بناءً على مفاهيمهم المسبقة للمشكلة الماديّة التي يواجهونها. وبالجملة، فلا يُطلبُ إلى المجتمع المدنيّ المشاركةَ إلا بعدَ أن تُحدّدَ كل هذه الحدود. ونَقْترحُ بدلاً من ذلكَ أنّه يجب إزالة هذه المجالات التشغيليّة المحصورة، وينبغي إجراءُ تحليل اجتماعيّ أنثروبولوجيّ أكثر تفصيلاً على المشكلات الأساسيّة التي أدّت إلى خَيْبَة مسعى الإسكان. وينبغي أن تكون المعونةُ، حيثُ يُجابُ بها، مباشرةً شديدةَ اللّين، لتَرفعَ من قدرات الأسر وتُعالجَ حاجاتهم الفرديّة. هذا، وينبغي مناقشة ميزانيّات الإعانة مع الأسر المتضرّرة مباشرةً، فيُفسَحَ لهم مجالٌ لتحديد ما يرغبون فيه أو يحتاجون إليه في السياق الإيوائيّ. وهذا في المناطق الحضريّة أكثر أهميّةً، ولا سيّما في الأماكن التي قد يكون غير ممكن فيها بناءُ مآوٍ جديدة. وينبغي أن تُقرِّرَ الأُسَرُ ما تريد، لا غيرها، سواء كان القرار إصلاحَ مسكن، أو اكتراءَ مسكن، أو العيش مع أسرةٍ أخرى، أو إقامةَ مأوىً مؤقّت في فناءٍ خلفيّ.

وبعدُ، ففي قَلْب اقتراحنا هذا إعادَةُ التفكير في الوصف الوظيفيّ لمدير مشروع الإيواء. فبدلاً من أن يكون مهندسٌ معماريّ أو مهندسٌ هو القيِّم على تَصْميم مأوىً مثاليّ، ينبغي أن يحلّ محلّه فريقٌ من أفراد متنوّعي الخبَرة والتجربة، يركزون همّهم في ضمان أن يعيش أكثر عدد من المتضرّرين عيشةً آمنة مريحة كريمة، قادرين على الاعتماد على أنفسهم في الانتعاش الذاتيّ وإيجاد سَكَنٍ دائمٍ آمن.

جنفر وُرد جورج ***jwg39@cam.ac.uk***
كلّيّة الهندسة، بجامعة كامبردج
www.eng.cam.ac.uk/profiles/jwg39

دافيد هَجكن ***dave.hodgkin@gmail.com***
مُختصٌّ تقْنيٌّ في الإيواء، ومُديرٌ إداريٌّ، في منظّمة مقياس العمل الإنسانيّ الاستشاريّة
(Humanitarian Benchmark Consulting)
www.humanitarianbenchmark.com

١. George J (2018) *Shelter Projects in Displacement: What Factors Affect Success?*, University of Cambridge
(مشاريع الإيواء في حالات التّهجير: ما العوامل التي تؤثّر في النجاح؟)
٢. Hodgkin D, Dodds R and Dewast C (2013) 'Recovery Shelter Guidelines', Humanitarian Shelter Working Group
(الإرشادات التوجيهيّة في الانتعاش الإيوائيّ)
bit.ly/Haiyan-Recovery-Shelter-Guidelines-2013

تَحْسينُ المعلومات والتواصل لزيادَةِ اندماجِ لاجئي الحَضَر واعتمادِهم على أنفسهم

لاورا بوفوني وجيل هُبكنز

يُظهِرُ تقديرٌ لشؤون اللاجئينَ يَقُودُه المجتمع المحليّ في نيروبي أنْ لا بدّ من تحسين التواصل وتدفُّقَ والمعلومات لإقامةِ صُمُودٍ واعتمادٍ على النفس مُسْتدامَين بين لاجئي الحَضَر.

لا شكّ أنّ الوصولَ إلى الخدمات الأساسيّة وسُبُل المعاش، وإدماجَ اللاجئين في النسيج الاقتصادي للبلاد التي تستقبلهم، أساسانِ لتأهيل اللاجئين لأنْ يكونوا أفراداً مُنتجينَ صامدينَ في المجتمع. وقد يكون في المدُن الكبيرة التي تُضيّفُ اللاجئين، كنيروبي، مقارباتٌ مبتكرة لدَعْم أكثر مُهجَّري الحَضَر تهميشاً، ومن بين طرق دَعْمهمَ، على سبيل المثال، مراكزُ النّشاط التّقْنيّ الرّئيسَة، واستثمارُ الحكومة في تقانة إجراء المعاملات الماليّة بالهواتف الجوّالة، وإنجاز الأعمال من طريق الشّابكة. ويُقصَدُ بهذه الإجراءات إلى معالجة الفقر الحضريّ وبطالة الشباب في نطاق أوسع، وسبيل هذه الإجراءات مفتوحٌ، من الوجهة النظريّة، للمُهجَّرينَ، ولكنّ اندماج اللاجئين في السياقات الحضريّة، من الوجهة العمليّة، قد يظلُّ مقصوراً على القطاع غير الرسميّ. وقد يُظنُّ أنّ الوصول إلى الخدمات والموارد يسيرٌ لأنّ كلّ شيء منها 'محليّ'، وأنّ فرص العمل وافرةٌ في المدينة، ويُخطئُ في الأكثر مَن يظنّ ذلك. إذ في تيسير وصول اللاجئينَ إلى سوق العمل الرسميّة تحدّيات، وذلك في بلاد ككينيا، التي فيها معدّل البطالة مرتفع ويتحدّى اقتصادها الفقرُ، وعدم المساواة، والبنى التحتيّة المُهلهلَة، والوصول إلى الخدمات، والحماية الاجتماعيّة. ثُمَّ إنّ حصولَ اللاجئين على الخدمات خصوصاً أمرٌ مُشكلٌ في المناطق الحضريّة، حيث الخدمات العامّة مثقلةٌ بالطّلب، هذا سبب، وسببٌ أخر هو أنّ أكثر الاستثمار في الخدمات الأساسيّة مَرْكوزٌ في المناطق التي حولَ المخيّمات، حيث يُقيمُ أكثرُ اللاجئينَ في كينيا.

ولذلك يقع على السياق الحضريّ تحدّيات تختلف عن التي في السياق الريفيّ والمُخيَّميّ، وينبغي إيلاء اهتمام، أعرض بكثير، لسَدّ الخلل بين ما يتوقّعه لاجئو الحَضَر وبين الواقع. وفي هذا الصدد، يمكن للاتّصال المفتوح الاتّجاهَين بين لاجئي الحضر ومَن يَدْعمُهُم أنْ يُحسِّنَ المشاركةَ، وأنْ يُقوّي اللاجئينَ، وأنْ يزيد حُسْنَ حالِهم، وأنْ يُعينَهم على التصدّي للتحدّيات الواقعة على البيئة الحضريّة. وكلما وُسِّعَت معرفة حاجات اللاجئين، كانت كلُّ خطوة عمليّة تُخطَى في الطريق إلى الإدماج أنجعَ وأصوبَ للغرَض.

ومن أكبر ما يُعوِّقُ اعتمادَ لاجئي الحَضَر على أنفسهم أنْ ليسَ التقاءُ المعلوماتِ واللاجئينَ في طريق أمراً يسيراً. فقد يجد اللاجئون أنفسهم معزولينَ 'وتائهينَ' في البيئة الحضريّة، ومن بعض أسباب ذلك، أنّهم ينتقلون كثيراً، وهذا يجعل المحافظةَ على حبل الاتّصال بالنّاس صعباً، وأنّهم ينضمّون إلى المجتمعات المحليّة البائسة المُهملَة في أطراف المدينة. وهذا يُنشِئُ في طريق الاندماج مُعوّقات وسكّاناً 'يصعب الوصول إليهم وإشراكهم في البحوث وبرامج الصحّة العامّة'. وقد أجرت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديراً يقوده المجتمع المحليّ لتَقْديرِ المعلومات وحاجات التواصل في إستلي بنيروبي، بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان من سنة ٢٠١٩، وتشاركت في نَسْج خيوطه هي وجماعة صغيرة من لاجئي الحضر، فبَيَّنَ التقدير أنّ التحدّيات ما زالت قائمةً ولا بدّ من التغلُّب عليها، لإعانة اللاجئين على فَهْم الظروف المحيطة بالخدمات المتاحة لهم. ويُحتاجُ أيضاً إلى مزيد عمل لمساعدة منظمات الإعانة على سدّ مواضع الخلل الرّئيسة في التواصل والتزويد بالمعلومات.

تَقْديرُ إستلي

على امتداد العالم، قليلةٌ هي الأدلّةُ على التأثير الخاصّ الذي يتركهُ لاجئو الحضر في البيئة المحيطة التي انتقلوا إليها ويحاولون أن يصيروا جزءاً منها، أو الذي يتركونه في تصوّرات اللاجئين أنفسهم في الاندماج والتماسك الاجتماعيّ. فجاءَ التقدير الذي أُجْريَ في إستلي، وهي ضاحيةٌ كثيفةُ النّاس، فيها لاجئون من كثير من البلاد، حالهم في الضاحية كحال من فيها من المهاجرين الصوماليّين والكينيّين الصوماليّين، وقُصِدَ

بالتقدير إلى توسيع فَهْم التحدّيات التي سبق أن عُيِّنَت، ومنها عدم وجود آليات تُقوّمُ الأداءَ، وعدم كفاية أعمالِ نَشْرِ المعلومات بينَ اللاجئين.

وألقى اللاجئون المُسْتطلَعونَ في التقدير الضوءَ على عدد من الأمور، تُشيرُ إلى أنّ التواصلَ هو مفْتاحُ معالجة الاندماج والتماسك الاجتماعيّ، فإليكَها:

- وَجَدَ المُسْتطلَعونَ أنْ لا آليات بين أيديهم -أو يكاد لا يكون- ليُقوّموا من خلالها أداءَ المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها. ورغبوا في أن يكون تدفُّقُ المعلومات ذو اتّجاهَين، فمنها ما يصدر عنهم ومنها ما يرد عليهم، كما هي حالُ الحوار المفتوح الاتّجاهَين الذي جريانه في المخيّمات أسرعُ وأكثر انتظاماً.
- وذكر المُسْتطلَعونَ أنّهم افتقروا إلى معلومات ما هو متاحٌ لهم من خدمات محليّة، فكيف السَبيل إلى الحصول على الغذاء، والرعاية الصحيّة، والتدريب، والتوظيف؟ وأين يطلبون العَوْنَ إن اعتُدِيَ على أحدهم أو ضُويقَ؟ ومن أسباب ذلك قلّة قدرتهم على القراءة والكتابة، وإيراد الملصقات الإعلانيّة بلغات غير لغتهم خطأً أو وَضْعها في مواضع لا يتردّدون إليها.
- ولم يفهم المُسْتطلَعونَ ما شأن أمانة شؤون اللاجئين فهماً صحيحاً، فكثيرٌ منهم لا يعرفون أنّ أمانةَ شؤون اللاجئين هي التي تُديرُ شؤون الإعانة الآنَ، لا المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويمكن لتوسيع التوعيّة بقنوات التواصل المختلفة أن يُفيدَ بتبليغ اللاجئين كيف تتقسَّمُ الخدمات بين الجهتَين، ومن ثَمَّ زيادة الانتفاع بالمكتب الذي يَتْبعُ أمانةَ شؤون اللاجئين، على أنّ هناك تحديات أخرى يُحتاجُ إلى معالجتها، من قبيل كلفة السفر، والشكّ في حقيقة الحماية، والوصولِ إلى الخدمات.
- وسألَ المُسْتطلَعونَ عن المواضع المحليّة المركزيّة المُزوَّدة بالمعلومات، لتُعْلِمَهُم كلَّ مزوِّد خدمات ماذا يُتيحُ؟ وأين يُتيحُ ما عنده؟ فلمّا كانَ المزوِّدون بالمعلومات الآخرون غائبونَ، كان قادة المجتمع المحلّي أكثرَ مصادر المعلومات وُثُوقاً بها.
- وتُدرِّبُ المنظمات غير الحكومية مستشارينَ مجتمعيّينَ من المجتمع المحلّي، يزورون اللاجئين في بيوتهم ويصلون إلى أكثر لاجئي الحضر مواطنَ ضَعْف، ذلك أنّهم لمّا كانوا يتكلمون لغتهم، كان قبول اللاجئين لهم أسرعَ. ومع ذلك، ذكر اللاجئون المُسْتطلَعونَ مُقْترحينَ أنّ إدارةَ حالات اللجوء لحماية أصحابها وإعانتهم يمكن أن يكون أسهل ممّا هو عليه، وذلك بجَعْل عَمَل اللاجئين العاملين في الإرشاد الاجتماعيّ رسميّاً، فيعملونَ بأجر ويحوزون شهادةَ خبرة. ولعلّ نظامَ المشورة هذا، يُيَسِّرُ تدفُّقَ المعلومات وتقويم الأداء بين المجتمعات المحّلية وأمانة شؤون اللاجئ والمنظمات غير الحكومية والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- وفَضّل اللاجئونَ في سبُلِ التواصل الاجتماعَ وجهاً لوجه، أو الهاتفَ (سواء كان الحديث بالاتصال أو بالوتساب)، أو الرسائل الهاتفيّة القصيرة، على أن يكون كل ذلك بلغاتهم. ومع ذلك، أظهر التقدير أيضاً إمكانَ أن يقعَ استغلالٌ في التواصل بالاجتماع وجهاً لوجه، فالمُحْتالونَ والوسطاء يطلبون المال في مقابلة المعلومات، والخدمات، وإيصال تقويم الأداء في ملفات القضايا. ولقد ذُكِرَ ذلك كثيراً على أنّه الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يصل من خلالها اللاجئون المستضعفونَ إلى ما يحتاجون إليه من معلومات.
- لا يستطيع اللاجئون -أو لا يُسمَحُ لهم- في كثير من الأحيان أنْ ينتفعوا من المراكز الاجتماعيّة أو المَوارد المحليّة التي هُيّأت للكينيّين. فشعر اللاجئون أنّهم مُبعَدونَ وعدُّوا ذلك حاجزاً يحول دون الاعتماد على النفس.
- واشتملت الحاجات الخاصّة التي أبرزها المُسْتطلَعونَ على الخدمات الطبيّة، والوصول إلى ما تُتيحُه لهم المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإعادة التوطين، والتوظيف.

وكان التقديرُ قيّماً من حيث أنّه عيَّنَ نظاماً للمعلومات محليّاً، شبَاكُهُ معقّدة، يُقوّي اللاجئينَ وقادةَ اللاجئين في المجتمع المحلّي. ومع ذلك، يمكن أن يكونَ شأنُ اللاجئين أعظمَ. وفيما يلي الفرص السّانحة لحدوث تغيير له أثر حسنٌ في قوّة اللاجئينَ واعتمادهم على أنفسهم:

- يقلّلُ تحسينُ سُبُل الوصول إلى المراكز الاجتماعية القائمة الحَاجةَ إلى المراكز التي تُقامُ خصوصاً

للاجئين، ويجيءُ بفرص لمدّ أحبال التواصل، وتحسين وسائل الصُّمود، وذلك بتقوية الأواصر المجتمعيّة، ودَعْم التماسك الاجتماعيّ.

- ويمكن أن يزيد حَبْك شبكة قادة اللاجئين الثّقات، إذ من الواضح أنّ مشاركة اللاجئين مُيسَّرةٌ، ومُيسِّرُها قاعدة متينة لنُظُم معلومات محليّة مُعقّدة الشِّبَاك. ويمكن أن يَزيدَ جَعْلُ شِبَاك قادة اللاجئين رسميّةً، بإقامة آليّات تَواصُل منظّمة، كتعيين ساعات عمل ثابتة، وإقامة توصيليّة شابكيّة وهاتفيّة يُعْتمدُ عليها، وتدريب على الإحالة (وهذا فرعٌ من تأهيل اللاجئين العاملين في الإرشاد الاجتماعيّ مهنيّاً)، لكي لا يُثْقَلَ القادةَ تقويم الأداء الصادر عن المجتمع المحلّي، ولكي يكون لهم فَهْمٌ شاملٌ فلا يخطئون المكانَ الذي يمكنهم أن يُجّهوا إليه الشكاوى والهموم. ومن شأن ذلك أن يُحسِّنَ الوضوحَ والمساءلةَ والتوافق.
- ويمكن معالجة الخلل في المعلومات بأساليب التواصل المبتكرة، مثل: حثّ المجتمع المحلّي على تقويم فعّاليّة قناة التواصل، ورصد الكيفيّة التي عليها تعاقُبُ المعلومات، والعملِ مع مُشغّلي شبكة الجوّالات ومع وسائط الإعلام المحليّة، والعملِ على إرساء الاندماج من خلال الجماعات الإذاعيّة، والموسيقيّين، والمناسبات الاجتماعيّة.

إذن، فالتواصل النّافذُ مِفْتاحٌ لتحقيق اندماج اللاجئين اجتماعيّاً، وهو طَموحٌ أساسٌ لِما يَطْمحُ إليه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. فمعرفة الفرَق بين ظنٍّ لا دليل عليه في الحاجات التي يحتاج إليها اللاجئون، وبين ما يخبر به اللاجئون أنفسهم أنهم محتاجون إليه، أمرٌ معقّدٌ لكنه ضرورة، ولا سيّما في السياق الحضريّ. ويمكن أن يساعد تَحْسينُ تدفُّق المعلومات اللاجئينَ على المشاركة في الشؤون المدنيّة العامّة في مجتمعهم المحلّي، وإنشاء التماسك الاجتماعيّ، وأن يُوسّعَ لهم شبكةَ الدَّعْم، ليُشَدَّ من أَزْرِ صُمُودهم واعتمادهم على أنفسهم.

لاورا بوفوني *buffoni@unhcr.org*
موظّفةٌ رئيسةٌ في شؤون المعاش في العالم، بشعبة الصمود والحلول التي تتبع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في نيرويي *www.unhcr.org*

جيل هُبكنز *ghopkns@gmail.com*
مستشارٌ مستقلٌّ – في الاندماج والصُّمود والاقتصاد

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتبَيها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

مركز المعطيات المشترك في شؤون التَّهجير هو عملٌ تعاونيٌّ جديد بين البنك الدولي والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أُنشِئَ لتحسين تَوْليد ونشر أدلّة حالات التَّهجير حتى يُفادَ صُنْعُ القرارات الموصولة بالبرامج والسياسات bit.ly/WB-JointDataCenter

وفي شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٢٠، رعى مركز المعطيات المشترك مؤتمراً بحثيّاً محوره التَّهجير، جَمَعَ بين الباحثين والمزاولين ليناقشوا شأنَ جَمْع المعطيات وإدارتها وتحليلها في تَحْسين وقياس الأدلّة التي تؤثّرُ في إنشاء البرامج المعنيّة بالمُهجَّرين. ومَن أرادَ تقريرَ المؤتمر ومحاضرَ جلساته كلّها وَجَدَها في bit.ly/JDC-ConfRep-2020

وقد نُظِمَ المؤتمرُ بشراكة فريق البحوث في اقتصاديّات التنمية الذي يتبع البنك الدولي، وجامعة براون، وجامعة هارفرد. وستُعرَضُ بحوثٌ مختارةٌ بينَ يدي عددٍ خاصّ من صحيفة اقتصاديّات التنمية.

لاجئو الحَضَرِ في باكستان: خطوات في الطريق إلى الاعتماد على النفس

محمد عبّاس خان

يتمتّع اللاجئون الأفغان في باكستان بحريّة تنقّل عريضة وأبواب معاش واسعة، إلا أنّ عُدْمَ قاعدة وطنيّة قانونيّة يُنطلَق منها إلى إدارة شؤون اللاجئين، يُنشِئُ تحدّياتٍ تَقع على لاجئي الحَضَرِ والسلطاتً المحليّة على السّواء.

يُضيِّفُ إقليم خيبر پختونخوا ما ينيف على ٥٠٪ من جملة اللاجئين الأفغان في باكستان، البالغ عددهم مليونين وسبعة أعشار المليون (٢,٧)، يقيم ٣٢٪ منهم اليومَ في مخيّمات اللّاجئين. ويبقى ٦٨٪ منهم، يقطنون في خارج المخيّمات، وأكثر ما يقطنون فيه حولَ المراكز الحضرية الكبرى، وأخصُّ أسباب ذلك الحاجَةُ إلى طَرْقِ أبواب المعاش.[١]

الدخول في الاقتصاد والإسهام فيه

يكاد يكون كلُّ لاجئٍ من لاجئي الحضر في باكستانَ داخلاً في بعض أنشطة المعاش. أكثرُهم عاملون في ميدان النّقل إلا أنّ حيازَتَهم رُخَصَ سِيَاقة أمرٌ غير ممكن، وهذا يجعلهم عرضةً لسهام المبتزّين من سلطاتً النّقل في المدن. والتُّجار الأفغان في مدينة پِشَاور هم رؤوس التِّجارة في الأحجار الكريمة، وحظُّ تجارتهم من صادرات

امرأةٌ أفغانيّة آخذةٌ في نَسْجِ بساط.

باكستانَ عظيم؛ إذ جاءَ منها من المال في السنين الخمس الأخيرة ٢٧ مليوناً ونصفَ مليونِ دولارٍ أمريكيّ. ومن قَبيل ذلك، أنّ اللاجئين الأفغان يديرون أكثر منً ٧٠٪ من صناعة نَسْجِ البُسُط الشهيرة الذِّكر في خيبر پختونخوا. ولهذه الصناعة عظيم إسهام في اقتصاد باكستانَ، غيرَ أنّ ضرراً كثيراً قد نالها، من إعادة اللاجئين التي جرت حيناً، فأنقصَت من إنتاج البُسُط ٥٪.

وعلى الرغم من إسهام اللاجئين الأفغان هذا في الاقتصاد الحضري، لم تسمح لهم الحكومة الباكستانيّة إلا أخيراً بفَتْح حساب مصرفيٍّ تجاريّ إن كان بين يَدَي اللاجئ بطاقة ساريةً المفعول اسمها بطاقة إثبات التسجيل[٢]. وأما قبل ذلك، فكان الأفغان يَكلونَ إلى المواطنين الباكستانيّين تسجيلَ أعمالهم التجاريّة أَو الصناعيّة وتدبيرَ معاملاتهم الماليّة. حتى إنّ بعض اللاجئين أخذوا في مسالك مصرفيّة غير قانونيّة من أجل الحوالات النقديّة، وبعضهم اتّخذواً من صائغي الذهب المحلّيّين مصارفَ يودعونها ما يكسبون. فهذا الإذن الصادر حديثاً حدثٌ شأنه عظيم من وجوه كثيرة؛ ففائدته لا تنتهي عند رَفْد أعمال الأفغان التجاريّةً أو الصناعيّة، بل تمتدّ -وهذا شأنه أهمّ- لتقطع مظنّةَ تعرُّضهم للاستغلال على يد مَن ينزلون منزلة وكلائهم.

ويُنظَر إلى لاجئي الحضر في باكستان خطأً على أنهم مجرمونَ، وعلى الاقتصاد ثقيلون. وهذا زعمٌ لا تؤيّده حُجّة؛ فمن عام ٢٠١٤ إلى شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٦، عُرِضَ على القضاء في خيبر پختونخوا أكثرُ من ١٠ آلاف قضيّة، فكان عدد القضايا التي دخل فيها اللاجئون الأفغان ١٣٤ قضيّة فقط.[٣] وتُجرَى اليومَ بتمويل ألمانيّ دراسةٌ[٤] تقصدُ إلى تعيين المبلغ الذي بلغته باكستانَ من إنفاقها علَى اللاجئين الأفغانيين في إحسان ضيافة طالَ أمدها، فإن عُيِّنَ هذا ألقيَ الضوء أيضاً على ما أسهمَ اللاجئون بهِ في اقتصاد باكستان.

تحدّيات التعليم

لمّا كانت ٩٠٪ من الأسر الأفغانية اللاجئة انتقلت إلى باكستان بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥، كان أكثر اللاجئين المُسَجّلين، الأطفال والشباب، أفغاناً من الجيل الثاني أو الثالث، وُلِدوا في باكستان. والأطفالُ اليومَ هم زهاءُ نصْف لاجئي الحَضر في باكستان، ولذلك وُضِعَت التنمية في أوّل طور الطفولة والتعليم الأساسيّ وتنمية المهارات، على رأس الأولويّات. لكنّ عدد الأطفال الباكستانيّين الذين لا يذهبون إلى المدارس يُطيرُ العقل، فهم ٢٢ مليون طفل، وهذا يتحدّى باكستان في استيعابها اللاجئين.[٥]

وأمّا التعليم العالي فحاله أسوأ. إذ تَجُود الحكومة الباكستانية بالمِنَح الدراسيّة على آلاف المواطنين الأفغانيين العائشينَ في أفغانستان، على حين تعطي اللاجئين الأفغان المقيمين في باكستان ١٤ منحة فقط. ولا يُقبَل طالبوا المنح إلا إذا تخلّوا عن بطاقة إثبات التسجيل، واستبدلوا بها جواز سفر أفغاني. ويُقصَد من هذا إلى حضّ اللاجئين الأفغان على ترك بطاقة إثبات التسجيل ليحصلوا على جواز سفر أفغاني، ولكنّ التخلي عن بطاقة إثبات التسجيل يعني فقدان حقوق أخرى، والحاصل أنّ طلاب العلم يهجرون أمانيهم في تلقّي التعليم العالي.

المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ تاتو

خُلِيٌّ من صَوْغِ لاجئٍ أفغانيٍّ أقامَ في بيتهِ بپشاور تجارةً ناجحةً في المعادن والأحجار الكريمة.

ولمبادرة ألبرت آينشتَين الألمانيّة الأكاديمية للاجئين، التي تديرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دورٌ ذو شأن في معالجة هذا التحدّي، إذ هي تمنح الطلاب الجامعيين اللاجئين مِنَحاً دراسيّة تستوعب كلّ النفقات الجامعيّة. وبدعم من مانحين شتّى، وبالاشتراك مع اللجنة الوطنية للتّعليم المهني والتقني في باكستان، تُمدِّدُ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامجاً قائماً للتدريب التقنيّ، ليشمل الآلاف من اللاجئين الشباب في كلّ البلد. وهذه الخطوات وما شابهها لا محالةَ منها لمساعدة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم والإسهام في الاقتصاد، ولكن لمّا كان اللاجئون الشباب ذوي عددٍ كثير، اقتضى الأمر مزيداً من العمل.

معالجة توتّر العلاقات

يقع على لاجئي الحضر في باكستان عددٌ من التحدّيات، منها ما بين المجتمع المحليّ المضيف واللاجئين من تعارض واختلاف (بسببِ المنافسة في موارد محدودة المقدار)، ومنها أيضاً 'السأم من التضييف'، وهو ظاهرة شائعة بين حالات التّهجير التي يطول أمدها. وهذه حالٌ لا رغبة للاجئين ولا للمجتمعات المحليّة فيها.

ولكي يعالج توتّر العلاقات الدائر حول تضييف لاجئي الحضر، ابتدأت الحكومة الباكستانية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجاً إنمائياً منقطع النّظير، اسمه برنامج المناطق المتأثرة باللاجئين والمضيّفة إيّاهم. وانطلق هذا البرنامج في عام ٢٠٠٩، ليقوم بالتدخُّل في المجتمعات المضيّفة للاجئين، في قطاعاتها المختلفة، فقطاع الصحة، والتعليم، وتنمية المهارات، والمياه ومرافق الصرف الصحيّ، والبيئة، والحماية الاجتماعية. ولقد أُنفِقَ إلى الآن ٢٢٠ مليون دولار أمريكيّ، نفعت أكثرَ من ١٢ مليون إنسان، نسبة الباكستانيّين منهم ٨٥٪ واللاجئين الأفغان ١٥٪.[٦] ولا عجب أنّ برنامج المناطق المتأثرة باللاجئين والمضيّفة إيّاهم جلب من الإحسان إلى اللاجئين المقيمين في الحضر الشيءَ الكثير.

هذا، وقد ابتكرت أخيراً مفوضيّةُ شؤون اللاجئين الأفغان، وهي الهيئة المسؤولة عن شؤون اللاجئين في باكستان، مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً، ابتكرَتَا بوّابة في الشّابكة لإدارة شؤون اللاجئين، تُعينُ المزاولين والجهات المانحة وصانعي السياسة، على اتّخاذ قرارات إلى البيّنات مُسْتندة. وسيكون من هذه البوّابة منصّةً رَقْميّة لكلّ لاجئي الحضر، تَصِلُهم بمُزوِّدي الخدمات المختلفة، ومنهم مُتيحو الوظائف والتدريب الداخليّ. ثم إنّ سياسةً للاجئين الشباب تُرْسَمُ اليومَ، ويشترك في رسمها مفوضيّةُ شؤون اللاجئين الأفغان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويُركّزُ همّ هذه السياسة في تمكين اللاجئين الشباب، المقيمين في المراكز الحضريّة، اجتماعياً واقتصادياً وسياسيّاً.

الأفغانُ ناسٌ مُجدُّون أجرياء، وهاتَين الصفتَين تجعلان منهم أصحابَ مشاريع بارعينَ، وإنّ من بين قصَص أصحاب الأعمال الأفغانَ قصَصُ نجاح. فإذا دُعِمُ الأفغانَ دعماً صحيحاً، فسيُحسِّنُ أكثرهم الإسهام في باكستان وهم فيها. والقرار الأخير الذي اتّخذته الحكومة الباكستانيّة، فسمح للاجئين الأفغان بفتْح حساب مصرفيّ، قرارٌ جيّد، وخطوةٌ في الطريق إلى إدماجهم في الخدمات الماليّة وحمايتهم، غير أنّ الأمر يحتاج إلى مزيد خطوات حتّى يُضمَنَ أن يصل لاجئو الحضر إلى الخدمات الأساسيّة، كالصحة والتعليم والتجارة والأعمال التجارية والصناعيّة. والقاعدة التي يُنطلَق منها اليومَ إلى إدارة شؤون اللاجئين تحتاج إلى إعادة نظر، وينبغي لباكستان تدبُّر اعتماد قانونٍ للاجئين وطنيٍّ، يُمكِّنُ السلطات المختلفة من إدارة شؤونِ لاجئي الحضر إدارةً مفعولها أنفَذُ. ولقد تكون إنالةُ اللاجئين الأفغان الجنسيّةَ أمراً ما يزال بعيدَ المَرام، ومع ذلك، ينبغي أن يُسعَى ليعيشَ اللاجئون عيشاً نعيماً كريماً.

محمد عبّاس خان comisb@hotmail.com
مُفوّضٌ، في مفوضيّةُ شؤون اللاجئين الأفغان، بخيبر پختونخوا، في باكستان.

١. UNHCR Pakistan (2017) *Mapping of Education Facilities and Refugee Enrolment in Main Refugee Hosting Areas and Refugee Villages in Pakistan*, p7
(التّخطيطُ لمنشآت تعليمية وإدراج اللاجئين فيها في الرّئيس من مناطق تضييف اللاجئين وقراهم في باكستان) https://data2.unhcr.org/en/documents/download/62554
٢. وهي وثيقةٌ تصدرها الحكومة الباكستانيّة، تُثبت هُويّةَ صاحبها، وتجعل إقامته إقامةً مؤقّتة قانونيّة، وتُطلِقُ حريّة تنقُّله، وهي اليومَ في يد مليونٍ وأربعة أعشار المليون لاجئٍ أفغانيّ (1.4) مُسجَّلٍ في باكستان.
٣. Khan I (2017) 'KP prosecution data gives lie to claims against Afghan refugees', *Dawn*, 15 January
(بيانات النيابة العامّة في خيبر پختونخوا تُبيِّنُ بُطلانَ ما يقال على اللاجئين الأفغان) www.dawn.com/news/1308486
٤. bit.ly/FAFO-Afghan-refugees-Pakistan
٥. Ailaan A (2018) *Five Years of Education Reforms in Khyber Pakhtunkhwa 2013–2015. Wins, Losses and challenges for 2018–2023*, p6
(خمس سنين من إصلاح التعليم في خيبر پختونخوا 2013-2015. ما اكتُسِبَ وما افتُقِدَ والتحدّيات في 2018 (2023-bit.ly/Education-Khyber-Pakhtunkhwa
٦. https://unhcrpk.org/raha/

السّلطَةُ العموميّة المُتنازَعُ فيها في المناطق الحضريّة المُهمّشة: تحدّياتٌ واقعة على العاملين في ميدان العمل الإنسانيّ

دُلْف تُو لِنْتُلُو، وهَرت فورد، وتِم لِبْتُرْت، ووسام منصور، وألين رحباني

في السياقات الحضريّة، حيث تتنافَسُ في السلطة كثيرٌ من الجهات الفاعلة في الحوكمة، يُحتَاجُ إلى مقاربة أوضح ليُرَى هل ينبغي إشراك هذه الجهات الفاعلة المختلفة لتصلَ إلى أكثر اللاجئينَ والمجتمعات المُضيّفةً تعرُّضاً للخطر؟ وإن كان ينبغي ذلك فكيف يكون؟

لمّا بدأ السوريُّون الفارّون من الحرب الأهليّة يلجئونَ إلى الأردن ولبنان سنةَ ٢٠١١، ركَزَت الجمعيّات الإنسانيّة الدوليّة أوّلَ جهد إغاثتها، في دَعْم الحكومات الوطنيّة. ومع ذلك، واعترافاً بتأثير البلديّات الضروريّ في دَعْم اللاجئين وإيصال الخدمات إليهم، نشأ تحوُّلٌ شديد في خلال السنين الخمس الأخيرة في الجمّعيّات الإنسانيّة الدوليّة أفضى إلى دَعْم البلديّات، وكان هذا جزءاً من جدول أعمال الجمعيّات في توسيع التّوطين.

تعمل البلديّات فيها، أو كان وجودها فيها قليلاً. وأمّا عالميّاً، فتُظْهِرُ التحليلات أنّ عند غياب سلطة البلديّات النَّشطَة –ولا سيّما في المناطق الحضريّة المُهمّشة المتأثرة بالنِّزاع أو التي في مرحلة ما بعد النّزاع– يَبْرزُ وُسَطاءُ آخرونَ في أفقر المناطق الحضريّة. ومن هذه الجهات الفاعلة، الوُجَهاءُ، والشّبَاك القَبَليّة، وأصحاب النفوذ، والعصابات الإجراميّة، ووسطاء العمل، والمليشيات، والجماعات الدينيّة، والمجتمعات المحليّة.

وقد دفعَ البَحْثُ عن شقق منخفضة الكلفة أعداداً كثيرةً من السوريّين إلى الأحياء العشوائيّة، حيث يقيم أكثرُ الناس تعرُّضاً للخطر، من المجتمعات المحليّة المُضيّفة، والمهاجرين لأسباب اقتصاديّة، واللاجئين. وهذه الأحياء، التي فيها مخيّماتُ الفلسطينيّين الرسميّةُ و'تجمّعات' غير رسميّة، قد وُسِّعَت حضريّاً، ولكنها تميّزت بأنها مُهمَلةٌ منذ نشأت؛ أي لم

وجاءَ في بَحْثِنَا[1]، الذي تضمّن مشاورات مع الحلف العالميّ لمعالجة الأزَمَات الحضريّة ومع جهات فاعلة في ميدان العمل الإنساني والإنمائيّ في لبنان والأردن، ما يشير إلى أنّ جدول أعمال التوطين اليومَ مُخْفِقٌ في مراعاة ما ذكرنا آنفاً من جهات فاعلة مُؤثّرة في الحوكمة المحليّة. وتجاهُلُ تأثيرها الهامّ في الحوكمةً المفروضة بحكم الواقع، في أكثر المناطق الحضريّة تهميشاً

يُعوِّقُ قدرة العاملين في ميدان العمل الإنسانيّ، على السَّعْيِ في دَعْمِ أشدّ ساكني هذه المناطق تعرُّضاً للخطر.

نَقْلُ التركيز إلى البلديّات

يتزايد توجيه الجهات المانحة الدّعمَ إلى بلديّات الحَضَر ورؤسائها لتقوية القدرة المحليّة. ففي الأردن، أتاحَ قانون اللامركزيّة سنةَ ٢٠١٥ للبلديّات من التفويض والسلطات الشيءَ الجديد. وأفضى ذلك إلى التنافس في السلطة بين أعضاء مجلس الأمّة الأردنيّ الوطنيّين وبين الجهات الفاعلة في البلديّات، وفسح للشّبَاكِ القَبَليّة طرقاً جديدة للتأثر في أعمال الدولة. وفي الوقت نفسهَ، ومع تحوُّلِ موارد المعونة إلى دَعْمِ البلديّات، يقع على المنظمات الأهليّةَ اليومَ منافسةٌ أشدُّ في التمويل والبقاء.

وأمّا في لبنان، فلم يكن لتفويض البلديّات المُوسّع ما يُنَاسِبُهُ من القدرة الماليّة والإداريّة الكافية، ويمكن أن تُعرقلَ هناكَ القراراتُ والجهَاتُ الفاعلة في مستوى المحافظات وفي المستوى المركزيّ قُدُرات البلديّات على العمل، وهذا يمكن أن يُمهِّدَ سبيلاً لتدخُّلِ الجهات الفاعلة غير الحكوميّة.

ويغلب على غير المواطنين، ومنهم المهاجرون وعديمو الجنسيّة واللاجئون، ألّا يكونوا مُمثَّلينَ سياسيّاً في البلديّات. وفوق ذلك، لا تُمثِّلُ بلديّات الحَضَر سياسيّاً نسَباً كثيرةً من السكّان اللبنانيّين المُسجّلِ تصويتهم في قُرَاهُم الأَصليّة، ولا هي مسؤولةٌ عنهم. وهذا الحرمان من الحقوق مُستمرٌّ؛ ذلك أنّ مُدَدَ البقاء في المنصب طويلة (ستّ سنين)، وأنّ سيطرة الأحزاب على مجالس البلديّات تستمرُّ عادةً دوراتٍ مُتَلاحقةً عديدة. ومِثْلُ ذلك في الأردن، إذ تختار بعض القبائلَ (كما هي الحال في مدينة معان) المرشّحينَ مسبقاً للانتخابات البلديّة من بين أفرادها، وهو ما يمنع غيرَ أفرادها من الترشُّح للانتخابات. وهذا مُضِرٌّ بقَصْدِ توسيع التمثيل والمساءلة.

وعلى حين أنّ الدولةَ الأردنيّة تَدْعَمُ تحديث الأحياء الحضريّة العشوائيّة منذ سنين عدّة، تمتنع كثيرٌ من البلديّات اللبنانيّة عن خدمة العشوائيّات خشيةَ أن تجعلَ تلك المناطق شرعيةً، وأن تنتهكَ القانونَ الذي يمنع أن توصل البلديّات خدماتها إلى هذه الأحياء. ومع ذلك، وجدت بعض الجهات الفاعلة الحاكمة في بعض المناطق سُبُلاً إلى تحسين أحوال العشوائيّات. هذا، وبعد القصف الإسرائيليّ سنةَ ٢٠٠٦، قاد حزب الله، وهو حركة مقاومة وحزب سياسيّ، حملة 'إعادة بناء أفضلَ' في بلديّة الغبيري ببيروت. وفي مكانٍ آخر، في صور، إحدى كبرى المدن في لبنان، أسّست البلديّة لُطُرُقٍ عملٍ تُبيحُ للسكّان اللبنانيّين -وليس من بينهم السكّان الفلسطينيُّون عديمو الجنسيّة- الدورانَ حولَ الشرط المعمول به للحصول على رُخَصِ البناء، وذلك لتحسين البنية التحتيّة السكنيّة في الأحياء العشوائيّةَ. ولكنْ لمّا تدخّلت الجهات الفاعلة غير الحكوميّة بسبب الفراغ الذي نجم عن انعدام مشاركة البلديّات في شؤون المناطق المهمّشة في لبنان، كان أمر مساءلتهم غيرَ واضح، فهل سيساءَلون؟ وإن سوئلوا فما هي آليّات مساءلتهم؟

وَضْعُ البرامج في المناطق الحضريّة المنخفضة الدخل بلبنان والأردن

من مبادئ العمل الإنسانيّ حبُّ الخير للإنسان والحياد وعدم التحيُّز والاستقلاليّة، وتنُّص هذه المبادئ من الوجهة النظريّة على أن تعملَ الجهات الفاعلة الدوليّة مع كلِّ الجهات الفاعلة في مستوى المدينة والحيّ، ومنها الجهات الفاعلة الحكوميّة وغير الحكوميّة، والرسميّة وغير الرسميّة. ومع ذلك، يمكن أن تضّر التدخُّلات الإنسانيّة بمبدإ الحياد وعدم التحيُّز إذا دعمت أو رفضت، بقصد أو بغير قصد، شرعيةَ الجهات الفاعلة المحليّة التي تسعى إلى أن يكون لها سلطة.

وتُلِحُّ البلديّات غالباً على أن تطلب الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ إذناً للوصول إلى المجتمعات المحليّة التي يصعب الوصول إليها. ولذلك، يمكن عدُّ التدخُّلات تدخُّلات توافق عليها سلطة البلديّات، أو حتّى عدُّها امتداداً لسلطةِ البلديّات. ولكن لا تكفي موافقة البلديّات دوماً لفسح السبيل أمام البرامج الإنسانيّة والتنمويّة. ففي المناطق التي لا يكون فيها الوصول إلى الخدمات الصحيّة والتعليميّة والمياه وغير ذلك من الخدمات مبنيّاً على الحقوق، إنما على التحازب والتحيُّز في الغالب، تسعى السلطات غير الحكوميّة أيضاً إلى التوسُّط في إيصال المعونة إلى السكان المستضعفين لكي تجعل من طلبها السلطةَ شرعياً. ومن المعلوم في لبنانَ أنّ الجهات الفاعلة غير الحكوميّة (وسلطات الحكومة المركزية أيضاً) توقف التدخُّلات -على الرغم من موافقة السلطة البلديّة المسبقة- لأسباب أمنيّة وغير أمنية. وربّما لا يثق السكّان في سلطة البلديّات الغائبة، على حين أنّهم قد يَرَوْن في الجهات الفاعلة غير الحكوميّة شرعيّةً عريضة، كيف لا وهي تُهيِّئُ لهم الخدمات الأمنية، وصلاحِ المعيشة، وخدمات تسوية المنازعات؟

هذا، وللجهات المانحة شأنٌ كبير في تهيئة القدرة على العمل في المناطق التي تسيطر عليها الجهات الحضريّة غير الحكوميّة. ومثال ذلك، أنّها قد تعدُّ السلطات القَبَليّة غير شاملة شمولاً كافياً النساءَ واللاجئينَ وغيرَهم من الفئات التي يقلُّ أن تُمثَّل. وكثيراً

ما تُركِّزُ التدخُّلات على فَصْلِ الحوكمة البلديّة من التأثير القَبَليّ. وتُتيحُ الجهات المانحة الحوافزَ والمساعدة للجهات الفاعلة في البلديّات لتُعينَها على إنشاء مصادر شرعيّة لا ترتبط بالهُويّة القبليّة أو لا تعتمد عليها، ومن ذلك أداؤها وكيفيّةُ إجرائها التّشاوُرَ والانتخابات. وتدعم الجهات المانحة أيضاً المنظمات غير القَبَليّة الجديدة، التي ما تزال استدامتها وشرعيّتها المحليّة غير مُثبّتَتين.

وفي لبنان، يشغل أعضاءٌ من حزب الله مناصب حكوميّة انتخبوا لها (من المجلس البلدي إلى مجلس النوّاب) ويحكم الحزب أراضٍ عريضة من المناطق الحضريّة الفقيرة. غير أنّه في عِدَاد المنظماتِ الإرهابيّة، وتحظره وتحظر التعامل معه بلادٌ غربيّة عدّة، منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وهولندا. ويُعوِّقُ هذا الحَظرُ شديداً إعدادَ البرامج الإنسانيّة ويتحدّى مبادئ العمل الإنسانيّ. وفوق ذلك يتفحّصُ الحزب نفسه ما يُنتظَرُ من برامج إعانيّة فيسمح -أو لا يسمح- بإجرائها.

يقع على الشُّركاء المنفّذين معضلةٌ، وهي من جهة التعامُلُ مع قيود متنوّعة تفرضها الجهات المانحة، ومن جهة أخرى مراعاة المُنتخَبينَ ديمقراطيّاً من مكتب رؤساء البلديّات، وأعضاء مجالس البلديّات، وأعضاء مجلس النوّاب، والمكاتب الوزاريّة. ثم إنّ إهمالَ بعض الأحزاب السياسيّة التي تحكم مناطق حَضريّة معيّنة ودَعْمَ غيرها من الأحزاب، قد يجعل تطويرَ قدرات البلديّات مستحيلاً من غير أنْ يُعاقَبَ ظُلْماً الناسُ المقيمون في هذه المناطق، الذين قد يكونون مؤيّدين للحزب المسيطر على منطقتهم أو لا يكونون. وقد يُفْضي توزيع المعونة أيضاً إلى إذهاب توازن القوة الذي هو مهلهل أصلاً بين الأحزاب السياسيّة، ومن ثَمَّ يُقوّضُ الجهد المبذول في حِفْظِ الاستقرار.

إقامَةُ مُشَاركة أوسع ومبادئها أكثر مع الجهات الفاعلة الحضريّة غيرِ الحكوميّة

تَلْقَى الأعمال الإنسانيّة في السياقات الحضريّة منافسات محليّة في القوة والسلطة لا مهرب منها، ولقد تُتَّخَذُ هذه الأعمالُ وسائلَ لتشريع السلطة. وإذ قد كنّا نضع ما تقدّم في الاعتبار، فإنّا نُعيِّنُ فيما يلي خمسَ توصيات رئيسة في التخطيط للتدخُّلات وتنفيذها في المناطق الحضريّة المعقّدة المنخفضة الدخل:

- إنشاءُ **تحليلٍ سياقيٍّ مُحْكَم** بقصد وَضْع برامج ناجعة. وينبغي إجراؤه في مستوى المَنطقة المحليّة أو مستوى الحيّ، وينبغي أن يشتمل على جَمْع معلومات أصحاب المصلحة المعنيّين، والتّحليل، والمشاركة المتزامنة المتساوية مع الدولة والجهات الفاعلة غير الحكوميّة، وذلك لبناء علاقات مثمرة قبل التدخُّلات البرنامجيّة. وأمرٌ هامٌّ جدّاً، هو أنّ التّحليلَ لا ينبغي أن يُبَالِغَ في التقسيم بين الجهات الفاعلة الرسميّة وغير الرسميّة.
- التواصُلُ مع المجتمعات المحليّة **لحصول إجماع جادٍّ مفيد** على أهداف برنامج قبل البدء به. وهذا عملٌ مُحْتَاجٌ إلى كثير من الزمن والموارد، ولكنّه مهمٌّ جدّاً. وأمرٌ مهمٌّ آخر، هو الترتيب الذي عليه مشاركة أصحاب المصلحة المعنيّين، وهو أمرٌ يمكن أن يُغلِقَ أبواباً لاحقاً إن عَثَرَ المرء في أوّل الطريق.
- تَعْزيزُ تَوْسيع **التّحاوُر بين الشركاء المنفّذين والجهات المانحة**. وهذا أمرٌ ضروريّ لفَهْم كيفيّة المراعاة في التعامل مع سلطات متنافسة عديدة، وللتعلّم من التجربة. فيمكن أن تسدي الجهات المانحة من الإرشاد ما هو أكثر تطبيقاً في الواقع في كيفيّة العمل مع السلطات العموميّة غير الحكوميّة التي يُعتقَدُ أنّها تستبعد فئات معيّنة، وفي زيادة الوضوح حول 'الخطوط الحمراء' في حالة سياسات الحظر. ويُضافُ إلى ذلك، أنّه ينبغي للهيئات الإعانيّة أن تَدْفعَ إلى الجهات المانحة تقويمَ أداء من واقع العمل على الوصول إلى المناطق المعقّدة الشديدة الحاجة.
- إيلاءُ مزيد من الاهتمام **بشأن مُنسِّقِ الشؤون الإنسانيّة في الأمم المتحدة**. فذلك يمكن أن يعين على مفاوضة السلطات العموميّة المحليّة في إيصال المعونة، بحيث تُسايَرُ خطة لبنان للاستجابة للأزمة أو غيرها من أُطُر الاستجابة. وينبغي أن يُقصَدَ بذلك إلى ضمانِ ألّا ينقطع إيصال مجموعة متنوّعة من ضروب الدّعم إلى 'المناطق التي يصعب الوصول إليها'.
- دَعْمُ **جَمْعِ المعطيات الأوّليّة**. وفي هذا حاجةٌ تظلُّ تُلِحُّ إلى سدّ الخلل في الدراسات السابقة، عن طريق جَمْع معطيات أوّليّة وافرة. فإن حصل ذلك، فسيعين على الإتيان بمعرفة جديدة أكثر عمقاً بتأثير التدخُّلات الإنسانيّة والتنمويّة في شرعيّة الجهات الفاعلة الحكوميّة وغير الحكوميّة التي تحكم المناطق الحضريّة، العشوائيّة، المنخفضة الدّخل.

دُلْف تُو لِنْتُلُو *d.telintelo@ids.ac.uk*
زميلٌ في البحث وقائدٌ مشاركٌ في مشروع ستيز كلَسْتر (Cities Cluster)، في معهد الدراسات الإنمائيّة
www.ids.ac.uk

هَرت فورد *hart.ford@acted.org*
مديرةٌ قُطْريّة، في منظمة أكْتِد *www.acted.org*

تم لِبْتْرُت *tliptrot@protonmail.com*
بَاحِثٌ مُسْتقِلّ

وسام منصور *wissam.mansour@occlude.info*
رئيسٌ تنفيذيٌّ ومؤسِّسٌ، في مؤسّسة أُكْلُود الاستشاريّة
www.occlude.info
وبروفيسورٌ مساعدٌ، بجامعة العزم، في لبنان

آلين رحباني *Aline_Rahbany@wvi.org*
مديرةٌ تقنيّة في شؤون إعداد البرامج الحضريّة، بمؤسّسة الرؤية العالميّة *www.wvi.org/urban*

١. هذه المقالة مُتحصّلةٌ عن مشروع السلطات العموميّة وصُنْع الشرعيّة (Public Authorities and Legitimacy Making). وقد كلّفتْ بهذا المشروع ومؤلّفتُهُ وزارةُ الشؤون الخارجية بهولندا، من خلال منظمة علوم التنميّة العالميّة التي تتبع منظمة البحوث العلميّة الهولنديّة (WOTRO Science for Global Development of the Netherlands Organisation for Scientific Research). وأنشئَ المشروع بالتعاون مع مبادرة أمن منصة المعرفة وحكم القانون (Knowledge Platform Security & Rule of Law)، وهو جزءٌ من جدول أعمال الوزارة في الاستثمار في المعرفة والإسهام في رسم سياسات أكثر اعتماداً على الأدلّة. وكلُّ ما ورد في المقالة من آراء ومعلومات هي مسؤوليّة مؤلّفيها. ويَشْكُرُ المؤلّفونَ لفرَنسيس غرلنغ، وجِمْس شل، وإرِك كرامَك، من مبادرة إمبَكت (IMPACT Initiatives) حُسْنَ إسهامهم في هذه المقالة.

مَلْجأٌ من الخَطَرِ مُخْطِرٌ: دروسٌ من سان بيدرو سولا

يولَنْدَا سَباتَا

تُقدِّمُ التدخُّلات بين يدي نتيجتها في سان بيدرو سولا بِهندوراس دروساً في العمل في الأحياء الحضريّة ومجتمعاتها المحليّة التي فيها خطرٌ شديد.

أفضَتْ أفعَالُ العصابات والإجرام المنظَّم الموصُولِ بالاتّجار الدوليّ في المُخدّرات، مع قَسْوة استجابة قوات أمن الدولة، أفضَتْ بالعُنْف إلى الثَّوَرَان في هندوراس وإلى تعيين سان بيدرو سولا منَّذُ بِضْع سنين خلت أعنفَ مدينة في العالم (بسبب معدّل القتل العمد المرتفع فيها). ويَتجمَّعُ نصف أهل هندوراس، أو يزيدون قليلاً، في المناطق الحضريّة، ومنها سان بيدرو سولا التي يبلغ عدد سكّان منطقتها الحاضريّة نحواً من مليونَين ونصف المليون إنسان. وقُدِّرَ في سنة ٢٠١٥، أنّ أعضاءَ العصابات كانوا حاضرينَ في أكثر من ٥٠ حيّاً من أحياء سان بيدرو سولا، وخاصةً أفقر الأحياء وأكثرها تهميشاً.[١] ويُضَافُ اليومَ إلى أثر العصابتَين الرئيستَين (وهما مارا سَلفَتْرُشَا، وباريو ١٨) أثرٌ واضحٌ تتركه غيرهما من العصابات المحليّة وجماعات الإجرام المنظّم. مثال ذلك، أنّ في ريفيرا هرنَنْدس، وهو حيٌّ في المدينة مُهمَّش، يبلُغُ عدَدُ ساكنيه ١٢٠ ألفاً، حواجزَ معنويّة، تَقْسِمُ أرضَهُ إلى حارات وشوارع، تسيطر عليها أكثر من ستّة جماعات.

وبين سنة ٢٠٠٤ وسنة ٢٠١٤، أضافَتْ مدينة سان بيدرو سولا والمنطقة الحاضريّة التي هي فيها، أكثرَ من ٤٠٪ من النَّازحين داخلياً في البلد، وكان نصيبُ المدينة وحدها منهم ٢١٫٥٪.[٢] وتُبيِّنُ المعطيَاتُ طبيعة النُّزوح القسريّ داخلَ المناطق الحضريّة، إذ أظهرت أنّ ٨١٪ من النَّازحين داخلياً في سان بيدرو سولا قد نزحوا من مواضع أخرى في المدينة. ومع أنّ النُّزوحَ واقعٌ على كثير من المجتمعات المحليّة والأحياء، ترى أنّ مُعْظَمَ الأماكن التي يُنْزَحُ إليها، هي التي تُعمِلُ فيها العصابات سيطرتَها على الأرض والمجتمع، أو التي فيها لها شيءٌ من النفوذ. وصحيحٌ أنّ النُّزوحَ في هذه الحال غيرُ بادٍ للعيان تمامَ البُدُوِّ؛ إذ يُقْسَرُ الأفراد أو الأهالي حيناً على اتّخاذ تدابير واقية وتَرْك بيوتهم، كاتّمينَ ذلك عن أعين الناس، وتلجأ قلّةٌ إلى السلطات طالبين الحماية حيناً أخرى، كلُّ ذلك صحيح، ولكنْ تُشيرُ الأدلّة إلى أنّ هذه الحارات من المدينة، يغلب عليها أن تكون من أكثر المناطق تهميشاً أو من المناطق التي يقع ساكنوها بين الطبقة السفلى والوسطى، وتتميَّزُ بأنّها ضيِّقةُ السبيل إلى الحقوق الأساسيّة والمرافق العامّة، وبأنّ العنف فيها كثير، ومن ذلك القتل العمد.[٣]

وفي المدينة بَعْض فسحة ليُخْفِيَ المرء هويّته، وليَسْتطيعَ المحافظة على الأحبال بينه وبين أسرته، وعلى شَبَاك علاقاته الشخصيّة، وحصوله على الخدمات وتَيَسُّر التوظيف له. ولقد يظهر أنّ طلب الحماية في أحياءَ مُصَابة بضروب من العُنْف كثيرة (ومنها تقييد التنقُّل، وابتزَازُ الأموال، وإشْرَاكُ الأطفَال والشَبَاب قسراً في المنظّمات الإجراميّة والقتل العَمْد والاعتداء الجنسيّ) أمرٌ فيه تناقضٌ، ولكنْ هذه هي حقيقة ما يقع على الأسر والأفراد في هذه المدينة، وغيرها من المدن. فهذه الأحيَاءُ مُلجِئةٌ من الخطر ومُخطِرَةٌ في آن معاً. وما فيها من عمل جماعيّ، وتماسُك اجتماعيّ، وتنظيم مُجْتمعيّ، كَسَرهُ عُنفٌ وريبٌ وخوفٌ مُسْتطير. وعلى أنّ بعض الجماعات (كأرباب العمل، وعُمّال النّقل، والمعلّمينَ، والنساء، والأطفال، والشّباب، وجماعة المثليّات والمثليّين ومزدوجي المَيل الجنسيّ ومُغيّري الهوية الجنسانيّة وحاملي صفات الجنسَين) أشدُّ تعرُّضاً للخطر من غيرها[٤]، فأكثر ساكني هذه الأحياء هم في خطر التعرُّض لشيءٍ من العُنْف والتَّهجير.

عَمَلُ المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سان بيدرو سولا

افتتحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتباً لها في هذه المدينة في آخر سنة ٢٠١٦. ولم تزلْ منذ افتتاحها المكتبَ تُعينُ السلطات البلديّة تقنيّاً والمجتمعات المحليّة أيضاً على إنشاء آليّات لوَقْف التَّهجير والنُّزوح وللحماية، وذلك جانبٌ من عَمَل المفوضية على دَعْم هندوراس في ما التزمت به في الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول (وهو التطبيق الإقليميّ للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين). ومن هذه الإعانة العمَلُ مع السلطات البلديّة على وَضْع مناهج بحث وإستراتيجيّات، تُرْسي التقارب والتحاور مع المجتمعات المحليّة والأحياء التي فيها خطرٌ شديد. وقد اشتمل هذا العمل على التشارك في وَضْع بُرُوتوكولات وآليات لتحليل الخطر وضمان الدخول في الأحياء بسلام، ووَضْع المناهج البحثيّة التشاركيّة واستعمالها في التشاور، وتَنْفيذ البرامج والمبادرات المُجتمعيّة المُرتكَزة على مبادئ الحماية. وقد دَعَمَ المكتبُ الميدانيّ أيضاً السلطات البلديّة في وَضْع آليّات، تُعَيِّنُ النّازحينَ داخلياً أو المعرَّضينَ لخطر النُّزوح أو كليهما، وتُعينُهُم وتُوجِّهُهُم، من خلال ما هو قائمٌ من برامجَ بلديّة وخدْمَات. ويُقتَبَسُ مما تقدّم من أعمال عددٌ من الدروس، فإليْكَها:

شَهِدَت هذه الشّابة الهندوراسية قَتْلَ إحدى زميلاتها. ولأنّها شَهِدَت ذلك، أُطلِقَ عليها الرّصاصُ أربع مرّات فأصابها وفقدت إحدى ساقيها.

صُورَت بالقُرب من مدينة سان بيدرو سولا، عاصمة هندوراس، وهي مدينة تعاني من مستويات عالية من العنف. وقد صُوِّرَت الصورة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. دانيل دريفس

إيجاد الوقت لإنجاح العمل ضرورة: يُحتَاجُ إلى زمن ليس بالقليل لدراسة أحوال مجتمع من المجتمعات المحليّة، ومدِّ أحبال الثقة والتفاهم فيه، وتعيين الخطر، ووَضْع الخطط الحمائيّة. ويمكن في حالة العنف الحضريّ أن يكون الزمن الذي يُحْتَاجُ إليه ضعفاً، أو حتّى ضعفين، بسبب الأخطار الأمنيّة التي تُصاحبُ حضورَ جماعات الإجرام المنظّم، وطبيعةَ النُّزوح غير البادية، وجَعْلَ العُنْفِ أمراً طبيعياً. وتُيَسِّرُ معرفةُ سياق الأحوال فَهْمَ الكيفيّة التي عليها تقَاطُعُ ضروب العنف المُفْضي إلى النُّزوح، والآثارَ المرئيّة وغير المرئيّة التي تتركها هذه الضّروب في الحيّ وعيشَةَ أهلِه.

أفضل وسيلة لفَتْح السبيل إلى الخدمات هي الاستثمار الذي يَنْفَعُ المُجتمَعَ المحليَّ كلَّه: إستراتيجيّات إيصَال الخدْمات والحفاظ على حيِّز العمل الإنسانيّ في هذه الأحياء متوقِّفٌ إعدادها على حسب سياق الأحوال. غيرَ أنّ الأعمالَ التي تَقْصدُ إلى أنْ تُعزِّزَ توفيرَ الخدمات الأساسيّة لكل الناس في حيٍّ أو منطقة ما، وتُحسنُ إلى المجتمع المحليّ بالتنمية، تُيَسِّرُ الوصول إلى هذه الأحياز، لأنّها تُرَى غالباً تدخُّلات لا تتحدّى سيطرة العصابات. ومن هذه الأعمال، تَوسيعُ السَّبيل أو فَتحُهُ إلى: الرعاية الصحيّة، والتعليم، والبنية التحتيّة المجتمعيّة، والتسلية والرياضة، والتدريب المهنيّ والتقنيّ. مثال ذلك: أنْ نفَّذت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات البلديّة تدخُّلاً مشتركا بينهما للعمل على إرساء اندماج الشباب وحمايتهم في منطقة شديدة الخطر، من خلال وُرَش ثقافية وفنيّة، فقَوَّى ذلك وصولَ الخدْمات إلى تلك المنطقة ووسَّع فَهْمَ السلطات للتحدّيات والأخطار الواقعة على الشباب.

مُحالفَةُ الجهات الفاعلة المُحايدة محتاجةٌ إلى تعزيز: من الأهميّة بمكان أن تُحدَّدَ الجهات الفاعلة المجتمعيّة، بحيث يُتعَاوَنُ مع التي لا تتنافس هي والجماعات الإجراميّة والعصابات -ومن هذه الجهات المُنافِسَة القادة الدينيُّون، وقادة تنمية البنى المجتمعيّة، والمتطوّعون في البرامج الاجتماعيّة- وذلك للتأسيس لإيصالا الخدمات والحفاظ على إيصالها. إذ تُقيمُ الجهات الفاعلة المفضّلة على غيرها في بعض المجتمعات المحليّة تحاوراً بينها وبين أعضاء العصابات ليُرسُوا الاتفاق على تيسير إيصال الخدمات، وعلى

تنفيذ البرامج التي تَنْفَعُ المُجتمعَ المحليّ كلَّه. (ومع ذلك، فتحليلُ الخطر بانتظام أمر لا بدّ منهُ ليُتعرَّفَ سريعاً كلُّ تغيُّر في ديناميّات العنف وفي حدود السيطرة على الأرض والمجتمع في هذه المناطق).

ينبغي دَعْمُ الشّباك المحليّة وما في المجتمع المحليّ من قدرات: فبسبب قلّة تأثير المؤسّسات في هذه الأحياء، وعدم كفاية المعدّات والخدمات (بسبب النموّ السكانيّ السريع وانعدام التخطيط)، والرّيب، والمصاعب التي تكتنف إيصال الفائدة إيصالاً آمناً، بسبب كلّ ذلك، يَكثُرُ أن تُوصَلَ بعض الخدمات في هذه الأحياء من خلال بُنَى المجتمع المحليّ ومنظّمات المجتمع المدنيّ. ومن المهم دَعْمُ هذه الخدمات -التي تشمل المستوصفات الكنسيّة، وبرامج دعم المراكز المجتمعيّة المعنيّة بالتعليم والشباب، ودور الحضانة، وشبَاك التواصل النسائيّة- وتَدْريبُ مَن يقوم بها لكي يصل إليها مَن يحتاج إليها من النّازحين أو المعرّضين لخطر النُّزوح. ويمكن لهذا الدّعم أن يعزّز أيضاً إيصال الخدمات الأساسيّة، وأن يُسْهِمَ على التدريج في إنشاء بيئة محيطة حمائيّة، بتَمْتين الشِّبَاك المجتمعيّة التي من خلالها يُعيَّنُ ويُحَمَى مَن هو في خطرٍ شديدٍ أو مَن فيه من الضَّعْف مواطنُ.

ينبغي تَمْتينُ الأحبال الممدودَة إلى السلطات البلديّة من أجل التنمية الاجتماعيّة: يمكن أن يُساعدَ ضَمانُ إدماج التدخُّلات في بُنَى المؤسّسات المحليّة وأعمالها على إطالة عمر الاستدامة. فقد بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشريكُهَا في التنفيذ، العملَ مع المجتمعات المحليّة على التخطيط للحماية المجتمعيّة. ومع تقدُّم هذا العمل في طريقه، أصبحت فوائدُ وَصْل بعض الإجراءات والإستراتيجيّات الخاصّة (كتمهيد سبل المعاش، وتدريب الشباب، وتهيئة دور رعاية الأطفال، وتوسيع المدارك المجتمعيّة، وقيادة المجتمع المحليّ، وتمكين المرأة) بالعمل الذي تقوم به السلطات البلديّة واضحةً جليّةً. وكان من رَصْف الأعمال أنْ عزّزت شأنَ المؤسّسات في المجتمع المحليّ والتعاونَ المجتمعيّ في هذه الأحياء الشديدة الخطر، وأن أبرزت مسؤوليّة السلطات البلديّة عن معالجَة المُشكلات الرّئيسَة. وفي آخر المطاف، أدمجَتْ بعض هذه المبادرات رسمياً في الخطة التنفيذيّة السنويّة التي تتّخذها السلطات البلديّة.

لا غنى عن التحاور بين ميدان العمل الإنساني وميدان العمل الإنمائي: حين يشترك النّازحون وأهل المجتمعات المحليّة في وُقُوع الأخطار التي تهدّد حياتهم عليهم وضِيْق سبيلهم إلى الخدمات، فمن الضروريّ اتّخاذ مقاربة مُخصّصة لكلّ منطقة على حدَتها، تفسح الطريق لإنشاء استجاباتٍ تراعي السِّياقَ المَكانيّ المحدّد، وحاجاتَ السكّان، والتنسيق مع الجهات الفاعلة المحليّة الأخرى، ومنها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. فلا بدّ من إقامة التوازن بين: أ) دَعْم الجهات الفاعلة المحليّة المشاركة في إيصال الخدماتَ، ب) وتَنْفيذ الاستجابات المركوزة في حماية أكثر الناس مواطنَ ضعف، جـ) ومُعالجَة المشكلات البِنْيويّة المصاحبَة لتحدّيات التوسُّع الحضريّ، ومنها عدمُ المساواة، والانْدماج الاجتماعيّ الاقتصاديّ، والوَصْم والتمييز القائمان على المكان الأصليّ أو السنّ أو الجنس.

وفي سنة ٢٠١٨، أطلقت سان بيدرو سولا خطةً بلديّةً عامّة للإنماء مدتها ٢٥ سنةً، فعبّرت بإطلاقها عن طموحها. وفحوى الخطة تحسين التخطيط الحضريّ، والبنية التحتيّة، وأنظمة وسائل النقل العام والتنقُّل، واستعمال التِّقانة، وغير ذلك، حتّى تبلغ سان بيدرو سولا غايتها القصوى، وهي أن تصبحَ 'مدينةً ذكيّة'. وفي هذا التخطيط الإنمائيّ فرصة للجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيّ كي تعمَل في زيادة الإندماج وتَنْصُرَه، وذلك في ما اعتيدَ إهماله من مناطقَ جغرافية وجماعات سكّانيّة. إذن فالاستثمار في الاندماج الاجتماعيّ، المكانيّ، الاقتصادي، يساعد على إنماء المدينة، ويقوّي بيئة الحماية المجتمعيّة في المناطق المتقدّمة الذّكر، ولعلّهُ يساعد أيضاً على وَقْف النُّزوح.

يولَنْدَا سَباتَا *ZAPATAHE@unhcr.org*
رئيسَةُ مكتب ميدانيّ، يَتْبعُ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في سان بيدرو سولا، بهندوراس
www.acnur.org/honduras

١. InSight Crime (2015) 'Maras y pandillas en Honduras'
www.insightcrime.org/images/PDFs/2015/MarasHonduras.pdf
٢. Comisión Interinstitucional para la Protección de las Personas Desplazadas por la Violencia (2015) 'Caracterización del desplazamiento interno en Honduras'
bit.ly/CIPPD-Honduras-2015
٣. Comisionado Nacional de los Derechos Humanos Honduras (2018) *Informe Annual 2018*
bit.ly/CONADEH-Informe-Anual-2018
٤. UNHCR (2016) *Eligibility Guidelines for Assessing the International Protection Needs of Asylum-Seekers from Honduras*
(إرشادَاتُ الأهليّة لتقويم ما يحتاج إليهِ طالبو اللجوء الهندوراسيُّون من حاجَاتِ الحمايَةِ الدوليّة)
www.refworld.org/pdfid/579767434.pdf

دعوةٌ إلى العمل الجادّ: حشد الموارد المحليّة في إثيوبيا للنّازحين داخلياً في الحَضَر

إيڤان إسْتُن كلابريا ودِلينا أبادي وجَزَهين جَبْرميدن

يمكن استخلاص دروس عدّة من الاستجابة الناجحة المتعدّدة المستويات التي استجابت بها الحكومة المحليّة والمجتمع المحليّ لمَقْدَم عددٍ كثير من النّازحين داخلياً إلى أداما في إثيوبيا.

في سنة ٢٠١٨، فرَّ من النِّزاع العرقيّ في المنطقة الصوماليّة بإثيوبيا نحوٌ من ١٣٤٠ أسرةً مُسجّلةً وكثيرٌ من النّازحين داخلياً غير المسجّلين، مُلْتَمسينَ السلامة في أداما، وهي عاصمة منطقة أوروميا، الواقعة في جنوبيّ شرقيّ أديس أبابا، تبعد عنها ١٠٠ كيلومتر على التقريب. ووصل النّازحون داخلياً، الذين أكثرهم أوروميّو العرق، إلى أداما في خلال عدّة شهور. فكان من تدفُّقَ النّازحين داخلياً، العظيم الفُجَائيّ، أنْ ضغطَ شديداً على قدرة المدينة على تَهْيئة الدّعم الضروريّ.

ولمّا كان الهمُّ في النُّزوح الداخلي بإثيوبيا ما يزال مركوزاً في المنطقة الصوماليّة (التي تُضيّفُ أكثر النّازحين داخلياً في البلد، وعددهم ثلاثة ملايين على التقريب)، أمكن أن يُستقَى من استجابة أداما دروسٌ نفيسة. فلغياب المعونة الدوليّة الواسعة النطاق، أفضت حملةٌ -لم يعلم بها أكثر الناس- لمعالجة حاجات النّازحين داخلياً، إلى استجابة متعددة المستويات من الجهات الفاعلة الاتّحادية، والإقليميّة، وخاصةً الجهات الفاعلة المحليّة الحضريّة. وفي آخر الأمر، وفي ظلِّ رعاية إدارة المدينة، شاركَتْ في دَعْم النّازحين داخلياً واستقرارهم كلُّ دوائر الحكومة الرسميّة التي عددها ٢٨، ومئات من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، و١٨ كَبيلةً (والكَبيلةُ 'kebele' هي أصغرُ التّقسيمات الإداريّة في إثيوبيا)، و٢٤٣ إديراً (والإديرِ 'Idir' جمعيّة أهليّة مؤلّفةٌ من جيران أو عمّال يجمعون بها المالَ للطوارئ)، وكثير من المنظمات المحليّة غير الحكومية والأفراد. ولقد يَكون هذا المثال عديمَ النّظير، فهو جهدٌ إثيوبيٌّ بالكليّة، جماعيٌّ، في أكثره محلّي، يُبذَلُ وينجحُ في العمل في هذا القَدْرِ من النُّزوح الداخليّ، خلال مدّة قصيرة.

دعوةٌ إلى العمل الجادّ

استقرّ كثيرٌ من النّازحين داخلياً أوّلَ الأمر في مُجمّعات كَبيليّة وفي مُجمّع يتبع مدرسةً خاصّة، إذ لم يكن لَهم مكانٌ آخر يذّهبون إليه. ثم أعانهم أوّل إعانة المارّةُ المحليُّون، بمعونة عينيّة، كالطعام والشراب، واللُّحُف، والفُرُش، والملابس، والنقود أيضاً. ومع أنّ مسؤولي الكَبيلَة سمحوا للنّازحون داخلياً بالإقامة في مُجمّعات، افتقَر النّازحون إلى المآوي، ولم تُتَحْ المراحيض والمطابخ إلا لقليلٍ منهم.

ثم ما لبثتْ إدارة المدينة والحكومة الإقليميّة أنْ دَعَوَا المجتمعَ بوسائط التواصل الاجتماعيّ وبالقنوات التلفازيّة إلى العمل الجادّ لإعانة النّازحين، وأبرَزَتَا الحاجة إلى بنَاء المساكن، وإشْهارِ صندوق طوارئ كان إذ ذاك قد أُنشئَ. واستعملتَا حينئذ إستراتيجيّات مختلفة لنشر ما دُعيَ إليه، ومنها نَشْرُ تقرير يوميّ في حال النّازحينَ داخلياً والإعلان عمّا يأتي من المستثمرينَ في القطاع الخاصّ من دَعْم. ثمّ بثّت وسائطُ الإعلام مشاهدَ مصوَّرة، وممّا جاءَ فيها حالُ عَيْش الناس في الكَبيلَات، واحتفال النّازحين داخلياً وأفراد من المجتمع المحلّي معاً بالأعياد الإسلاميّة. وحَدَّثَ صحافيٌ إثيوبيٌ يَصِفُ المحطّة التلفازيّة الإقليميّة، واسمها أو بي ان (OBN)، قال: "إنّها كانت صوتَ هؤلاء الناس".

استجابة القطاع الخاصّ المحليّ

كان للقطاع الخاصّ المحلّي، من الفنادق إلى الشركات الصناعيّة، شأنٌ عظيم في الاستجابة، وخصوصاً إسهامه العريض في بناء المساكن لكلّ أُسَرة مسجّلة من أُسَر النّازحين داخلياً. وقد استجابتْ أكثر الجهات الفاعلة في القطاع الخاصّ للدعوة إلى المساعدة التي نشرتها وسائط الإعلام، على أنّ بعضها خاطبها رئيسُ بلديّة أداما شخصيّاً لتستجيب. وذَكَرَ مَن استُطلِعَ من مختلف الدوائر الحكوميّة الرسميّة وممثلي النّازحين داخلياً[1] أنّ حالَ هذه الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، التي خاطبها رئيس البلديّة، لم يَقْتض إلاّ بعضَ الإقناع لكي تمدّ يد العون، فهي نفسها شَهدَت أزمة التّهجير مباشرةً. فتبرّعت هذه الشركات الخاصّة بالأموال وبقضاء الحاجات الأساسية، كالطعام والشراب واللُّحُف، والسُّقُوف الفُولاذيّة، والإسمنت،

والقضبان الحديديّة، والرمل، لبناء المساكن. حتى إنّ بعضَ هذه الشركات ضَمِنتْ بناءَ مساكنَ عِدّة.

فعلى سبيل المثال، بَنَت إحدى الشركات الخاصّة المُشْتغلَة بتركيب السيّارات ٦٤ مسكناً قيمتها ٣ ملايين ونصف المليون برٍّ إثيوبيّ (أي ما يَقْرُبُ من ١٠٩ آلاف دولار أمريكيّ)، وبَنَتْ شركةٌ غيرها ١٠٠ مَسْكن. وشَكَتْ بعضُ هذه الشركات أنّ تبرعها لم يكنْ مُعفَى من الضرائب، وطالبت بمَزيد إيضاح من الحكومة في شأن الأموال المَجْموعة لدَعْمِ النَّازحين داخلياً، ولكنّ الظاهرَ أنّ الشركات انتَفعتْ من النشرات الإعلاميّة التي نشأت عن الأمر، وهكذا استعملت الشركات تبرُّعها فجعلته إستراتيجيّةً تسويقيّة. وفي آخر المطاف، كان للمنافسة الناتجة عمّا ينشره الإعلامُ بالمجّان في مُقابَلةِ التبرُّعِ شأنٌ عظيم في نجاح حَشْدِ الأموال.

ولم تُتِحْ أكثرُ الشركات الخاصّة فُرَصَ عملٍ للنّازحين داخلياً، وذَكَر اللذين استطلعناهُم أنّ سببَ ذلك قلّةُ المهارة والتفاوتُ الثقافيّ. ففي حالة من الحالات، وظّفت شركةٌ صناعيّة ١٢٥ نازح من النَّازحين داخلياً، ولكنّ توظيفَهم استمرّ شهراً واحداً فقط من مدّة تدريبهم، لأنّ النَّازحين داخلياً أضربوا عن العمل إضراباً غيرَ قانونيٍّ في مُجمّع التّصنيع مرّتين في أسبوع واحد، فخسرت الشركة من المال شيئاً غيرَ قليل.

استجابة المنظّمات المحليّة غير الحكومية

قدّمتْ المنظمات غير الحكومية بين يدي النَّازحين داخلياً حاجاتهم الأساسيّة، وركّزَت همّها في النساء والأمهات والأطفال خاصةً. واشتمل تبرُّعها على الفُرُش، والملابس، وحليب الأطفال وحفاضهم، ومُعَدّات المطبخ. وقد اشتُرِيَتْ بعضُ هذه الأشياء اتّباعاً لقائمة من الحكومة المحليّة مُقيّد بها ما يحتاج إليه، وتُبرِّعَ ببعضها على حسب حاجة الأفراد.

وفي خلال ستة شهور، أعانت منظّمةٌ غير حكومية واحدةٌ ٢٠٠ أسرة، وفَوْقها ١٠٠ امرأة، بإسهام قدره ٢٥١ ألف برٍّ (أي زهاءَ ٧٨٠٠ دولار أمريكيّ). وأتاحت منظمةٌ غير حكومية معنيّةٌ بالصحّة الرعايةَ الصحيّة للنّازحين داخلياً بالمجّان، مُدّةَ ثلاثة أو أربعة شهور في خلال الأزمة، وحَضَنَتْ غيرُها ١٢ طفلاً مَنْبوذاً، ثمانيةٌ منهم اليومَ يُتبنَّوْنَ وأربعةٌ في الحضانة. ومع ذلك، ذكرت بعض المنظّمات غير الحكومية التي استطلعناها عدم وجود وثائق التسجيل والهويّة بينَ يَدَي بعض النَّازحين داخلياً، وقالت إنّ ذلك تحدٍّ، إذ نظرتْ فلم تعلَمْ مَن منهم دخل الرعاية الصحيّة المجانيّة ومَن لم يدخل؟ وهل الأطفال المنبوذون مُهجّرون أصلاً؟ ولمّا لم يزلْ عَدَدُ المحتاجين يعلو، عزمت كثيرٌ من المنظّمات غير الحكومية على إعانة كلِّ مَن يزعم أنّه نازحٌ داخليّ. وعَرَضَتْ إحدى المنظّمات غير الحكومية، واسمها نُوبل أكشن، لأسباب ذلك قائلةً: "غَرَضُ هذه المنظّمَة مُسَاعدةُ الناس. ولا يَسعُنَا التغافُلُ عن الأزمة. هذا ما نعتقده."

استجابة المجتمع المحليّ

كان لناسٍ من المجتمع المحليّ شأنٌ عظيم في دَعْم النَّازحين داخلياً أوّلَ ما قدمُوا المدينة. فتبرّعوا بالنقودَ والملابس وغير ذلك من الدّعم الماديّ، وتجمّعوا أيضاً في مجمّعات كَبيلات مختلفة عدّةَ أيام ليطبخوا الطعامَ للنّازحين داخلياً. وتدخّلَت بعضُ الإدارات (انظر معنى الإدير فيما تقدّم) أيضاً لدَعمهم. وتنتشر هذه المؤسّسات غير الرسميّة -أي الإديرات- في إثيوبيا وتُتيحُ حمايةً اجتماعيّة جديّة، ولكنّها لا تنشأ عموماً إلاّ بين الثّقات من جيران وأفراد أسر وأصدقاء. وأجرت أحدها سِلْسَلةً من التنظيم المجتمعيّ، وجَمْع المال والملابس المُتبرَّع بها، من مجتمعها المحليّ وما حولها من مدارس. فالإديرات والإكيبات (والإكيبُ 'Equb' جمعيّةٌ تُشكّلها جماعةٌ قليلة من الناس، غير رسميّة، يتناوبون فيها الادّخارَ والتّسليف) التي شكّلها النّازحون داخلياً أنفسهم مستمرّةٌ في الاجتماع بانتظام ودَعْم بعضها بعضاً، في وقائع الزواج والوفاة. وعلى سبيل المثال، يدعو أحد الإديرات إلى اجتماع النّازحات لشرب القهوة كلّ يَوْم أحد، فأنشأ الاجتماعُ شعوراً بالدعم بين النّازحات داخلياً، يتكلّمنَ فيه عمّا يجدنه من مصاعب، ويتعرّفْنَ غيرَهُنّ من النّازحات داخلياً.

الدروس والمدارك

بدأ نجاحُ إعلانُ التماس الدّعم من رسالة واحدة 'تعاقبيّة' أرسلتها الحكومة الاتّحاديّة والإقليميّة والمحليّة. وكانت وسائط التواصل الاجتماعي أداةً ذات شأنٍ في نَشْر الرسالة وإيصالها إلى مختلف الجهات الفاعلة، والاتصال بمن يحتمل أن يكونوا مانحين، وفيهم الإثيوبيُّون الذين في الشّتات. ويضاف إلى ذلك، النشرات التلفازيّة، وما نُشِرَ في مجموعات فِسْبُك،

ويوتيوب، وتلغرام، كلّ ذلك أسهم في إذاعة الدعوة إلى الدّعم بين الناس. فأشعَرَ هذا النّشْرُ الواسعُ النطاق كثيراً ممّن يبلّغنا الأخبارَ بأنّ حالَ الالتزام هناكَ حسنٌ، فما إن وصلت الدعوة إلى عدد من الناس، لا يحدث تغييرُ الحال إلا ببلوغه، أصبحَ الدّعم ضرباً من نموذج يُتّبع، حتّى اتّبعه مَن لم يُدعَا إليه مباشرةً. وعَنَى رَكز الهمّ في التبرُّع العينيّ والنقديّ أنّ إسهامَ الجهات الفاعلة يمكن أنَ يكون على صور مختلفة، ومنها، الإسهام المالي وغير المالي، وإشراكُ الجماعات والأفراد، ومَن دافِعُهُ الإيثارُ ومَن دافِعُهُ منفعةٌ لنفسه.

وقد جُمعَ مبلغ مليون دولار أمريكيّ في خلال بضعة شهور فقط، من غير عَوْنٍ دوليّ. فعادَ كثيرٌ من النّازحين داخلياً، في آخر المَطاف، طوعاً بمعونة الحكومة المحليّة، غير أنّ الاستجابة المتعددة المستويات أفضت إلى بناء ٢٠٠٠ مَسْكن، سَكَنَها ١٣٤٠ أسرة مُسجّلة من أُسَرِ النّازحين داخلياً ونحوٌ من ٥٠٠ قاصر نازح داخليّاً. ومع أنّ الدعوة إلى العمل الجادّ عُمِلَ على إنجاحها على المستوى الإقليميّ، من الواضح أنّ أقوى استجابة كانت الاستجابة المحليّة في أداما، وذلك من خلال ما فعلته حكومة المدينة والأحياء، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والجمعيّات المجتمعيّة، والمنظّمات المحليّة غير الحكومية، والأفراد.

ويُستقَى من الاستجابة أيضاً بعض الدروس. فأوّلها: أنّ الحشدَ السريعَ يمكن أن يُنجِحَ معالجةَ بعض الحاجات الطويلة الأمد، كالإسكان، وحاجات الطوارئ كإتاحة الطعام فوراً، ولكنْ يظهر أنّ هذا الحشدَ يُصعِّبُ تيسيرَ غير ذلك من الحاجات، كالوظائف، التي تقتضي علاقات مستمرّة، ووجود مهارات معيّنة. ومع ذلك، من الممكن أن تُستعمَل مقاربةٌ تواصليّة كالتي استُعمِلَت في استجابة أداما لنَشْر خَبَرِ المهارات الموجودة بين النّازحين وإيصاله إلى جمهور الناس محليّاً وإقليميّاً. وثانيها: أنّ تصييرَ التبرُّع الفردي والتجاريّ رسميّاً، ولا سيّما التبرُّع الذي يجاوز مبلغاً محدّداً، عن طريق إعفائه من الضرائب، قد يَزيدُ رغبةَ بعض الجهات الفاعلة في التبرُّع. وآخرها: أنّ تسجيلَ كلّ النّازحين داخلياً عند قدومهم المُدُنَ يمكن أن يُيَسِّر المساعدةَ المتاحةَ لهم، وذلك بإثبات عدد مَن عادَ منهم، وتحسين معرفة تركيبتهم السكّانية، وحاجاتِ مَن بقي منهم ولم يعد.

إيڤان إسْتُن كلابريا
evan.easton-calabria@qeh.ox.ac.uk
موظّفةُ بحوثٍ رئيسةٌ، في مركز دراسات اللاجئين، بجامعة أكسفورد www.rsc.ox.ac.uk

دلينا أبادي delina.abadi@gmail.com

جَزَهين جَبْرميدن gezahegn82@gmail.com

مُستشارا بحوثٍ في أديس أبابا

١. هذا البحثُ جزءٌ من مشروع يقوم به مركز دراسات اللاجئين، عنوانه 'الاستجابات لهجرة من جرّاء الأزمة في إثيوبيا وأوغندا: بحثٌ شأنَ الجهات الفاعلة المحليّة في المدن الثانويّة'، ويُموّلهُ حِلْف المدن الذي يتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويَقُودُ المشروعَ إيفان إسْتُن كلابريا.

أَقِمْ التعاون بينك وبين نشرة الهجرة القسرية لتُعزِّزَ طلبَ تمويلك

أُدرِجَت نشرة الهجرة القسرية عدداً من المرّات في طلبات تَمْويلٍ ناجحة لإعداد البرامج والبحوث (ومن هذه الطلبات ما أُرسِلَ إلى مجلس البحوث الأوروبيّ، والاتحاد الأوروبيّ، ومجلس البحوث النرويجيّ، ومؤسّسة ولكم ترست الخيريّة)، فاستفاد المُدرِجُ والمُدْرَج بذلك خيراً.

يرغب المموّلونَ في أن يروا كيف ستنشر نتائج بحثك وما فيه من دروس لتصل إلى أوسع نطاقٍ من القرّاء يمكن الوصول إليه، ومنهم صانعو السياسات؟ ويريدون أيضاً أدلّةً على تأثير البحث. **وهاهنا تُعينَك نشرة الهجرة القسرية.**

لعلّك تُدرِجُ عدداً من نشرة الهجرة القسرية أو موضوعاً مُصغّراً من النشرة في مقترحك (وفي ميزانيّتك)، وذلك لكي يُوسَّعَ نطاقُ نَشْرِ ما يُتَحصَّل من مشروعك وتأثيرُهُ. إذ يمكننا أن نزوِّدَ مشروعك بمعلوماتٍ مخصصة له، وبأدلّة على أثره وانتشاره ووصوله إلى حيث يحسن له أن يصل. **فإن شئتَ مناقشةَ الخيارات، فاتّصل بأسرة التحرير من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk.**

المُشاركَةُ النّاجعةُ بين المجتمع المدنيّ والحكومات في المسائل الدائرة حول الحَجْز

غرانت مِتْشِل

لا يزال حَجْزُ المهاجرين يتّسع نطاقه في العالم، فاستجاب المجتمع المدنيّ لذلك بمجموعة من إستراتيجيّات المناصرة حتّى يعالج مسائل الحقوق والهموم الحمائيّة.

ما ركدَ جَيَشَانُ حَجْزِ المهاجرين بعد هجوم ١١ سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة الأمريكيّة، ويتزايد مذ ذاك اعتيادُ الدول حَجْزَ الناس لأسباب أمنيّة. ويَكْثُرُ ألّا توافق ظروف الحَجْزِ المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، فأثار الاهتمام بحقوق المَحْجُوزينَ وحمايتهم مجموعةً متنوّعةً من الاستجابات من المجتمع الدوليّ، ومنها الاحتجاج السياسيّ، والحَشْدُ لتوعية الناس، والتقاضي الإستراتيجيّ. وفي عدد من السياقات، أفضت مقاربات المناصرة الإبداعيّة إلى إصلاح السياسات، من خلال أمور منها إشراك الحكومات في نماذج الحوكمة المجتمعيّةً الجديدة. وتَسْبر هذه المقالة، استناداً إلى عملٍ ميدانيّ جرى في ١٦ دولة بين سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠١٨، الوسائلَ والطرائقَ التي يتّخذها المجتمع المدني حّتى يُقيمَ المشاركةَ البنّاءةَ بينه وبين الحكومات لحَظْرِ حَجْزِ المهاجريَن أو منعه أو تقييده.[١]

ويثير العمل المباشر مع الدولة في بدائل السياسات مجموعةً من المعضلات الأخلاقيّة واللوجستيّة والإيديولوجيّة في وجه المجتمع المدنيّ.[٢] مثال ذلك أنّ قلّةَ الوضوح في العمل المشترك، والقلقَ من الحاجة إلى الحفاظ على استقلال القرار، يُنشئانِ نفوراً عند بعض الجماعات في المجتمع المدنيّ، يُبْعِدُها عن العمل مع الدولة. وإن وُسِّعَ نطاق النّظر، لُوحظَت المخاطر حول سمعة المجتمع المدنيّ -ومنها تصوُّر التواطؤ أو التسوية- وهي همومٌ تقتضي استمرارَ البحث فيها. مثال ذلك، أنْ أثارَ ممثلو المجتمع المدنيّ في الولايات المتحدة الأمريكيّة همومهم من أنّهم قد يُسْتمالونَ عن غير قصدٍ إلى إعانة الحكومة على "تحقيق نيّة شنيعة تعارض تحقيق هدف مشترك". فألقى ذلك الضوءَ علىً الحاجة إلى استمرار تقدير مخاطر الاشتراك في العمل ومقابلتها بالأثر المحتمل.

فوائد المشاركة

وعلى الرغم من التحدّيات التي تكتنف المشاركة، اتّفق كل المشاركين على وجود فوائد فيها.[٣] وأبرزوا أهميّة فَسْحِ مجالٍ للفت الانتباهِ للمسائل الناشئة ولبَحْثِ الأفكار الجديدة. واشتمل ذلك عند المجتمع المدنيّ على ضرورة إخضاع الحكومات للمساءلة في أثناء العمل على معالجة المسائل النظاميّة المُهمّة.

وأدرج المسؤولون الحكوميّون مجموعةً من الفوائد استفادوها من هذه المشاركة، ومنها علمُهم بالمسائل الناشئة، وبخيارات السياسات التي لم تكن الحكومة تعلمها. وإذ قد اختلفت دوافع المشاركة (كالردّ على النّقد العامّ، ومعالجة التحدّيات التشغيليّة، واتّباع المقتضيات التشريعيّة)، فقد خَبَرَ بعضُ المسؤولينَ تحسيناتٍ في الخدمات والاستجابات السياسيّة، نجمت عن المشاركة. وأشاروا خصوصاً إلى ازدياد الضغط الشعبيّ لتجنُّب حَجْزِ الناس المستضعفين، وأشاروا أيضاً إلى قِلّة معرفتهم سابقاً بالبدائل المجتمعيّة.

وذكر مسؤولون حكوميُّون من ماليزيا والمكسيك وزامبيا الحاجةَ إلى الإرشاد إلى السُّنن الحسنة (إذ تقع عليهم مسؤوليات كثيرة وقد يكونون معدومي المعرفة العميقة بما يُحتاجُ إليه)، وأمّا الحكومة التايوانيّة فقد ذكرت حاجتها إلى أن تُشاركَها المنظماتُ غير الحكومية خبرتها. إذ أفضى افتقار عدد من الدول إلى معرفتها تعقيدات جماعات معيّنة متضرّرةٌ من حَجْزِ المهاجرين بها إلى طلب الإرشاد من المنظمات غير الحكومية، ومن هذه الدول المملكة المتحدة، فقد طلبت الإرشادَ في فَهْم المعوّقات والمصاعب التي تؤثّر في قدرة الناس علىَ الامتثال لمتطلّبات إبعادهم.

وقد أنشأ عدد من الدول محافلَ نظاميّة للاجتماعات مشتملة على المجتمع المدنيّ. ومن الجماعات -كالتي في جنوب أفريقيا- ما عدّت هذه الاجتماعات رمزيّة، ومن الجهات (ومنها الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تايوان) ما وصفت المشاركة بأنّها بنّاءة لكلّ الأطراف وأنها أعانت على تطوير السياسات. وفي الوقت نفسه، أقّرت الحكومة السويديّة بالخبرة المكتسبة من مشاركة المجتمع المدنيّ في عملها في سياسات اللجوء، وأقرّت بحاجتها إلى ذلك، فأنشأت الحكومة السويديّة

طالبو لجوءٍ محجوزون، سنة ٢٠١٣.

والحكومة اليابانيّة مذكرتا تفاهمٍ بينهما وبين المجتمع المدنيّ، في سبيل سعيهما إلى الإصلاح.

معوّقات المشاركة

حدّد المجتمع المدنيّ والحكومة معوّقات تعوّق إقامة المشاركة بينهما وتؤثّر في ما يُتحصَّلُ من هذه المشاركة. ومن هذه المعوّقات ما اختلفَ أساساً من مواقف ومقاربات وأسلوب لغويّ مستعمل، مثل الخطاب الإيديولوجيّ والخطاب القائم على الحقوق الذي يستعمله المجتمع المدنيّ، وهو يعارض خطاب الحكومة العمليّ الرمزيّ المُنمّق.

وأشار كلٌّ من الحكومة والمجتمع المدنيّ إلى أنّ افتراضاتهما أثّرت في المشاركة بينهما، ومن ذلك رؤية كلٍّ طرف الطرفَ الآخرَ كيانا واحداً جامداً، لا كياناً يضمُّ ضروباً من الأفراد والآراء. فكان انعدام الثقة عموماً عند كلا الطرفين معوّقاً للمشاركة بينهما، إذ رأت بعض الحكومات أنّ المجتمع المدنيّ خطرٌ محتملٌ قد يُفْشي معلوماتٍ خطرة. وذكرت منظمةٌ غير حكوميّة في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ "الحكومة محتاجة إلى شيءٍ من الراحة أو الضغط لكي تجلس إلى الطاولة مع المجتمع المدنيّ، إذ يغلب على مسؤوليها القلق من تشارك المعلومات مع جهات غير حكوميّة".

وقد أخبرَ المجتمع المدنيّ بأنّ قلّة الإرادة السياسيّة في المشاركة هي حائلٌ لم يزل بعدُ موجودٌ، إذ ترفض بعض الدول المشاركةَ أو إقامة مشاركة 'انتقائيّة' تنتقي فيها ما تريد أن تُشَارَك فيه وما لا تريد، مع عدد قليل من الجهات الفاعلة المعروفة في المجتمع المدنيّ. ودخلَ بعضُها المشاركةَ من غير اهتمام، أي كأنها واجبٌ لا بدّ من قضائه، فرفضت الحكومات نصيحةَ المجتمع المدنيّ من غير النظر فيها أو تفسير رفضها. وفي نطاق أوسع، ذكر المجتمع المدنيّ صعوبةَ إجراء مناقشات عقلانيّة في مسائل السياسات، وذلك بسبب الموقف الدفاعيّ الذي اتّخذته بعض الحكومات.

وأمّا الحكومات، فقد علّقت على بعض مناصري حقوق الإنسان بأنّهم استعملوا مقارباتٍ معوّقةً وعدوانيّة، فأتت بخلاف المقصود إليه. وذَكَرَ المسؤولون أنّ المجتمع المدنيّ يتوقّع من المشاركة ما هو غير واقعيّ، ومن ذلك طَرْحُ 'قوائم هموم' عليهم من دون حلول مقترحة، وإثارة الحالات الفردية بدلاً من معالجة المسائل النظاميّة. ثمّ نَقَدَ بعض المسؤولينَ المجتمعَ المدنيّ لرفضه بَحْثَ التغيُّر التدريجّي، وانعدام حنْكته في وَضْع إستراتيجيّات المشاركة، بحيث تُمَيِّزُ بين القَصْدِ إلى الإصلاح التشريعّي من خلال السلطة القضائيّة ومجلس النوّاب، وبين والقَصْد إلى تحسين التنفيذ في حدود التشريعات والسياساتَ الراهنة.

نماذجٌ من المشاركة النّاجعة

وعلى الرغم ممّا تقدّم من اختلاف، ذكر ٨٠٪ من المُستطلَعين أنّ المشاركةَ كانت 'ناجعةً' أو كانت 'ناجعةً جدّاً' بإسهامها في تغيير السياسات. ومما تحصّل منها، التعديلات التشريعيّة، وإصلاح السياسات، وإدخال نماذج برنامجيّة جديدة. وقد اشتمل هذا الإصلاح التشريعيّ في مالطا وتايوان وتركيا على تحديد استعمال حَجْز المهاجرين، وفي الإكوادور على حَظْر حَجْر القاصرين، وفي تايلند وزامبيا والمكسيك والمملكة المتحدة على بَحْث وتنفيذ بدائل من حَجْز المهاجرين. فكان من ذلك، أن عُيّنت نماذج من المشاركة الإبداعيّة والناجعة في كلّ الأقاليم، ودونك مُلخّصَها.

أشارَ المجتمع المدنيّ، عند وَضْع إستراتيجيّات المشاركة، إلى ثلاث مشكلاتٍ حولَ الحَجْز لا بدّ من معالجتها وهي:

- **المشكلة السياسيّة:** في بحث الديناميّات السياسيّة الراهنة، ومنها الدوافع الحكوميّة في حَجْز الناس وفي مشاركة المجتمع المدنيّ، وجمع المعلوماتِ عن طبقات السلطة في صلاحية الحَجْز والإفراج أو صلاحية القيام بالإصلاح.
- **المشكلة العامّة:** في تقدير الخطاب العامّ والمَيل بالرأي العام في استعمال الحَجْز، وإنشاء إستراتيجيّات مُنَاصَرة مُنسّقة مع الجهاتَ الفاعلة الرئيسة في المجتمعِ المدنيّ. وكانت المقاربات التعاونيّة ذات المسارَين ناجعةً في سياقات معيّنة، فقد رَكّزت بعض الجماعات همّها في توسيع المدارك العامّة، وزيادة الضغط السياسيّ، وبعضها شارك الدولةَ مباشرةً في إيجاد الحلول.
- **المشكلة التّقْنيّة:** في النظر في مجموعة من الخيارات السياسيّة لعرضها على الدولة لِيُنظَرَ أيّ الاقتراحات قابلة للتطبيق في ظلّ القوانين والسياسات الراهنة، وأيّها يقتضي تعديلاً تشريعيّاً وإستراتيجيّاتٍ مختلفة؟

أخيراً، زِيدَ في تعزيز إستراتيجيّات المشاركة باستعمال مجموعة من الوسائل. فأثبتت تنمية خبرة المجتمع المدنيّ في ميدان السياسات نجوعها في زيادة وصول جماعات المجتمع المدنيّ إلى صانعي القرار، وفي تقوية أثر المشاركة في تطوير السياسات. ولا عجبَ أنّ كلّ المشاركين الحكوميّين ذكروا أنّهم حَثّوا على أن يُسهِمَ ممثلو المجتمع المدنيّ الذين يُعدُّون خبراء في الميدان المحثوث عليه الإسهام فيه. وفي الوقت نفسه، رَكّزَ كلُّ المُستطلعينَ من المجتمع المدنيّ همّهم رَكْزاً مفيداً في نجوع البدائل المجتمعيّة، من حيث اختصار الكلفة والالتزام، ودَعْم الحقوق وحِفْظها، عند مشاركة الحكومة.

وكان إبْرازُ فوائد المشاركة وإقامَةُ الأهداف المشتركة وعلاقات العمل عنصران أساسيّان من عناصر المشاركة الناجعة. ولُوحِظَ هذا من إنشاء المحافل النظاميّة باختصاصات واضحة، مثل الفريق المُشترك بين الهيئات المعنيّ بحَجْز الأطفال في ماليزيا. فقد قالت منظمة غير حكوميّة تعمل في آسيا: "لا يسعنَّ المنظمّة إلا أن تُقيمَ علاقةً أولاً ... قبل أنْ تستطيع الانتقالَ إلى المسائل الأصعب أو الأكثر تعقيداً أو حتى قبل أن تضع اقتراحاتها المباشرة بين يدي البحث."

وكانت المقاربات الواقعيّة للمشاركة ناجعةً أيضاً، ومنها عرض خيارات التنفيذ العمليّة، ونَظْم الأساليب اللغويّة المستعملة في حقوق الإنسان لضمانَ فَهْمها. وأسهمت المُعَادلَةُ بين النّقد وخيارات التحسين البنّاءة، كَنَشْر سُنَن العمل الحسنَة والحلول، في تغيير السياسات، مثالَ ذلكَ توجُّهُ بلجيكا واليابان إلى إنهاء حَجْز الأطفال. ومن الوسائل الأخرى التي أُفيدَ منها اقتراحُ اختبار البدائل المجتمعيّة الجديدة، كإدارة الحالات.[٤] ووافقَ عددٌ من الدول على تجريب هذه المبادرات، ومن ذلك تجريبها في إسرائيل على الناجين من التعذيب، وفي المكسيك على طالبي اللجوء من الأطفال. وقالت منظمة غير حكوميّة مكسيكيّة في هذا إنّ: "أوّلَ شيء هو تعيين المشكلة بحيث يُخلَى السبيل لإيجاد حلٍّ لها. فذلك يعينك على اكتساب الشرعيّة والثقة في نظر الحكومة لأنّها ترى أنّك تحاول مساعدتها على إيجاد حلٍّ، لا أنّك تحاول فَضْحها."

أخيراً، كان لإستراتيجيّات التواصل في كيفيّة تحديد المسائل شأنٌ عظيم. فألقت كثيرٌ من جماعات المجتمع المدنيّ الضوءَ على أهميّة الأساليب اللغويّة التي قلّلت الموقف الدفاعيّ، وسُعِيَ بها إلى تحقيق التقارب في المصلحة. فقد ذكرت منظمة غير حكومية في آسيا أهميّةَ "استعمال الأساليب اللغويّة التي تريح مسؤولي الحكومة وتوقع في قلبهم أنّهم يمكنهم مشاركتك في الحديث ... من غير أن يُظنّ في كلّ كلمة من كلماتهم الظنون أو أن يُبَالغَ في فحصها أو أن يُوقَعُوا في حرج."

فرص المشاركة والتحدّيات الواقعة عليها

صحيحٌ أنّ إستراتيجيّات المشاركة أجدت في بعض السياقات، ولكنْ لم تكن كلُّ الوسائل التي فيها ناجعةً، وأنّ بعضها بخلاف المقصود إليه. وكثيراً ما أفضت المقاربات الشديدة النّقد أو العدوانيّة إلى الوقوع في مأزقٍ أو إلى إنهاء المشاركة. مثال ذلك، أنّ في إسرائيل وماليزيا، كان المسؤولون غير مستجيبين للأمثلة الدولية التي عدُّوها غير موافقة سياقَهم الوطنيّ. وأمّا في مقدونيا الشماليّة، جاءت محاولةُ تبديد الموقف الدفاعيّ بعكس النتيجة المقصود إليها حين صرّح مسؤولون قائلينَ إنّ الإصلاح غير ضروريّ، لأنّ سُنَنَهُم الوطنيّة التي يتّبعونها في الحَجْز قوبلت بالتي تُتّبَعُ في البلاد المجاورة فكانت أفضل منها. وذُكِرَ أيضاً أنّ المشاركة أفضت إلى مجموعة من الالتزامات الإصلاحيّة، ولكن لم يُنفّذ إلا بعضها.

ثمّ ظهر أنّ المشاركة أقلُّ نجوعاً واستدامةً في أزمنة التغيير السياسيّ التي تتميّز بزيادة السياسات المُحافِظَة، أو في الأوقات التي يزيد فيها مَقدَمُ المهاجرين غير النظاميّين. ففي هذه السياقات، ظَهَرَ أنّ المشاركة أكثر نجوعاً إنْ هي وُصِلَت بالحراك الاجتماعيّ، كالذي وقع في سنة ٢٠١٩ –بعد الاحتجاج العامّ الوطنيّ والدوليّ– من إبطال سياسات فَصْلِ الأَسَرِ عند حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

ومهما يكن من شيء، فإنْ أُريدَ إصلاح تشريع الحَجْز المُضرّ وسياساته وسُنَنِه المتّبعة، فلا بدّ للمجتمع المدنيّ من أن يزيد رَكْزَ هَمّه في مشاركة الحكومة ودَعْم هذه المشاركة. وينبغي أن تُنسَّقَ المبادرات، وأن يكون تنسيقها جزءاً من إستراتيجيّات مُناصرة تعاونيّة طويلة الأمد، تَقْصِدُ إلى المجال العامّ والخاصّ، وتَسْتعمِلُ مقاربات إبداعيّة، واقعيّة، قائمة على إيجاد الحلول، لدَعْم حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والمهاجرين غير الحاملين للوثائق الرسميّة. فصدقت منظمة مكسيكيّة غير حكوميّة حين قالت إنّ: "مشاركةَ الحكومة هي إحدى إستراتيجيّات التغيير. وقَصْدُ مُناصرة الحقوق، في آخر الأمر، هو تغيير طريقة تفكير الناس في المجتمع، لا في الحكومة فقط."

غرانت متْشل *gmitchell@free-to-live.org*
مُرشّحٌ لنَيْلِ درجة الدكتوراه، بجامعة سوِنبُرن
www.swinburne.edu.au/research/urban-transitions/

١. جُمِعَت معطياته في: أستراليا، وهونغ كونغ، وإسرائيل، واليابان، ومقدونيا، وملاوي، وماليزيا، والمكسيك، والفلبّين، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسويسرا، وتايوان، والمملكة المتّحدة، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وزامبيا.

٢. يشير مصطلح المجتمع المدنيّ في هذا البحث إلى الجهات الفاعلة غير الحكوميّة التي تعمل على التأثير في السياسات والأعمال وسُنَنِ العمل المُتّبعة، ومن هذه الجهات المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعيّة، ومنظمات حقوق الإنسان، والجماعات الدينيّة، ومراكز البحوث، والأكاديميُّون، وجماعات المناصرة، ومزوِّدو الخدمات الاجتماعيّة.

٣. استُطلِعَ ٢٢ مشاركاً، وفيهم ١٢ ممثّلاً من ممثلي المجتمع المدنيّ، وسبعة مسؤولينَ حكوميّينَ، وثلاثة ممثلين من ممثلي لجنة حقوق الإنسان والأمم المتّحدة. وأُخِذَت ملاحظات المشاركين من اجتماعات ثلاثيّة وحكوميّة في ١٠ دول.

٤. Sampson R C, Chew V, Mitchell G and Bowring L (2015) *There Are Alternatives: A Handbook for Preventing Unnecessary Detention* (revised edition), International Detention Coalition, Melbourne.
(البدائل موجودة: دليل مَنْع الحَجْز الذي لا ضرورةَ إليه)
bit.ly/IDC-Alternatives-2015

رُوحُ إعلانِ قرطاجنة؟ تَطْبيقُ تعريفِ اللاجئينَ المُوسّعِ على الفنزويليّين في أمريكا اللاتينية

سَسيل بلون وإزابل بِرْغانزا ولُويسا فلِن فرارير

أدرجت دول أمريكا اللاتينية عموماً 'تعريفَ قرطاجنة' الموسَّعَ للاجئين في أُطُر اللجوء الوطنية فيها، وعلى الرغم من ذلك، يجب على هذه الدول مزيْدُ فعلٍ لتطبيق هذا التعريف -وما ينشأ عنه من حمايةٍ- على المهجَّرين الفنزويليّين.

أدّت الأَزْمة السياسيّة والاقتصاديّة والإنسانيّة في فنزويلا إلى حالة هي من أوسع حالات التّهجير نطاقاً في أيامنا هذه. إذ تُضيِّفُ أمريكا اللاتينية والكاريبي نحواً من ثلاثة ملايين وسبعة أعشار المليون إنسانٍ (٣,٧) من أصل أربعة ملايين ونصف مليون إنسانٍ (٤,٥) تركوا فنزويلا منذ عام ٢٠١٥، ويُقدَّر أن عدد الفنزويليّين المهجَّرين في العالم عامَ ٢٠٢٠ قد يبلغ ٨ ملايين أو يزيدون.[١]

وفي أوائل عام ٢٠٢٠، بلغ رسمياً عدد الفنزويليّين الذين تُضيّفهم كولومبيا مليوناً وثلاثة أخماس المليون وثلاثة أعشار العُشْر (١,٦٣)، وفي بيرو ٨٦٤ ألفاً، وفي الإكوادور ٣٨٥ ألفاً، وفي شيلي ٣٧٢ ألفاً. وفي العالم كلّه، بلغ طالبوا اللجوء الفنزويليّون ٧٧٠ ألفاً إلا قليلاً.[٢] وأعظم أعداد الطلب وردت على بيرو (إذ في أوّل شهر يناير/كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ بلغ عدد ما ورد عليها من طلبات ٣٩٥ ألفَ طلب غير مبتوت فيه)، ثم على البرازيل (فبلغ في شهر نوفمبر/تشرين الثانِي من عام ٢٠١٩ ما ورد عليها من طلبات ١٣٠ ألفَ طلب غير مبتوت فيه)، وورد على غيرهما من البلاد في المنطقة طلبات إلا أنّها أقلّ بكثير من هذه الأعداد.[٣] على أنه إن قِيْسَ عدد طلبات اللجوء الكلي إلى قَدْر المهجّرين الفنزويليّين، ظهر أنّ عددها يسير. ويُفسَّرُ هذا -بعض التّفسير- ببرامج مخصوصة اسمها برامج الإقامة، تُتيحها للفنزويليّين عِدَّةُ بلاد، أوّلها كولومبيا، حيث لم يَمْضِ شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٩ إلا وقد نظمت مُقَامَ ٦٤٠ ألف فنزويليّ عندها. وتُسهِمُ عوامل أخرى في قلّة عدد طلبات اللجوء بالقياس إلى غيرها، ومنها أنْ ليس لكثيرٍ من الفنزويليّين معرفة بتعريفات اللاجئين الإقليميّة، أو أنهم يكرهون تقييد حريّة تنقُّلهم -وهو عاقبةٌ ممكنة لمَنْ يُطلَق عليه صفة طالب اللجوء- لكي لا ينقطعوا عن زيارة أقاربهم في فنزويلا. ومع ذلك، زادت طلبات لجوءِ الفنزويليّين باطّراد، حتّى تكاد تتضاعف عالمياً ثلاث مرّات في كلّ عام منذ عام ٢٠١٥. هذا من وجهٍ، ومن وجه آخر، ما تزال معدّلات الاعتراف باللاجئين جدّ هابطة؛ فبين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٨، كان عدد الطلبات التي قبلتها بيرو ٦٢٩ طلباً فقط، والتي رفضتها ٧٣٩ طلباً فقط، وعلّقت ٢٢٧ ألفَ طلب و٣٢٥ طلباً في آخر عام ٢٠١٨.[٤] وقبلت المكسيك إذ ذاك ٤ آلاف طلب و٤١٥ طلباً من أصل ١٠ آلاف طلب و٨٤٥ طلباً، وأما كولومبيا فقبلت ٧٩ طلباً فقط، وأما البرازيل فلم تقبل إلا ٢٢ طلباً. على أنّ من علامات الأمل أنّ البرازيل قبلت أكثر من ٣٧ ألفَ طلب فنزويليّ بين شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٩ وشهر يناير/كانونَ الثاني عام ٢٠٢٠، فطبّقت إذاً تعريف قرطاجنة.

ولمّا كانت الزيادة مطّردةً في طلبات اللجوء الفنزويليّة في أمريكا اللاتينية -التي بلغت مبلغاً عظيماً في بعض البلاد كبيرو والبرازيل- وكان الهبوط عامّاً في معدّلات الاعتراف بها في دولَ المنطقة، كان من المهمّ إنعام النظر لمعرفة الإجابة عن السؤال الآتي: هل ينطبق تعريف اللاجئين المُوسّع في إعلان قرطاجنة على حالة تهجير الفنزويليّين؟ فمن هنا أنّ الأزمة الفنزويليّة هي امتحانٌ من أوائل الامتحانات الشديدة الأهميّة التي تجري على تطبيق تعريف اللاجئين المُوسَّع في المنطقة.

قرطاجنة واللوائح الوطنيّة

اعتُمِدَ إعلان قرطاجنة في عام ١٩٨٤، وجاء فيه على لسان الدول المعتمدة حينئذٍ أن: "تعريف اللاجئ أو مفهومه الذي يوصى باستعماله في المنطقة، يشتمل فيما يشتمل عليه -إضافةً إلى احتواءه على عناصر اتّفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧- على اللاجئين الذين فرّوا من بلدهم لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريّتهم مُهدّدةٌ بالعُنْف المعمّم، أو العدوان الأجنبي، أو النزاع الداخليّ، أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، أو غير ذلك من الظروف التي تُشوّش النّظام العامّ تشويشاً شديداً".[٥]

وإعلان قرطاجنة صكٌّ إقليميّ غير ملزم، فلا يُلغي تعريف صفة اللاجئ المُصْطلح عليه ولا يحلّ محلّه، إنما يُتمّمهُ فيُوسِّع حماية الأفراد مُضيفاً إلى أُسُسها أُسُساً مرتبطة ببلادهم أو بمناطقهم الأصليّة. فينطلق هذا التعريف المُوسّع من رؤية جمعيّة تُحلّلُ حال البلد الأصليّ، وأما التعريف المُصْطلح عليه فيركز همّه في تحليل كلّ حالة من حالات الاضطهاد الفردي على حِدَتها.

وعلى الرغم من أنّ الإعلان غير ملزم، أدرجت أكثر بلاد أمريكا اللاتينية (ما عدا كوبا، وبَنَما، والجمهورية الدومينيكيّة، وجمهورية ترينيداد وتوباغو، وفنزويلا) كلاً من التعريف المصطلح عليه في اتفاقية عام ١٩٥١ والتعريف المُوسّع في إعلان قرطاجنة (إمّا تامّاً غير منقوص وإمّا مُعدّلاً بعض التعديل) أدرجتهما معاً في أُطُر اللجوء عندها. وهذا الإدراج دليلٌ ضمنيّ على أنّ الدول حوّلت هذا التعريفَ الداخلَ تحت 'قانون غير مُلزِم' إلى مفهوم مُلزِم. فحدا ذلك المفوضيةَ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وصف أمريكا اللاتينية بالمستقرّة الجديدة على عرش حماية اللاجئين في العالم، حتى إنها فاقت أوروبا في كونها نموذجاً لتشريع خاصّ باللاجئين، على حُقوقِ الإنسانِ قائمٌ (وإن كان ذلك قبل تفجُّر أزمة التَّهجير الفنزويليّة).[٦]

وقد أكّدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مذكرة توجيهية أصدرتها في مايو/أيار ٢٠١٩، أنّه ينبغي تطبيق التعريف المُوسّع على جُلّ طالبي اللجوء الفنزويليّين.[٧] وقد يُزعَمُ أن تفسير "العنف المعمّم"، "والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان"، "وتشويش النّظام العامّ" مختلفٌ، وهذا من ثمّ يعوّق الاعتراف بتطبيق التعريف المُنْطلق من قاعدة عمل قرطاجنة. على أنّ الأمم المتحدة وغيرها من المنظّمات ندّدت بحالات تقع في فنزويلا، من تهديد النّظام العامّ، والعنف العامّ، وانتهاك حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، جاء في تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في يوليو/تموز ٢٠١٨، أنّ في فنزويلا انتهاكات للحقّ في الرعاية الصحيّة، والاحتكام إلى القضاء، والحصول على الغذاء، وحريّة الرأي والتعبير، والاعتقال التعسُّفي،

والتعذيب، والاختفاء القسري، وانتهاك حريّة التجمّع السلميّ أيضاً.[٨] وأصدرت منظمة الدول الأمريكية ولجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٩، أكثرَ من ٦٠ بلاغاً في أوضاع فنزويلا السياسيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة، وأشارتا في عدّة من تلك البلاغات، إلى انتهاكات في حقوق الإنسان خطيرة. ومثلُ ذلك، أنّ دول المنطقة نفسها ندّدت بحالِ فنزويلا، من خلال إعلان فريق ليما أو نَحْوِه. وعلى الرغمِ من التصريح السياسيّ، لم يَمْضِ بلدٌ في تطبيق التعريف المُوسّع على طالبي اللجوء الفنزويليّين الجنسيّة، إلاّ المكسيك والبرازيل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، أعلنت كولومبيا أنّها تنظر في تطبيق التعريف، غير أنها أنفذت بدلاً منه في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ تدابير جديدة لتنظيم شؤون الهجرة.

العوامل المؤثّرة

نقترح هاهنا ثلاثة أسباب مؤثّرة في هذا التناقض الذي بين تنديدِ بانتهاك حقوق الإنسان في فنزويلا وبين عدم اعتراف باللاجئين وَفْقَ إعلانِ قرطاجنة. الأول: أنّ في الخبرة والقدرةً التقنيّة نقصاً عريضاً. فخبرة قبول المهاجرين واللاجئين في البلاد الرئيسة في تضييفها للمهاجرين الفنزويليّين، هي إمّا قليلة أو ليس منها في هذه البلاد شيء. ومع أنّ في قوانينها قوانينَ قُنّنَت إحساناً إلى طالبي اللجوء والمهاجرين، لم تُضطرّ قطّ إلى تطبيقها على عددٍ عظيم من الناس.

والثاني: أنّ تطبيق تعريف اللاجئين في إعلان قرطاجنة يعني الاعترافَ بعدد جمّ من الناس لاجئينَ، ولا سيّما في الحالة البيرُوِيّة، وفتْحَ باب الحماية الاجتماعية لهم على مصراعيه، ومن ذلك الرعاية الصحيّة. ومن المحتمَل أن تكون الكُلْفة الماليّة لتطبيقه في بلاد سوق العمل فيها غيرِ رسميّة في الأكثر، ونظام الرعاية الاجتماعية فيها مُتداعٍ، كُلْفةً غاليَة.

والثالث: مُرْتبطٌ بالسببِ السابق، وهو الخشية من أن تكون 'عوامل الجذب' مدعاةً لأكثر ما كان قطّ من الفنزويليّين، فيزداد الثقل على الخدمات العامّة المُثقَلةُ أصلاً، وأيضاً يزدادُ رُهَابُ الأجانبِ[٩]، وربّما مُكّنَت القوى السياسيّة المتطرّفة ممّا تُريد.

فإذا نُظِرَ في هذه الهمومِ المحليّة، وُجِدَ أنّ اتّخاذَ دول أمريكا اللاتينية، قراراً مشتركاً في تطبيق تعريف قرطاجنة على الفنزويليّين، تطبيقاً ظاهراً، لَيُعزّزُ حماية اللاجئين في المنطقة كثيراً. وإذا لم تبرح البلاد تعترض على تطبيق التعريف، فهي لا تجازف بإيهان قانونها الداخليّ فقط، بل وبانتزاع روح قرطاجنة، وبإذهاب عشرات السنين من التقدُّم في طريق الحماية هباءً.

سَسيل بلون *cblouin@pucp.edu.pe*
باحثةٌ في معهد الدّيمقراطية وحقوق الإنسان، وبروفيسورةٌ في كليّة القانون، بالجامعة الباباويّة الكاثُوليكيّة في بيرو
(Pontificia Universidad Católica del Perú)
http://idehpucp.pucp.edu.pe

إزابِل بِرْغانزا *isabel.berganza@uarm.pe*
نائبةُ رَئيس جامعة في الشؤون الأكاديميّة، بجامعة أنطونيو رويزدي مونتويا، في بيرو
(Universidad Antonio Ruiz de Montoya)
www.uarm.edu.pe

لُويسا فلين فراير *lf.freierd@up.edu.pe*
باحثةٌ وبروفيسورةٌ، في القسم الأكاديمي للعلوم الاجتماعيّة والسياسيّة، بجامعة دِل باسِفكو، في مدينة ليما في بيرو
(Universidad del Pacífico) *www.up.edu.pe*

١. بلاغٌ صحفيّ من منظمة الدول الأمريكية، في ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٩. bit.ly/OEA-280619
٢. Plataforma de Coordinación para Refugiados y Migrantes de Venezuela https://r4v.info/es/situations/platform
٣. UNHCR Operational Portal Refugee Situations: Venezuela Situation (بوابة البيانات التشغيلية وحالات اللاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: الحالة الفنزويليّة) https://data2.unhcr.org/en/situations/vensit
٤. http://popstats.unhcr.org/en/asylum_seekers
٥. bit.ly/Cartagena-Declaration
٦. Freier L F (2015) 'A liberal paradigm shift? A Critical Appraisal of 65 Recent Trends in Latin American asylum legislation' in Gauci J-P, Giuffré M and Tsourdi E (Eds) *Exploring the Boundaries of Refugee Law. Current Protection Challenges*. Brill–Nijhoff.
(أحقّاً هو تحوُّلٌ في طريقة التفكير أو العمل لِبرالِيٌّ؟ تقويمٌ نقديّ للاتّجاهات الحديثة في تشريع اللاجئين بأمريكا اللاتينية.)
٧. bit.ly/UNHCR-Guidance-Note-Venez
٨. ACNUDH (2018) 'Violaciones de los derechos humanos en la República Bolivariana de Venezuela: una espiral descendente que no parece tener fin' https://goo.gl/JRgKZr
٩. Freier L F and Parent N 'A Turning Tide? Venezuelan Displacement and Migration Governance in Peru', MPC Blog, 11 December 2019
(هل اعتدلت الحال؟ إدارة وضع النُّهجير والهجرة الفنزويليّ في بيرو)
bit.ly/Freier-Parent-2019

من شاءَ الاستزادةَ من استجابات النُّهجير في أمريكا اللاتينيّة، فلينظر عددَ نشرة الهجرة القسرية الذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ تحت عنوان 'منطقة أمريكا اللاتينيّة والبحر الكاريبي: بناء عُرفٍ للحماية'.
www.fmreview.org/ar/latinamerica-caribbean

www.rethinkingrefuge.org

أطلقَ مركز دراسات اللاجئين منصّةً تحت اسم إعادة التفكير باللاجئين في سنة ٢٠١٩، فجعل بها فسحةً للمناقشة الدائرة حول البحوث في عدد من المواضيع التي لها صلة بسياسات اللاجئين، والسُّنن المتّبعة في العمل على شؤونهم، والدراسات الدائرة حولهم. ويُسْهِمُ كثيرٌ مؤلّفي المقالات القصيرة المنشورة إلى يومنا هذا في إدارة المناقشة حول ما هو ضروريٌّ إصلاحه في نظام اللاجئين العالميّ، ويُلْقِي غيرهم الضوءَ على النظريّات والمواضيع التي لم تُدرَس بقَدْرٍ تحصل معه الكفاية، ويعيدون النظر ليروا كيف يسهم تخصُّص دراسات اللاجئين في مسائل التَّهجير المعاصر. وصحيحٌ أنّنا لا نطلب عمّوماً إلا مقالات، ولكنْ إن رأيت أنّ بحثك يُناسبُ غرض المنصّة، نرجو أن تَسْتأنِسَ بالمنصّة وبأسلوب كتابة المقالات المنشورة فيها، ثم أن تتّصل بإيڤانّ إيستون-كالابريا، وهي محررةٌ في منصّة إعادة التفكير باللاجئين، من طريق evan.easton-calabria@qeh.ox.ac.uk

الزملاء الزائرون في مركز دراسات اللاجئين

باب الزملاء الزائرين في مركز دراسات اللاجئين مفتوحٌ لمن يبحث في وجوه الهجرة القسرية من طلاب درجة الدكتوراه، والباحثين في ما بعد درجة الدكتوراه، والأكاديميّين المحترفين. ويُعيَّنُ لكلّ زميلٍ جهة اتّصالٍ أكاديميّة، ويُتوَقّعُ منه إجراءُ برنامج معيَّنٍ في دراسةٍ أو بحثٍ يُديرُهما بنفسه. ومن شاءَ مزيداً من التفاصيل، والاطّلاعَ على ما شَهِدَ به زملاء سابقين، نرجو أن ينظرَ www.rsc.ox.ac.uk/study/visiting-fellowships

ومن شاءَ مزيداً من تفاصيلِ ما لمركز دراسات اللاجئين من مشاريعَ بحثيّة، وأحداثٍ مقبلة، ونشراتٍ، وبثٍّ صوتيّ (بُذكاست) فليَنْظُر www.rsc.ox.ac.uk.

سلسلة خُلاصَة البحوث

تعرض هذه السلسلة خلاصةَ البحوث بنَسَقٍ يَسِرِ المنال. وآخر مواضيع السلسلة هي:

تجنُّب صفة اللاجئ زبدائل اللجوء • سَبْر الافتراضات وراءَ العودة 'الطوعيّة' من شمالي أفريقيا • هجرة البقاء الفنزويليّة من حيث هي فرصة تنمية • نموذج الاعتماد على النفس في أوغندا • اللاجئون السوريُّون المُعَادُ توطينهم في أكسفورد • طاقة اللاجئين • اللاجئون مُوَفِّرو حماية وإعانة • رَفْعُ 'تهريب المعونة الإنسانيّة' من قائمة الجرائم

تَجِدُ السلسةَ في www.rsc.ox.ac.uk/publications

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Jeff Crisp
Independent consultant

Matthew Gibney
Refugee Studies Centre

Rachel Hastie
Oxfam

Lucy W Kiama
HIAS Kenya

Khalid Koser
GCERF

Erin Mooney
UN Protection Capacity/ProCap

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Marcel van Maastrigt
UNHCR

Marcia Vera Espinoza
Queen Mary University of London

Richard Williams
Independent consultant

تُضِيفُ بنغلاديش اليومَ أكثرَ من مليونِ لاجئٍ روهينغيّ من ميانمار. وتَقْتَربُ هيئةُ كثيرٍ من مستوطناتهم شيئاً فشيئاً من هيئة المدينة.

محمد راكيبول حسن (من منافسةٍ في الصور نظمتها منظّمة إنتر أكشن) وهي صورةٌ مُرخّص في نشرها بترخيصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0)

www.fmreview.org/ar/cities

لا يكون تَوْزيعُ النشرة إلا بالمجّان

OXFORD INTERNATIONAL DEVELOPMENT